صوت النساء

27 January NO 327

٢٧ كانون ثاني العدد ٣٢٧ | صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع | 2011 | معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

"لكل انسان حق التمتع بالحقوق والحريات دون اي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أيّ رأي آخر".

الاعلان العالمي لحقوق الانسان / المادة (٢)

2011

المرأة الفلسطينية تحديات وآمال على الطريق

صوتنا

أهلاً بالتحديات

عام آخر ودعناه، انقضى ومضى آخذاً معه القليل وتاركاً لنا الكثير. ترك عام ٢٠١٠ الكثير من المهمات التي لم تنجز بعد، وترك البعض الآخر منها على شكل مسار لم يكتمل بعد، وإن كان واضح الملامح، أما البعض الآخر قد تكون إنجازات صغيرة هنا وهناك بحاجة إلى تراكم، لكي تظهر بوضوح أكثر.

كان عام ٢٠١٠ عام التقييمات الداخلية للبعض، فقاموا بتقييم العمل، ووضعوا تصوراً بناءاً على نتائج التقييم، وكان عام ٢٠١٠ للبعض الآخر عاماً آخراً مليئاً بالمهمات الكثيرة والمتعددة، لدرجة لم تسمح لهم بإجراء التقييم أو إجراء المراجعة، حتى ولو كانت على المستوى الداخلي، واستقبلوا عام ٢٠١١ بنفس الروح والنفس، الذي ودعوا فيه عام ٢٠١٠.

ولعل إجراء مراجعة شاملة ودقيقة أمر ضروري، من أجل وضع تصورات حول إمكانية تحكمنا ببعض المسارات. وفي هذا الصدد نرى أن هناك مهمات معينة لن نستطيع العمل عليها، ولن تتحقق إلا بزوال الاحتلال، وهناك مهمات أخرى نستطيع العمل عليها ولكنها ستكون عرضة للتخريب من قبل الاحتلال، وهناك مهمات أخرى نستطيع العمل عليها، ونحن نعيش تحت الاحتلال.

المهم هو تحديد هذه المهمات التي نستطيع العمل عليها، وسيكون لها أثر على حياة الأفراد والمجتمع. فمثلاً رفع سن الزواج كقرار يتم تنفيذه ومعاقبة من يخالفه. فبات من الواضح للجميع الأثر الناجم عن تزويج الصغيرات، فلماذا لم يتم إصدار قرار فوري بهذا الشأن. ومثالاً آخراً حول أهمية إصدار قرار من شأنه حماية الحقوق الإرثية للنساء، فمثلاً أن يمنع منعاً باتاً التنازل عن الحصص الإرثية قبل إنقضاء مدة معنية على تقسيمها. ماذا بالنسبة لوقف العمل بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات، لماذا لم يصدر الرئيس كلمته بهذا الشأن؟

مضى عام ٢٠١٠ وحمل معه الفرص الضائعة، وترك لنا خيار إعادة تكرار المهمات مرة ثانية وثالثة، إلا إذا قررنا أن نحدد المجالات والمهمات التي من شأنها أن تؤثر على تغيير واقع معين، وهذا بحاجة إلى نوع آخر من الجهود، وأسلوب عمل مختلف عن الذي نسلكه حتى اليوم.

فلا بد من إحياء الروح النشطة لدى الحركات المختلفة، كالعمالية، الطلابية والنسوية، ولا بد من إعادة النظر في معايير من يعمل وينشط بهذه الحركات، حتى يتم إعادة الإعتبار إلى الانتماء الحقيقي للقضايا، وإعادة الاعتبار للمقاتلات والمقاتلين والثائرات والثائرين، والتأكيد على أنه ليس من الضروري أن تكون إجادة اللغة الإنجليزية من شروط العضوية لهذه الحركات، ولا بد من إحياء الإحساس بالمسؤولية الجماعية تجاه الجماعة من قبل الأفراد. ولا بد من وضع برنامج واضح الملامح، يتبنى القيادات الشابة ويفتح لها المجال، وتستفيد وتحترم جهود القيادات الحالية، ولا بد من التحلي بالجرأة في طرح القضايا المهمة، واحترام وجهات النظر المختلفة، من خلال احترام الحريات العامة للجميع، خاصة حرية التعبير.

هذا، أقل ما يقال عن استحقاقات علينا العمل عليها من أجل ان لا نكرر ما تم عمله. أهلاً بك يا عام ٢٠١١، أهلاً بالتحديات التي تحملها معك، فنحن في الحركة النسوية نستقبلك بروح التجديد والتأكيد على الثوابت والمبادىء، التي ورثناها جيلاً بعد جيل من المناضلات، والثائرات اللواتي رسمن طريق النضال الوطني والاجتماعي.

طاقم شؤون المرأة

إضاءات نسوية

المرأة الفلسطينية ٢٠١٠ في أرقام

السكان:

يتسم المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة الأفراد (أقل من ١٥ سنة) ٤١,٧٪ في منتصف عام ٢٠٠٩، بواقع (٤٢,١٪ ذكور و٤١,٦٪ إناث)، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة السكان في الفئة (أقل من ١٥ سنه) إلى ارتفاع معدلات الخصوبة السائدة في المجتمع. في المقابل بلغت نسبة الشباب (١٥-٢٩ سنة) ٢٩,١٪، في حين بلغت نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) ٣,٠٪ من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية في منتصف عام ٢٠٠٩.

أكثر من نصف النساء في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧ متزوجات، مقارنة مع ٤٩,٧٪ من الرجال. في حين ترتفع نسبة الأرامل من النساء بمقدار كبير، مقارنة بالرجال لتبلغ (٥,٨٪، و٠,٦٪) على التوالي. ترتفع نسبة العزوبية بين الإناث بشكل واضح في الفئة العمرية (٣٠ سنة فأكثر) لتبلغ ١١,٥٪ للإناث مقابل ٣,٧٪ بين الذكور في العام ٢٠٠٧.

التعليم:

نسبة الزيادة في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الإناث ١٥ سنه فأكثر، تفوق نظيراتها بين الذكور بأربعة أضعاف، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

من الملاحظ أن نسبة التحاق الإناث في المرحلة الثانوية، أعلى منها مقارنه بالذكور (٥٣,٢٪ مقابل ٤٦,٨٪) على التوالي، وتتساوى تقريباً هذه النسبة في المرحلة الأساسية، وذلك خلال العام الدراسي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩.

ما زال طلاب المرحلة الثانوية (الذكور والإناث) يتجهون إلى التخصصات العلمية والعلوم الإنسانية بشكل كبير، مقارنة بالتخصصات المهنية الأخرى، ومن الملاحظ أن الإناث يتجهن إلى دراسة العلوم الإنسانية أكثر من الذكور، حسب بيانات العام الدراسي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩.

الثقافة:

٤٥,٧٪ من الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) يستمعون للراديو في الأراضي الفلسطينية، خلال عام ٢٠٠٩، بواقع ٤٦,٩٪ للذكور و٤٤,٥٪ للإناث. كما تتفاوت هذه النسبة بين التجمعات، حيث ترتفع في التجمعات الحضرية لتشكل ٤٦,٧٪، بواقع ٤٨,٥٪ ذكور، مقابل ٤٤,٨٪ إناث، تليها الريف ثم المخيمات.

٣٤,٩٪ من الذكور يطالعون الصحف، مقارنة بـ ٢٨,٠٪ من الإناث.

الإناث أكثر إقبالاً على المطالعة وقراءة الكتب، حيث تشير البيانات إلى أن ٥٨,٠٪ من الذكور يقرأون الكتب خلال عام ٢٠٠٩، مقارنة بـ ٦٤,٢٪ من الإناث وتزيد نسبة القراءة بين الإناث في الضفة الغربية لتبلغ ٦٧,١٪ مقارنة ب ٥٩,٤٪ في قطاع غزة.

مجتمع المعلومات:

أكثر من ربع الإناث (٢٦,٢٪) يستخدمن الإنترنت خلال العام ٢٠٠٩، مقابل ٣٨,٢٪ من الذكور.

٥١,٣٪ من الإناث يستخدمن الحاسوب خلال عام ٢٠٠٩، مقارنة بـ ٦٢,٩٪ من الذكور.

٤١,٦٪ من الإناث لديهن هاتف خلوي، خلال عام ٢٠٠٩، مقارنة بـ٦٦,٧٪ من الذكور.

القوى العاملة:

بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة خلال عام ٢٠٠١، حوالي ١٠,٣٪، وأخذت بالارتفاع لتصل إلى ١٥,٥٪ عام ٢٠٠٩. في حين نجد أن نسبة مشاركة الرجال قد تغيرت خلال الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٩، حيث ارتفعت من ٦٦,٨٪ خلال العام ٢٠٠١، لتصل إلى ٦٧,٠٪ خلال العام ٢٠٠٩.

أكثر النساء مشاركة في القوى العاملة هن الحاصلات على (١٣ سنة دراسية فأعلى)، بالمقابل فإن أكثر الرجال مشاركة في القوى العاملة، هم الحاصلين على (١٠-١٢ سنة دراسية) في العام ٢٠٠٩.

لا زالت المشاركة الأعلى للنساء في أنشطة الخدمات والزراعة (٦١,٨٪ و٢٠,٥) على التوالي في العام ٢٠٠٩.

٦٦,٤٪ من النساء العاملات يعملن كمستخدمات بأجر، مقابل ٦٧,١٪ من الرجال. وهو النمط السائد في التشغيل في الأراضي الفلسطينية، في حين تنخفض نسبة النساء صاحبات الأعمال لتبلغ ١,٦٪ مقارنة ب ٧,٣٪ للرجال في العام ٢٠٠٩.

الحياة العامة والانتفاضة:

١٣,٠٪ من أعضاء المجلس التشريعي في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٦ نساء، مقارنة ب ٨٧,٠٪ رجال. وتزيد نسبة النساء في المجلس التشريعي في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، لتبلغ (١٥,٠٪، و ١٢,٠٪) على التوالي.

٥,٤٪ فقط من السفراء في الخارج في العام ٢٠٠٨ نساء، مقارنة ب ٩٤,٦٪ منهم رجال.

١١,٧٪ من القضاة في الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٨ نساء، مقارنة ب ٨٨,٣٪ رجال. وتتقارب نسبة القاضيات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لتبلغ (١١,٨٪ و١١,٤٪) على التوالي.

١٤,٩٪ من المحامين المزاولين للمهنة في العام ٢٠٠٨ في الأراضي الفلسطينية نساء، مقارنة ب ٨٥,١٪ رجال. وترتفع نسبة المحاميات المزاولات للمهنة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، لتبلغ (١٥,٩٪، و١١,٧٪) على التوالي.

بلغت نسبة الشهيدات الإناث في الأراضي الفلسطينية منذ بداية انتفاضة الأقصى، وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، ما يقارب ٥,٦٪ من إجمالي الشهداء. بواقع ٥,٧٪ في الضفة الغربية و٥,٦٪ في قطاع غزة.

الاحصاءات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الترهل والتراجع هما السمة البارزة لوضعية الحريات العامة

غزة - ماجدة البلبيسي

تواصلت حالة التراجع بشكل ملحوظ للحريات العامة خلال العام ٢٠١٠م، وطالت الانتهاكات معظم فئات الشعب الفلسطيني وأطيافه السياسية، وتصدرت الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير رأس هرم هذه الانتهاكات، حيث ما زالت الحالة الإعلامية في قطاع غزة والضفة، تعيش حالات متعددة من الانتهاكات المتواصلة، فما زالت الصحف الفلسطينية الأيام والقدس والحياة الجديدة، ممنوعة من التوزيع في قطاع غزة، وجريدتي فلسطين والرسالة ممنوعتان في الضفة الفلسطينية، وهو ما يشكل انتهاكاً بحق القارئ الفلسطيني والإعلاميين، وانتهاكاً بحق التواصل بين المؤسسات الدولية والمشاريع المطروحة، وبين المؤسسات المحلية في قطاع غزة، إضافة إلى منع طواقم تلفزيون فلسطين من العمل في القطاع، وطواقم تلفزيون الأقصى من العمل في الضفة، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً لحرية الرأي والتعبير، وحرية الصحفي في العمل، إضافة إلى الاعتقالات بحق الصحفيين.

الإعلامية تغريد بليحة، تحدثت عن واقع الحريات الإعلامية خلال العام الماضي بالقول: «من وجهة نظري، كان العام (٢٠١٠م) من أسوأ الأعوام التي عاشها المواطن في قطاع غزة، حيث أصبح السجن مفروضاً عليه داخلياً، بسبب الممارسات القمعية التي يتعرض لها يومياً، والمأساة التي يعيشها المواطن في قطاع غزة، من قبل السياسة وحكومة غزة، حيث التضييق وفرض المزيد من العقوبات، دون مراعاة للوضع النفسي والاقتصادي الذي نمر به، وخارجياً بسبب إغلاق المعابر وفرض الإقامة الجبرية على مواطني قطاع غزة، والحد من حركتهم الخارجية وحرية التنقل بين قطاع غزة والضفة المحتلة منذ سنوات».

اعتداءات ومنع من السفر

وتحدثت بليحة عن تجربتها الشخصية، حينما تم منعها من السفر عبر معبر رفح الحدودي، حيث شعرت بالأسى البالغ والإحباط، نتيجة عدم قدرتها من مغادرة القطاع للمشاركة في دورات تدريبية خارجية.

واستذكرت بليحة الإعتداءات التي تعرض لها بعض زملائها العاملين في حقل الإعلام، ومنها قيام الشرطة باحتجاز الصحافي محمد البابا، مصور وكالة الأنباء الفرنسية، أثناء قيامه بعمله في تغطية مهرجان حزب التحرير بتاريخ ١٣/ ٧، ومصادرة الكاميرا الخاصة به، وجهاز الحاسوب والهاتف النقال، وتم نقله إلى مركز شرطة الشاطىء في المدينة، والتحقيق معه حول عمله، وتم إخلاء سبيله بعد تدخل مكتب الوكالة التابع لها، وإجباره على التوقيع على تعهد بعدم نشر أي صورة تتعلق بالحادث.

كما وتعرضت الصحفية نفوذ البكري، إلى مضايقات من الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، لكونها مراسلة لصحيفة الحياة، وتعرض بيتها مرتين إلى اقتحامات من قبل مجهولين.

والاعتداء على الصحفي أحمد موسى فياض ٣٦ عاماً، من قبل أفراد الشرطة في مدينة خانيونس، بتاريخ ٤/ ٨/ ٢٠١٠. وقائمة الإعتداءات تطول بهذا الخصوص. كما تعرضت بليحة إلى ممارسات الحكومة في غزة، ذات العلاقة بالحريات الشخصية، حيث منعت النارجيلة للفتيات في الأماكن العامة لمدة تجاوزت الشهر، أما على صعيد المؤسسات، فهناك العديد من المؤسسات التي أغلقت مؤخراً، ومنها منتدى شارك الشبابي، واقتياد إدارته على مدار ست شهور للتحقيق معهم، ومن ثم جاء القرار بإغلاقه نهائياً، وهو ما لم يتم تبريره عبر وسائل الإعلام المحلية، بالإضافة إلى إغلاق تجمع محترف شبابيك للفن المعاصر، وهو مقر للفنانيين التشكيليين.

وأوضحت بليحة، أن كل هذه الانتهاكات ذات العلاقة بالحريات العامة، تتناقض تناقضاً صريحاً وواضحاً مع جميع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية، وعلى الرغم من توالي التصريحات التي يدلي بها مسؤولون في السلطة الفلسطينية، حول التزام الحكومة بضمان تلك الحريات، ولكنها تبقى شعارات بعيدة عن لغة التنفيذ على أرض الواقع. الناشط الحقوقي والمجتمعي سمير زقوت، قال، أنه لا يمكن الحديث خلال العام المنصرم عن انتهاكات بعينها موجهة للإناث، ولكن يمكن الحديث عن الانتهاكات بشكل عام، معتبراً أن معظم الذي يحدث في قطاع غزة أو الضفة هو «ردات فعل» لحالة الانقسام السياسي والتشرذم التي تشهدها الحالة الفلسطينية.

احتجاز تعسفي

وتعقيباً على منع عضو المجلس الثوري لحركة فتح، آمال حمد من السفر، أو الاحتجاز التعسفي لعدد من الناشطات الفتحاويات، اعتبره زقوت أنه أمر لا يمكن وضعه في إطار استهداف المرأة وتقييد حريتها، وإنما هو في إطار السياق العام للصراع السياسي، الذي أصبح محكوماً للفعل ورد الفعل، دون أدنى اعتبار للقانون، فمثلاً منع السفر يطال نشطاء فتح البارزين وأعضاء المجلس الثوري ذكوراً وإناثاً، وهو رد على استمرار منع حكومة رام الله إصدار جوازات سفر، تحت ذريعة الأمن، وتحرم بذلك نشطاء وأنصار حماس في غزة من حقهم في السفر، كما أن الاستدعاء السياسي، هو رد على عمليات الاعتقال التي طالت ولم تزل المئات من نشطاء وأنصار حماس في الضفة.

وتابع زقوت في ذات السياق، أن هناك استمرار لحالة انتهاك القانون والمساس بالحريات العامة والشخصية وحقوق الإنسان في الضفة والقطاع، وكانت أبرز الانتهاكات على هذا الصعيد، هو منع تجمعات سلمية كتجمع دعت له الجبهة الديمقراطية في الوسطى، للاحتجاج على تردي أوضاع خدمة توصيل الكهرباء، وفض تجمعات سلمية الأول لحزب التحرير الإسلامي، والثاني للجبهة الشعبية في ساحة الجندي المجهول، والثالث الاعتصام الاحتجاجي أمام منتدى شارك الشبابي، ويمكن الحديث عن الشيشة وحرمان النساء من تدخينها في الأماكن العامة لمدة استمرت حوالي شهرين، قبل أن تتراجع وزارة الداخلية عن قرارها.

وتحدث زقوت عن الاستدعاء كشكل من أشكال الاعتقال التعسفي، على خلفية سياسية، التي شاعت في قطاع غزة، حيث وثق مركز الميزان خلال العام الماضي (١٠٩١) استدعاءً بحق مواطنين، فيما تم منع (١٩١) من السفر، فيما تم الاعتداء على (٤٦) مؤسسة أهلية. والانتهاكات الموجهة للمؤسسات الأهلية، سواء منع المستنكفين من التطوع في جمعياتها العمومية أو مجالس إدارتها.

من جانبها قالت المحامية والمتابعة لقضايا انتهاكات الحريات العامة الإعلامية والثقافية في مؤسسة «سكايز»، المهتمة برصد ومتابعة الدفاع عن الحريات، أن وضع الحريات لم يشهد أي تقدم على مستوى قطاع غزة منذ سنوات، وأن حالة عدم الاستقرار ما زالت متواصلة، بل شهدت تراجعاً في هذه الحريات، موضحة أن المؤسسة رصدت وتابعت عدة حالات بهذا الشأن، مستشهدة على ذلك بعدة حالات تابعتها بشكل ميداني في قطاع غزة، منها ما تعرض له الكاتب توفيق الحاج، على خلفية كتابة مقال رأي، حيث تم استدعائه من قبل شرطة خانيونس، وتم التعامل معه بشكل غير لائق، رغم معاناته من أمراض مزمنة، وبعد ذلك جرى التعامل مع الانتهاك بعد عملية ضغط.

وتضيف عاشور، أن هناك عدة حالات أخرى جرى التعامل معها، ولكنها لم تصل إلى حد رفع قضايا، بسبب الخوف والقمع الذي يحول دون رفع القضايا في المحاكم.

وانتقدت عاشور تعامل مراكز حقوق الإنسان مع هذه الانتهاكات، والذي لا يرتقي لحجم الانتهاك والتعدي على الحريات العامة، حيث تكتفي هذه المؤسسات بإصدار بيانات فقط، في حين تنفرد الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، كجهة مسؤولة عن استقبال ورفع شكاوى بهذا الشأن.

وتوضح عاشور التي تابعت عدة قضايا خلال فترة عملها مع «سكايز»، والتي لم تصل إلى عام كامل بعد، لافتةً أنها تتعامل مع القضايا التي تصلها، مراعيةً أمرين، الأول حقوق الإنسان في القضية، والثاني الجانب القانوني، وهل هناك مادة مخالفة لنص قانون العقوبات المعمول به لعام ١٩٣٦، والقانون الأساسي لعام ٢٠٠٠، منوهةً أنه في بداية عملها مع المؤسسة، لم تكن الأجهزة الشرطية ومراكز الاحتجاز تعترف بتصريح عملها، ولكنها كانت تطلب وكالتها الشخصية، ولكن الأمر اختلف بعد فترة من متابعة القضايا.

وتلفت عاشور أن الأجهزة الشرطية، أصبحت تتعامل معنا في هذه القضايا لتحسين صورتها إعلامياً، خاصة بعد أن ثبتت ووثقت حالات قمع حقيقية داخل المعتقلات، وتوضح أن لدينا مشكلة في بند «قصد المشرع»، والذي غالباً ما يجرى تأويله وتغييب روح المادة القانونية، والاعتماد على النص فقط، والاكتفاء بالعقوبة، وعدم النظر لروح القانون، كونها تحقق العدالة والمساواة وتبث الأمن بين المواطنين».

واعتبرت عاشور أن مسالة التوقيف لمدة ١٥ يوماً، يأتي هذا الإجراء بغرض الإذلال والاهانة بدون إثبات الإدانة، مشددة على ضرورة وجود مرونة في القوانين المعمول بها، ومراعاة تحقيق العدالة والمساواة من خلال روح القانون، وعدم التقيد بالنص الحرفي للقانون بشكل مبالغ فيه.

الناشط الحقوقي والمجتمعي ومنسق فعاليات مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، طلال أبو ركبة، عقب على موضوع انتهاك الحريات بقوله: «هناك انتهاكات عديدة وتجاوز لحالة القانون، سواء الفلسطيني أو القوانين الدولية ومبادئ ومواثيق حقوق الإنسان العالمية»، متفقاً مع الناشط الحقوقي زقوت، في أن حالة الانقسام ساهمت بتجاوز القانون، وانعكست بشكل سلبي على حياة القانون الفلسطيني وعطلت من إنفاذه.

وأكد أبو ركبة، أن حالة الترهل والتهميش وتأجيل إعمال القانون، كانت أيضاً سابقة لحالة الانقسام بين شطري الوطن، رافضاً تحميل شماعة الواقع السياسي لحالة تعطيل القانون، سيما بعد انتفاضة الأقصى، حيث استغلته كل الأحزاب السياسية والقيادات داخل المؤسسة الرسمية وغير الرسمية، السلطوية والمعارضة على حد سواء، حيث استغلت الحالة للهروب من تنفيذ القانون، واهتمت بتنفيذ برامج وأجندات خاصة لأحزابها، وبرعت قيادات هذه الأحزاب بالتشدق عبر الشعارات باحترام وحماية سيادة القانون في المحافل الدولية.

وساق خلال حديثه أمثلة على ذلك، منها مواقف حركة حماس، حينما كانت خارج نطاق السلطة، والتي اختلفت مواقفها بعدما أصبحت داخل السلطة، حيث منعت العديد من المسيرات والتجمعات السلمية وحرية التعبير والرأي وغيرها من الحريات، كما تحدث عن الانتهاكات التي قامت بها حكومة رام الله في الشق الثاني من الوطن، حيث مارست نفس الأعمال ومنعت الأنشطة السياسية المخالفة للسلطة، في إطار الفعل ورد الفعل عما يحدث في قطاع غزة، وبذلك ساهمت الجهتان في انتهاك وعدم إنفاذ القانون.

واتهم الناشط أبو ركبة المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني، بالتقصير حيال قضية إعمال القانون وتسييده، والتي ساهمت في تراجع وترهل حالة الحريات العامة وضعف مواجهتها للجهات الحاكمة، حيث لم ترتق مواقفها لحجم الانتهاكات، بل اكتفت بإصدار بيانات الشجب والإدانة فقط. وأكد أن هذه المؤسسات يجب أن تقف عند مسؤولياتها في مواجهة حالة التراجع في القانون، وفق ما هو منوط بعملها، طالما أخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن هذه الحقوق، وعليها أن تدفع باتجاه اتخاذ مواقف أكثر إيجابية وفعالية في التصدي للتجاوزات القائمة من قبل السلطات على مستوى الوطن. كما طالب هذه المؤسسات بعقد المؤتمرات، ومواجهة السلطات وتنظيم المسيرات ونشر التقارير الواضحة والصريحة، ومحاسبة قيادات الشعب الفلسطيني المنتهكة لهذه الحقوق.

أحلام نسوية عام ٢٠١١

تشريعات عادلة ومساواة اقتصادية وتمكين اجتماعي

عبد الباسط خلف

تجمع «صوت النساء» أحلاماً لنساء وفتيات فلسطينيات، على شرف العام الجديد ٢٠١١. تأتي قائمة الأماني ملوّنة وطويلة ومتشابهة، فتدمج بين التشريعات الأكثر إنصافاً للمرأة، والتمكين الاقتصادي، بجوار تبدل المشهد الاجتماعي الذي يُميز في بعض مكوناته وممارساته ضد المرأة.

اختفاء

ترى الموظفة في شركة خاصة في محافظة بيت لحم مي إبراهيم، أن أولى أحلامها في عام ٢٠١١، أن تختفي ظاهرة قتل النساء والتنكيل بهن، على خلفيات مختلفة؛ ولأنهن نساء في المقام الأول. تضيف: «لدينا العديد من الأمنيات، مثل التوقف عن تسليع المرأة في وسائل الإعلان المختلفة، وتصويرها كسلعة، وخصوصاً على جنبات الطرق، وفي التلفاز».

فيما تُرتب الطالبة الجامعية علا شيخ إبراهيم، قائمة أمنياتها على نحو يكفل إحداث تشريعات في قانون الأحوال الشخصية، والكف عن التمييز ضد النساء والتحرش بهن بطرق مختلفة، في مواقع العمل، والسماح لهن برفض فكرة الزواج المبكر، دون ضغوط.

فجوة

تقول الموظفة في وزارة الثقافة آمال غزال: «ساهم ازدياد ثقافة المرأة وتعليمها وانخراطها في سوق العمل، بمضاعفة إدراكها لحجم حقوقها». تضيف: «في الوقت الذي أدركت فيه المرأة أنها قادرة على مواجهة الواقع المرير، تشكلت هناك فجوه بين ما تتمناه وما هو حق لها، وبين الواقع الاجتماعي والعادات والتقاليد وبعض القوانين، التي تشكل قيوداً تُكبل ذراعيها».

تتمنى غزال أن تتخلص المرأة في العام الحالي من بعض قيودها، لكنها تستعرض تجربتها الشخصية، فحينما رغبت بفتح حساب لابنتها، التي لم تصل سن الثامنة عشرة، رفض البنك أن يكون الحساب تحت وصايتها، رغم أن المبلغ من مالها الخاص. تروي: «المرأة قبل كل شيء إنسان، نطلب منه دائماً العطاء، وتدبير أمور المنزل، وتربية الأبناء وتدريسهم، وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، تُطالب بالعمل والإنفاق».

تتساءل غزال: «هل تغيرت مفاهيم الرجل والمجتمع للمرأة؟ وهل أصبح الرجل يعتبر مساعدته لها واجب عليها؟». تنهي: «أتمنى تعديل بعض القوانين، كي تضمن للنساء حقوقهن وتشعرهن بالأمان».

تحرر اقتصادي

تعتقد الصحافية هبة عساف، أن أهم أمنية للنساء الفلسطينيات، تتمثل في التحرر الاقتصادي، الذي لم يرق للمستوى المطلوب. تقول: «التمكين الاقتصادي شرط للتحرر الإجتماعي. وتتمنى أن تكون هناك سياسات حكومية لتمكين المرأة وتمنحها فرصاً متساوية بالعمل، كجزء من حقوقها الإنسانية، لتكون حرة التصرف بإرادتها ودخلها الشهري، وليس مجرد آلة تعمل في المنزل وخارجه، دون مقابل. تنهي: «آمل أن تُبشر هذه السنة بقانون تشغيل ملائم يراعي ظروف المرأة العاملة الأم، فتحظى بإجازة أمومة عادلة، لا تقل عن ستة أشهر، وهي أقل حاجة للطفل الوليد قبل أن يخرج لعالم الحضانات والمنازل البديلة للأم».

وتتمنى ميس كامل، التي أجبرتها الظروف على العمل سكرتيرة في إحدى المكاتب الخاصة في مدينة رام الله، أن تكون هذه السنة هي الأخيرة في حياتها، التي تعمل فيها بوظيفة كهذه، إذ لا يُعترف لها بحقوقها وإجازاتها، وتحظى على شيء «يشبه الأجر»، وهو ليس كذلك.

أحلام «الحد الأدنى»

تذهب منسقة دائرة شؤون المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، إيمان قاسم، إلى حصر أملها وأمنياتها هذه السنة في تطبيق الحد الأدنى للأجور بالنسبة للنساء، كي تحظى العاملات بأجر إنساني، ضمن تشريع قانوني.

تفيد: «الواقع الراهن للعاملات في رياض الأطفال، وفرع السكرتاريا لا يُطاق، إذ تحظى المرأة بأجر شهري لا يتعدى ٣٠٠ شيقل، فيما لا تحصل العاملات في مشاغل الخياطة على إجازات سنوية، ويعملن لنحو اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد!».

وترى منسقة جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية في جنين، المحامية سوزان جرار، أن أحلام النساء هذه السنة، وكل عام على اختلاف توجهاتهن، تنحصر في إقرار تعديلات قانونية، تُعدّل من حال النساء وتنزع عنهن القليل من الإجحاف. تضيف: «لا يمكن استمرار قانون الأحوال الشخصية الأردني المُطبق حالياً في المحاكم الشرعية منذ العام ١٩٧٦، ولا قانون العقوبات المقّر العام ١٩٦٤، بما فيهما من ثغرات وتمييز».

تتابع: «نطمح أن نشهد تعديلات في قضايا الطلاق، وتحديد سن الزواج، وحضانة الأطفال، وتعدد الزوجات، والأموال المشتركة للزوجين. وندرك أن الأمر ليس بالسهل؛ بسبب تعطل المجلس التشريعي، وحتى أن المرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس في أعقاب مطالب الحركة النسوية بفعل غياب المجلس التشريعي، لم يُطبق بعد».

قوانين

تقول ممثلة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي في جنين، دلال أبو بكر: «منذ انقضاء عام ٢٠١٠، وبداية العام الجديد، لا زالت طموحاتنا على حالها، فقد ركزنا في السنة الماضية من خلال لقاءاتنا وورشنا التدريبية وحملاتنا، على قانون الأحوال الشخصية، ووثيقة المرأة الفلسطينية».

تتمنى أبو بكر، أن تجد التعديلات في القانون طريقها إلى التنفيذ هذا العام، وبخاصة وأن الحديث يدور عن قضايا الأموال المشتركة للزوجين، حضانة الأطفال، وتحديد سن الزواج؛ لأن استمرار الحال على ما هو عليه، معناه المزيد من الإفرازات السلبية. تضيف: «أحلم ككل النساء بانتهاء بطالة الخريجات الجامعيات، وأن تحل مسألة اكتظاظ الصفوف الدراسية لتلميذات المرحلة الأساسية».

تقول الأديبة الفلسطينية المقيمة في الإمارات، ضحى الوزني: «تختلف أمنياتنا نحن النساء المغتربات عن المقيمات في وطننا هذا العام وكل سنة، لكن هناك تقاطعات في الهم العام».

تتابع: «أكثر ما تعانيه فلسطينيات المهجر، ضياع الهوية والغربة، وهذا أمر ليس بالسهل، ويخلق تعقيدات كبيرة، رغم انتفاء التحدي الاقتصادي».

أحلام مُزدوجة

تقول مديرة العلاقات العامة في محافظة جنين، والناشطة النسوية سناء بدوي: «قبل أكثر من عشرين عاماً، كنت أحلم بزوال الاحتلال من بلدي، واليوم بعد أن مرت السنوات الخمسة عشرة سنة على السلطة الوطنية الفلسطينية، ورغم السلطة الممنوحة لها، إلا أن الاحتلال ما زال جاثماً على صدورنا ومعشعشاً فوق روابينا ومنغصاً أحلامنا».

تواصل: «إن كنت سأنعم بحلم ما للعام ٢٠١١، فإنني سأترك لقلبي أن يتخيل أناساً بوجوه نضرة، يفرحون بمخصصات مالية وضمان اجتماعي وامتيازات، لطالما حلموا بها منذ عشرات السنين. هؤلاء الناس هم الفقراء من بلدي، كبار السن منهم رجالاً ونساءً، من مهمشين ومعوقين وجدوا المجتمع غير مبال بهم. إضافة إلى الثكالى والأرامل اللواتي قدموا شبابهم وحصتهم من الفرح والحرية والعيش الكريم؛ فقبعوا داخل السجون الإسرائيلية سنوات طوال، وذاقوا مرارة العيش والهوان والذل».

تضيف: «لست أحلم بتغيير للقوانين والتشريعات؛ لإدراكي لما يدور حولي من صراع داخلي للمصالح الذاتية وضيق الأفق السياسي للأحزاب، واتساع الشرخ في الهوية الوطنية».

وفق بدوي، فإنها لا تحلم بقانون جديد، أو معدل لـ«التشريعي»، ولا بتغيير في قانون الأحوال الشخصية، ولا تحقيق للعدالة الاجتماعية، أو بإنجاز نسبة أكبر لـ «الكوتة» النسائية في البرلمان، ولا في العمل ولا في الهيئات المحلية.

تُحلل: «لا جلسات للتشريعي اليوم، والبلد صار بلدين، والهوية الوطنية غدت مجرد اسم متغير المعالم للإنسان الفلسطيني، فالضفة غير غزة، وما أحلم به هذا العام ان يكون هناك قليل العطف على هؤلاء في بلدي؛ فيجدوا لقمة العيش الكريم والضمان الاجتماعي المناسب، الذي يوفر عليهم ذل السؤال، فالنساء والشباب ممن يعانون من الفاقة، يمرون في أسوء حال».

تحلم بدوي بعدالة في توزيع الوظائف بين الخريجين، والعدالة في ترتيب السلم الوظيفي للموظفين الحكوميين، وعدم بقاء الرجال مسيطرين على الأحزاب والأطر الجماهيرية، وأن يتركوا للنساء «نصيب مما اكتسبن». كما تحلم بالشفافية في إدارة المؤسسات الأهلية، وبعام ياتي علينا والناس تنعم بدعم الحكومة للمواد التموينية الأساسية، ونسبة من الخصم على الرسوم الجامعية لكافة أبناء شعبنا، الذين يعانون هم وأهاليهم من صعوبة العيش، بسبب ارتفاع الأقساط دون تمييز أو محاباة أو واسطة. تنهي بدوي نسج أحلامها: «أحلم بليل تبكي فيه العيون خشية من الله، فتاتي نهارها جاهدة لنصرة الضعفاء وقول الحق. وبقيادة شابة من الصبايا والشباب يشغلون الشوارع غبطة ونشاطاً وحيوية وإبداعاً وحسن خلق، بعيداً عن التقليد الأعمى».

ميراث

فيما تحلم المعلمة فاطمة علي، والتي تدرس منذ اثنتي عشرة سنة في إحدى مدارس محافظة طوباس، أن تحظى المعلمات بعدالة وظيفية، وأن تحصل النساء على حقوقهن في الميراث من أسرهن، والتخلص من الزواج المبكر، والتدخل في خيارات انتقاء مهنة المستقبل من جانب أولياء الأمور.

تُضيف: «لا يُعقل أن ندخل عام ٢٠١١، وكأننا نعيش في سنوات العشرينيات من القرن الماضي، فنُهضم حقوق النساء من ميراث آبائهن، وتصادر ذمتهن المالية بحجج واهية، وممارسات ظالمة».

ثقافة أم قانون

المحامية: سيرين حوسو

مشاعر مختلطة ما بين غضب وحزن انتابتني، وقفت حائرة أتساءل ماذا يجري، سحب القلم والأوراق من يدي. باستغراب شديد ودهشة من تصرفه، وبتلقائية سألت ماذا يجري؟ أجابني الموظف المسؤول اقتربي، وعندما اقتربت، أجابني لا يجوز أن توقعي على المعاملة كونك امرأة، أريد رجلاً للتوقيع. وعند سؤالي لماذا؟؟؟ أجاب هذا أمر الشرع بعدم جواز شهادة المرأة.

لم أتقبل الأمر، وشعرت وكأنها صفعه على وجهي. سُحبت الأوراق والقلم من يدي، حتى لا أوقع على صحة توقيع بيع عقار، بوجود كل من البائع والمشتري في دائرة الأراضي، وسألته، أيوجد قانون يبطل المعاملة في حال توقيع رجل وامرأة عليها، أجابني، نحتاج الى امرأة أخرى، وهذا أمر الشرع، أنحتاج إلى التمييز ما بين المرأة والرجل أيضاً في المعاملات، هل الشرط توقيع ذكر، أم ماذا؟؟ كثير من المعاملات في الدوائر الأخرى لا تميز في الشهادة في المعاملات.

لماذا نجد المرأة تبيع وتشتري، وقد وصلت إلى مناصب عليا، كوزيرة وعضوة في المجلس التشريعي، وتقلدت المناصب العليا، ولا زلنا نجد من يشكك في قدرتها على تحمل مسؤوليتها عن توقيعها أو شهادتها.

هذا الموقف شكل لي إهانه كبيرة، وأثار كثيراً من المشاعر المحزنة والمؤلمة، التي لا نشعر بها نحن النساء، إلا إذا كنا في نفس الموقف، الذي يصنف المواطن إلى درجات، رغم تأدية كل منا رجل وامرأة أدوارنا وواجباتنا تجاه هذا الوطن. لكن وجدت نفسي مواطنة من الدرجة الثانية تجاه الحقوق الممنوحة لي، بمجرد اعتبار توقيعي غير قانوني، جميع معاملاتنا تخضع للقوانين الوضعية، لماذا نتشدد في بعض القضايا والأمور، ونتذرع بالشريعه الإسلامية.

ماذا نحتاج؟ ثقافة أم قانون؟ أم نحتاج إلى ثقافة وقانون معاً، يجعل من المواطنين درجة واحدة، ويساوي بينهم في الحقوق، كما ويطلب منهم على قدم المساواة بأداء الواجبات تجاه هذا الوطن.

مرضى في صفوف الانتظار

أوضاع صحية صعبة ومشوار التحويلات طويل

ميساء الأحمد

في الوقت الذي يتميز فيه الشعب الفلسطيني بخصوصية عالية، من حيث حاجته للقطاع الصحي الحيوي، والذي يعد من المؤسسات البنيوية في أي مجتمع، فإن مشكلة القطاع الصحي من المشكلات البارزة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن أبرز المشكلات التي تواجه القطاع الصحي بشكل عام، تتمثل في نقص الإمكانات، إضافة إلى عدم وجود خبرات ذات كفاءة عالية، خاصة في مجال الأمراض المزمنة، لتظهر الحاجة إلى التحويلات الصحية إلى داخل الخط الأخضر والأردن كأولوية، ثم إلى دول أخرى كخيار ثانوي.

إحصاءات ٢٠١٠

وفي التقرير السنوي الذي أعدته وزارة الصحة الفلسطينية لعام ٢٠١٠، أظهر التقرير أن هناك حوالي ١٦٠٢ حالة مرضى عيون، حصلوا على تحويل للعلاج خارج الوطن أو داخل الخط الأخضر، و١٥٠٠ حالة أورام خبيثة، و١٢٠٠ حالة عظام، و٩١٨ حالة جراحة قلب، و٧٧٦ حالة أعصاب، و٧٣٣ أطفال مرضى. ليتضح من ذلك أن نسبة الإصابة بهذه الأمراض الصعبة مرتفعة، وفي المقابل العلاج غير متوفر في مستشفيات الضفة والقطاع.

والأدهى من ذلك أن الحل لن يكتمل بالحصول على التحويلة، فما كان من المرضى إلا أن يعانوا في الحصول على هذه التحويلة والموافقة عليها، فنجد أن كثيراً من هذه الحالات إما أن يرفضها الطرف الإسرائيلي، أو الطرف الفلسطيني لدواعٍ مختلفة، إما أمنية، أو مالية، أو لحكم تشخيصي غير واضح.

إجراءات طويلة

ومن خلال تسلسل معين، يحصل المريض على التحويلة، فبعد المعاينة في المركز الصحي أو المستشفى، يحصل المريض على تقرير طبي من الطبيب المختص، يوضح من خلاله وضع الحالة ومدى الحاجة التي تستدعيها للعلاج في الخارج، وذلك من خلال ما يسمى بنموذج رقم (١)، ثم يرفع الطلب لدائرة العلاج في رام الله، حيث تعقد لجنة في نهاية كل أسبوع برئاسة الدكتور وضاح بعبع، وإن وافقت اللجنة على النموذج، يحصل المريض على تقرير طبي، وموعد مستشفى، وتغطية مالية، وهنا يرفع التحويل إلى دائرة التنسيق في وزارة الصحة، لتقوم بدورها برفع الطلب للجانب الإسرائيلي للحصول على الموافقة النهائية، مع العلم أن التغطية المالية في المؤسسات الصحية الحكومية تصل من ٩٠٪ إلى ٩٥٪، وفي المؤسسات الصحية الخاصة تصل من ٧٠٪ إلى ٧٥٪.

وضمن هذه التسلسلات الإدارية، يواجه المريض مشاكل متعددة، أولاً: هناك العديد من الأطباء الذين يرفضون تقديم تقرير النموذج رقم (١)، بحجة أن حالة المريض لا تستدعي الحصول على تحويله، وثانياً: هناك الآلاف من النماذج التي ما زالت تنتظر قرار اللجنة بالموافقة عليها، مع أنهم بحاجة ماسة للعلاج والحصول على التحويلة في أسرع وقت ممكن، وصفوف الانتظار هذه أسفرت في كثير من الأحيان عن موت المرضى، أو تفاقم وضعهم بشكل كبير وخطير. ثالثاً: كثير من الحالات رفضها الطرف الإسرائيلي لدواع أمنية، فيحصل المريض على قرار منع من المحكمة، أو يبلغ بالموافقة قبلَ ساعات قليلة من موعد المستشفى، فلا يجد الوقت الكافي للوصول. رابعاً: هناك أيضاً حالات رفضتها السلطة، وذلك من خلال عدم الموافقة الصريحة، أو التأخير والتأجيل، وإعطاء الأولوية لمن لا يستحقها، وهناك بعض حالات الوساطة في التحويلات الصحية، وذلك كما يلاحظ في أطراف المجتمع الفلسطيني.

حصار ودمار صحي

يعاني قطاع غزة حالياً من وجود أزمات صحية وأمراض مستعصية بين أبناء القطاع، وأكثر نسب الإصابة هي أمراض العيون، تليها الأورام الخبيثة، وذلك بسبب الحصار والغارات المستمرة على غزة، ونجد أن سكان شمال غزة ترتفع لديهم نسبة الإصابة بالأورام الخبيثة، نتيجة استخدام الجيش الإسرائيلي للفسفور الأبيض أثناء الحرب.

أما بالنسبة لفئة النساء في غزة، فنجد أن الغالبية العظمى تعاني من أمراض السكري والأورام الخبيثة، بسبب الحرب، إضافة إلى الفقر، والعنف ضد المرأة، وعدم وجود عمل للرجال لتوفير الدخل وأجرة للعلاج، ناهيك عن ضعف الإمكانيات العلاجية، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، ونقص الأدوية حيث أن نسبة ٤٠٪ من الأدوية لأمراض الأزمات والأورام الخبيثة غير متوفرة في المستشفيات.

والمعضلة الأصعب أن فاعلية التحويلة تكون لمرة واحدة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إصدار دائرة العلاج، وإن لم تستخدم للدواعي والأسباب المذكورة سابقاً، وحسب الشرط الجزائي، فإن المريض يقوم بتقديم شكوى عن طريق محام إلى الجهات المسؤولة في الطرف الإسرائيلي، والقانون الإسرائيليّ يضع ٦٠ يوماً لتقديم الشكوى، وبعدها قد يستغرق موضوع الدعوى عامين لتقديم القضية إلى المحكمة.

وتستمر المعاناة

ومع هذه الإجراءات المقيتة قد يتفاقم وضعه الصحي بشكل كبير أو حتى قد يموت، وما زال مشوار الحصول على التحويلة في أوله، وهذا مؤشر ودليل على مدى معاناة هذا الشعب ومأساته، حتى في الأمور الإنسانية والأخلاقية التي تمس حياة المواطن واستمراريتها، ولكن مع الأسف اتضح أن المواطن هو آخر الهموم وأبعد الأولويات في الساحة الفلسطينية، في ظل تراكم وتكابد الظروف ضده.

عار علينا إن لم نسمع ردينه محمود

مخيم جباليا صمود برائحة الموت والفقر، فقد انطلقت من المخيم ثورة مسلحة في أوائل السبعينات، من المخيم انطلقت الشرارة الأولى التي أشعلت الإنتفاضة، إثر المصادمات الدامية بين سكان المخيم وجيش الاحتلال في كانون أول ١٩٨٧. من بين أزقة الأحرار والثوار، مخيم جباليا الصمود والتحدّي، تمكنا من الوصول إلى منزل ردينه محمود، وأثناء المسير تذكرت كم شهدت هذه الأماكن مواجهات عنيفة وقت الاحتلال، وفي كل زقاق، ولكل بيت متهالك حكايات قديمة جديدة. وصلنا إلى بيت ردينه الذي يؤويها، هو ليس ببيتها، ولا المكان مكانها، هي طريحة فراش في غرفة لحماتها، بعد أن طردت من ذوي القربى من بيت كان يحتضن عائلتها الفقيرة البسيطة.

بكلماتها البسيطة بدأت ردينه محمود كلماتها الصادرة من القلب إلى القلب، كلمات غير منمقة أو منتقاة، أهلاً وسهلاً، شكرا بأنكم لبيتم النداء، ردينه امرأة فلسطينية حتى النخاع، أصيبت بسرطان الثدي، وامتد المرض إلى رأسها والرقبة، وكسر الحوض والقدم لديها منذ شهر، ولكنها لم تتوقف يوماً عن الابتسام أو تفقد الأمل رغم الجرح.

ردينه تسكن مع عائلتها المكونة من ٩ أفراد وحماتها في غرفة واحدة، لا تتجاوز مساحتها ٣ أمتار، هي وأبناؤها يحلمون بأشياء بسيطة لا نفكر بها نحن، لأننا قد لا نصدق أنه ما زال هناك أناس ما زالت أحلامهم ثلاجة أو فرشات أو ماءً نظيفاً يشربوه، أو طعاما يتذوقوه. عندما تحدثت معي بالأمس عبر الهاتف قالت لي: «حابه أطلب منك طلب، نفسي آكل فاكهه، بدي أكل لأولادي، بدي بمبرز فانا لا أتحرك»، أغلقت الهاتف والدموع تقول في أي زمن نحن نعيش؟ أي قلوب في داخلنا تتحرك؟ أي دماء تمشي في عروق البشر؟ عذراً ردينة، فقد تحول البشر إلى تماثيل صماء. ضحكت ردينه مطولاً عندما سألتها قبل سنة، إذا كانت تحتاج إلى ثدي صناعي تجميلي، وقالت أن ثمنه يمكن أن يطعم أبناءها شهراً بحاله، ماذا سيفيد تغيير الشكل الخارجي، والقلب لن تتغير مشاعره. نعم ردينه أنت محقة، وأتفق معك في وجهة النظر، ولن تستطيع كل مظاهر التجميل والتكميل الجراحي أن تصلح ما أفسده الوجع والألم والمعاناة، ولن تستطيع أن تخفف ما مررنا به من لحظات انتظار وقلق وخوف.

ردينه تتمنى أن تجهز ابنها الصغير قصي ذو الخمس سنوات للروضة، هو يبكي وهي تبكي، ولا حياة لمن تنادي، فظلم ذوي القربى يفوق كل الألم الذي تعيشه ردينه في ال ٢٤ ساعة. ومن غزة مع كل الحب.

بسبب الانقسام والحصار

تراجع الوضع الصحي للنساء في قطاع غزة

غزة: شيرين خليفة

وقت طويل ذلك الذي قضته إيمان في انتظار توفر وسائل منع حمل، تمكنها من التوقف المؤقت، بعد أن أنجبت بعملية قيصرية، استدعت ضرورة عدم الحمل لمدة عامين، إلى أن تمكنت من شرائه على نفقتها الخاصة، تقول إيمان: «كان ذلك منذ عدة أشهر، حينها كانت هذه الوسائل غير متوفرة، لكني سمعت أن المشكلة تم حلها الآن، والحقيقة أن هذا أثر كثيراً على قدرة النساء على تنظيم الأسرة، خاصة وأن هناك حالات تستدعي عدم حمل المرأة لأسباب صحية».

وعلى جانب آخر اضطرت المواطنة إسلام للولادة في مستشفى خاص، لتتمكن من الحصول على رعاية طبية جيدة أثناء الولادة وقالت: «نعم رفضت الولادة إلا في مستشفى خاص، حيث تتوفر الإمكانات والرعاية والاحترام، سمعت كثيراً من صديقاتي عن الولادة الجماعية، حيث تلد عدة نساء في ذات الوقت، ولا يشرف عليهن إلا طبيب مناوب واحد، ناهيك عن تعرضهن للإهمال، خاصة عند انتهاء دوام الطبيب، وقد حدث أن توفي توأم لسيدة نتيجة لهذا الإهمال، وهذا ما دفعني إلى تفضيل الولادة في مستشفى خاص، وللأسف هذه المشكلة لم تحل حتى الآن في المستشفيات الحكومية».

وعلى صعيد آخر تحمل أم أحمد هماً من نوع آخر، فهي سيدة حامل تعاني سوء التغذية، ولا تجد المقويات اللازمة لتمكنها من تحسين وضعها الصحي، وهي تخشى تعرضها لخطر أثناء الولادة نتيجة لضعف صحتها.

نقص الأدوية

هذا الهم الذي تحمله مئات النساء في قطاع غزة، أكدته د.سوسن حماد، مديرة دائرة صحة المرأة والطفل في وزارة الصحة في غزة، وقالت بأن الكثير من الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية غير متوفرة نتيجة للحصار المفروض على قطاع غزة، والتي أكدت أن هناك عشرات الأصناف من الأدوية التي فرغت من مخازن وزارة الصحة، عدد غير قليل منها متعلق بالنساء والصحة الإنجابية، إضافة إلى الفيتامينات وأقراص الحديد، وهذه تحديداً مهمة جدا في ظل ارتفاع نسبة فقر الدم، التي وصلت وفقاً لآخر إحصائية إلى ٤٥٪، نتيجة لسوء التغذية والفقر الذي يعيشه قطاع غزة».

وتابعت بأن هذا الوضع أنتج ازدياداً واضحاً في نسبة الحمل الخطر، والمشاكل الناتجة عنه أثناء الولادة، محذرة في الوقت ذاته من أن استمرار هذا الوضع، يؤثر على صحة المرأة والطفل في الوقت نفسه، حيث يولد الطفل لديه نقص في الوزن وسوء التغذية ويعاني مشاكل صحية.

الحمل الخطر

وأشارت حماد إلى أن الفترة الماضية كانت قد شهدت فراغاً في ملفات الحوامل ووسائل تنظيم الأسرة، لكن تمكنت الوزارة من حل هذه المشكلة مؤخراً، من خلال التعاون مع جهات دولية. وأكدت حماد أن الوزارة تستقبل كمعدل سنوي ١٣،٧٠٠ امرأة حامل، بينهن ٢٠٠٠ امرأة في حالة حمل خطر، وهذه نسبة مرتفعة تتعرض فيها المرأة وطفلها للخطر أثناء الولادة.

لكن وزارة الصحة في غزة، رفضت تزويد «صوت النساء» بمعلومات وإحصائيات متوفرة لديها حول واقع صحة المرأة في قطاع غزة، وتحديداً الصحة الإنجابية، والمعلومات التي كانت مطلوبة هي مستوى التثقيف الصحي الذي تتلقاه النساء، نسبة الحمل الخطر، والولادة القيصرية، نسبة النساء اللواتي تعرضن لمتاعب صحية أثناء الوضع، وعدد النساء اللواتي توفين أثناء الولادة، الولادة المبكرة، نسبة فقر الدم لدى النساء وغيرها من الإحصاءات المتعلقة بشكل مباشر بصحة المرأة، وهي إحصاءات متوفرة فعلياً لدى وحدة نظم المعلومات في وزارة الصحة في غزة.

من جانبها أكدت ميرفت النحال، مديرة الوحدة القانونية في مركز الميزان لحقوق الإنسان، أن الحديث عن الوضع الصحي في قطاع غزة فيه الكثير من المشاكل والمصاعب لعدة عوامل، أولها الحصار المفروض على قطاع غزة، وإغلاق المعابر، مما يؤدي إلى صعوبة في تحويل الحالات الحرجة إلى العلاج في الخارج.

وأضافت أن هناك صعوبة أيضاً في وصول أجهزة طبية لمستشفيات غزة، ونفاذ كثير من الأدوية وفساد جزء كبير من الأدوية المتوفرة أصلاً، نتيجة وجودها لفترات طويلة في المخازن، وهي عوامل تتجمع جميعها لتنتهك حق المواطن في تلقي رعاية صحية مناسبة، حيث تلزم اتفاقية جنيف الرابعة الاحتلال بتوفير سبل العلاج للمرضى في الأراضي المحتلة.

دور الانقسام

وتابعت بأن الانقسام السياسي يؤثر بشكل سلبي على الوضع الصحي، حيث يتبادل الطرفان الاتهامات بشأن تدني مستوى الخدمات الصحية، ويقع ضحيتها المواطن المريض، وهذا كله يعني أن الوضع الصحي في قطاع غزة بشكل عام، في حالة مترهلة جدا.

وأكدت النحال أن الواقع الصحي للنساء في قطاع غزة أكثر تعقيداً، باعتبار النساء يعانين من مشاكل صعوبة التحويل للعلاج في الخارج، ونقص الأدوية والمستلزمات الصحية، إضافة إلى الأثر المضاعف الناتج عن حاجة النساء لتلقي رعاية صحية خاصة، نظراً للطبيعة البيولوجية لهن، وتعرضهن للحمل والولادة.

وشرحت النحال، بأن هذه الطبيعة يترتب عليها حاجة النساء بشكل كبير للتردد على مراكز الرعاية الصحية، وتلقي خدمات متعلقة بالصحة الإنجابية، والمتابعة لدى الأطباء، وهذا كله يشهد نقصاً حاداً بفعل الحصار والانقسام السياسي، وفي كل ذلك زيادة عبء على المرأة، وزيادة تردي في واقعها الصحي.

وأشارت النحال، إلى أن المركز ما زال يتابع حالتين لسيدتين توفيت أحداهما هي وجنينها، نتيجة تعرضها للإهمال الطبي كما يقول زوجها مقدم الشكوى، وحالة أخرى لسيدة توفي جنينها أثناء الولادة للسبب ذاته، وفقاً لما يقول الزوج.

لكن النحال قالت، بأن موضوع الإهمال الطبي كبير جداً، ومن أسبابه النقص الواضح في الخدمات المقدمة ونقص الإمكانات والكوادر الطبية المؤهلة، إضافة إلى استنكاف عدد كبير من الأطباء ذوي الخبرة بفعل الانقسام، وهو ما استدعى استبدالهم بأطباء جدد، ربما ليس لديهم ذات الخبرة، بالتالي الانقسام يلعب دوراً هاماً في هذا الجانب.

أين قانون الأحوال الشخصية..!

بقلم: ريما كتانة نزال

:

على الرغم من قرب انتهاء الشهر الأول من العام الجديد، فلم نسمع عن أي دعوة صادرة من إحدى مؤسساتنا النسوية على تعددها أو كثرتها، تدعو بواسطتها إلى تناول أداء وانجازات المرأة الفلسطينية من خلال حصادها ونتائج عملها بالتقييم، سواء كانت الانجازات ملموسة بصيرورتها إلى واقع، أو تلك الإنجازات الأخرى التي لم تتحول إلى واقع بعد. ولكنها تؤشر بشكل عام إلى تغيير في التوجهات العامة للرأي العام ذات مدلولات إيجابية، أن تتناول المرأة عملها بالتقييم هو مسؤولية وواجب، بعيداً عن وضع الرؤوس في الرمال، وتجاهل أوجه التقصير والإخفاق. فالتقييم عادة يستهدف تلافي الأخطاء، وبناء على نتائجه يتم تحديد الخطط، وتجاهل التقييم لا يقتصر في مجتمعنا على المؤسسات النسوية، بل تتسع دائرته ليلامس أغلبية المؤسسات الفاعلة في أوساط القطاعات المختلفة بشكل عام، إن لم أقل بأنه عادة فلسطينية بامتياز.

وأهمية التقييم في هذه المحطة، يجب أن لا تخفي دوافعه على أحد، حيث نغلق عقد من السنوات العجاف، التي جرت بها مياه كثيرة تحت الجسور الفلسطينية، تغيرت خلالها الأولويات والخطط التي رافقتها الصعوبات والتحديات، حيث انفتحت الاحتمالات على خيارات متعددة، الأمر الذي يتوجب أن ينخرط الجميع في التوجه الى إجراء التقييم الشامل، الذي لن يتم التعرض إليه في هذه العجالة، بل سنقتصر على التعرض بالجدل للملف القانوني بشكل عام، وسنتناول بالتخصيص قانون الأحوال الشخصية، حيث طال الوقت الذي تطلب لإقراره. دون أن نغلق الباب أمام تقييم ملفات أخرى، يجب أن تولي الأولوية بالتقييم، كالدور الوطني للمرأة وواقعها في التعليم والعمل والإعلام ومراكز صنع القرار، إلى جانب الوقوف أمام قدرة الحركة النسوية على توسيع أطرها وانتشارها إلى مواقع جديدة، وعلى تنظيم النساء وتأطيرهن وكسبهن إلى عضويتها.

أين وصلت الجهود في قانون الأحوال الشخصية

مرحلة التمهيد للقانون: أصبح الاهتمام بالمكانة القانونية في سلم أولويات الحركة النسوية منذ بدايات تأسيس السلطة الفلسطينية، واحتلت مساحة هامة في الأنشطة والفعاليات، انطلاقاً من القناعة الراسخة بدور القانون في التغيير الاجتماعي، وبناء على قراءة طبيعة المرحلة الجديدة التي تمكن من إقرار وتوحيد القوانين الفلسطينية. فقد بادرت المؤسسات النسوية مبكراً، ومنذ تشكيل السلطة الوطنية، إلى طرح مسألة تغيير وتوحيد القوانين المعمول بها في المناطق الفلسطينية، وفي مقدمتها قانون الأحوال الشخصية. لم تكن أبواب القوانين مطروقة قبل ذلك، بسبب إيصادها تاريخياً من قبل المجتمع بوجه الاحتلال، فقد عملت المرأة ممثلة بالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وأطرها ومراكزها المتخصصة وجمعياتها وفعالياتها، للتمهيد لطرح رؤيتها الشاملة للقانون، من خلال عقد المؤتمرات المتخصصة، حيث لم يسبق التطرق لها في المرحلة التي سبقت تأسيس السلطة. ولهذه الغاية فقد نظمت مؤتمر العدالة والقانون في عام ١٩٩٣، وعملت على وضع الوثيقة النسوية في عام ١٩٩٤، والتي أعلن عنها الاتحاد العام والمؤسسات والمراكز النسوية، وذلك كنقطة البدء لطرح مرتكزات الرؤية لسلة القوانين والحقوق العادلة. وأدى الحراك النسوي على الصعيد القانوني، عبر تنظيم وعقد المؤتمرات الحقوقية، كمؤتمر العدالة والقانون الوظيفة المرجوة لطرح المنظور النسوي للقانون، وإلى طرح المطالب الحقوقية للمرأة، ولتسليط الضوء على التمييز القانوني. كما ساعدت بعض الأنشطة والفعاليات «كالبرلمان الصوري»، في فحص وكشف طبيعة التحديات والإشكالات المتوقعة، والتي تتعارض مع الرؤية والمطالب القانونية للمرأة، وتقف في مواجهة التعديلات المفترض أن يتضمنها القانون المنشود.

عن مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية

لقد انجزت أخيراً مسودة قانون الأحوال الشخصية، التي توافقت عليها مختلف القوى النسوية والمجتمعية، في ظل الظروف الوطنية الصعبة. أخذت مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية باعتبارها المكانة الواقعية للمرأة، التي تطورت نوعياً على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والعلمية، وهي المكانة التي تتطور وتتوسع بإضطراد. وقد أخذت المسودة باعتبارها كذلك مأزق النصوص القانونية السارية (في الضفة وغزة)، التي تقادمت وأصبحت في حالة انفصال عن الواقع المعاش. إن المرأة الفلسطينية تعلق الآمال الكبيرة على القانون المنشود، وذلك بسبب أهميته من أجل تقدم المرأة ومساواتها وإصلاح مكانتها القانونية. وللموضوعية، لا بد من التنويه بأن الأسباب الموضوعية تفوق الأسباب الذاتية، كمبرر بيد المؤسسات النسوية، لغياب القانون الموحد، فقد عملت تلك المؤسسات ضمن الإئتلافات المشكلة (إئتلاف قانون الأحوال الشخصية وإئتلاف قانون العقوبات)، لهذه الغاية إلى إعداد مسودات القوانين ومتابعة عملية الدفع بها إلى المؤسسة التشريعية، المناط بها صلاحية إقرار التشريعات، والقيام بالجهد اللازم لتشكيل الرأي العام المساند والداعم لإقرارهما.

لماذا لم تتكلل الجهود بالنجاح

من الآخر، لم تتكلل الجهود بالنجاح بعد، ولم تحصل المرأة على نتيجة للحراك الذي وقع على الصعيد القانوني، منذ أكثر من ثمانية عشر عاماً.

لا شك بأننا أمام قانون صعب وشائك، ولديه أطراف عديدة متضادة المصالح، إضافة إلى الإشكالات ذات الطبيعة الفكرية والاجتماعية، وذات البعد العقائدي غير الخافية على الحركة النسوية. لقد اختبرت الحركة النسوية الفلسطينية جيداً طبيعة ردود الفعل والافتعال التي ستختلقها القوى التقليدية والأصولية، وتم التعرف على أسباب معارضتها للقانون بالرؤية النسوية، سواء التي تتم على خلفية الخلاف على المرجعية، أو تلك المتعلقة بالمصالح، أو التي تنطلق من قاعدة التمييز ضد المرأة في وضع قوانين عصرية وديمقراطية، على قاعدة المساواة. لقد فحصت المرأة وتعرفت على طبيعة الخلاف القانوني والجدل المختلق على صعيد قانون الأحوال الشخصية في عام ١٩٩٧، لدى طرح مشروع «البرلمان الصوري»، واختبرتها في أعقاب إجراء القراءتين الأولى والثانية لقانون العقوبات في عام ٢٠٠٣، والتي اعتبرت كبالونات اختبار، أو بمثابة «بروفة» تنتظر طرح القانون للإقرار. هذا ناهيك عن الإشكالية السياسية المستعصية، المتمثلة بالانقسام السياسي والجغرافي، وشلل المجلس التشريعي وتعطله عن القيام بدوره، والتي نتوقع بأنها ستبرز وستعيق إصدار جميع القوانين الفلسطينية، وليس قانون الأحوال فحسب.

ماذا بعد.. لقد عملت الحركة النسوية وراكمت الجهد فوق الجهد، للوصول إلى مسودة قانون للأحوال الشخصية، ديمقراطي وعصري، في ظل الظروف الفلسطينية المعقدة، التي تتحرك فيها الأولويات. لقد قامت المؤسسات النسوية بعملية توعية وتثقيف لقاعدتها، بغرض تمكينها على الصعيد القانوني، وقامت بجهد باتجاه خلق مناخ ايجابي اتجاه قضايا المرأة.

عدم إقرار القانون بحاجة إلى جهود بمستويات عدة، ذات أبعاد استراتيجية شاملة، انطلاقا من الرؤيا العامة للمجتمع والنظام الديمقراطي، بالمنحى الذي اقرته وثيقة الاستقلال. فالسياسة الاجتماعية المتبعة بإحداث تطويرات محددة على واقع المرأة، لا تحدث التغيير المطلوب إن لم ترتبط برؤيا شمولية تتناول جميع المحاور القانونية الإعلامية والتربوية والتثقيفية، وفي المناهج المدرسية. دون أن يعني ذلك أن نرهن العمل بانتظار الاستراتيجية المأمولة، بل الاستمرار بالعمل ضمن الآليات المتبعة التثقيفية والتوعوية للقاعدة النسوية. كما بات مطلوباً أن يبادر الإئتلاف إلى المطالبة بإقرارتعديل على بعض بنود القانون، ذات الأولوية، بقرار من الرئيس بموجب صلاحياته الدستورية، وذلك لحين التمكن من تقديم مشروع القانون الجاهز للإقرار. كما أن جهداً معمقاً بات مطلوباً على الصعيد الإعلامي بشكل منهجي، وبما يؤدي إلى تغيير في توجهات الرأي العام على صعيد القانون، والكف عن الأسلوب الإعلامي الذي يوجه الرسائل الاجتماعية المزدوجة، والتي تخلق موقفاً ملتبساً لدى المتلقي، حول قضايا المرأة ومكانتها القانونية وحقوقها ومساواتها، والمبررات التي تقف خلف التعديلات.

استخلاصات المرحلة السابقة

لا يمكن تجاهل حقيقة التعديل الجاري إيجاباً على موقف الرأي العام من قضايا المرأة قياساً بمواقفه إزاءها خلال السنوات العشر الأخيرة. لا شك بأن جملة عمليات التوعية والتثقيف التي أجرتها مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات النسوية على الصعيد القانوني بالتجاور مع التثقيف الجاري حول قضايا المرأة قد أعطت أكلها، وبات المجتمع أكثر تقبلاً لحقوق المرأة ومساواتها وإنصافها، والدليل على ذلك التقبل العام للتعديلات الجارية على قوانين الانتخابات القاضي بتخصيص «كوتا» للمرأة في المجالس المحلية وفي المجلس التشريعي، والتعامل الواقعي مع نتائجه، والتوسع المضطرد لاحتلال المرأة مواقع متقدمة في مراكز صنع القرار على صعيد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

على الرغم من أن الأمور تقاس دوماً بخواتمها ونتائجها، إلا أن عدم اقرار قانون الأحوال الشخصية يجب أن لا يدفعنا إلى المرور على بعض المكاسب المتحققة بوجود مسودة جاهزة تنتظر اللحظة التاريخية المناسبة للتقدم بها، وفي تسلحنا بمصادقة الرئيس على اتفاقية «سيداو» التي أتت معبرة عن الاعتراف الرسمي بدور المرأة النضالي، والتي تولد التزاما رسميا يقود إلى إحداث مقاربة بين بنودها وبنود القانون وبما يؤدي الى جسر الفجوة بين الواقع والقانون في ضوء الالتزام بالاتفاقية الدولية. إن الائتلاف المشكل لقانون الأحوال الشخصية قد صنع توافقا متينا على قاعدة الحد الأعلى المشترك وأنجز مهمته بانجاز القانون المنشود.

وأخيرا، فان فتح النقاش حول قانون الأحوال الشخصية وتناول الحقبة التحضيرية التي طالت بالتقييم، لا يستقيم دون فتح النقاش حول أداء الحركة النسوية بشكل عام وبما يخدم التسريع الحصول على المكتسبات القانونية وغيرها. لا بد من مبادرة الحركة النسوية لتقييم ذاتها بموضوعية، وأن تبادر الى الإقلاع عن عادة فلسطينية بامتياز نجدها لدى الكل وتتلخص بكره التقييم وآهاته، الأمر الذي يمنع استخلاص الدروس والعبر ويمنع الإصلاح والتصويب وغربلة وفلترة البرامج والتوجهات أو تعديل الأولويات.

ورقة عمل

مبررات تعديل قانون الأحوال الشخصية حول تعدد الزوجات

إعداد: ديما أحمد صالح

منذ أن خُلق الانسان وتشكلت المجتمعات البشرية، ظهرت الحاجة إلى قوانين تنظم هذه العلاقات والروابط الإنسانية بين الفرد والمجتمع. ولو عدنا إلى التاريخ، لوجدنا الكثير من الشرائع التي تنظيم الحياة لدى الشعوب، والتي ساوت بين الرجل والمرأة والغني والفقير، إلا أن المشكلة نبعت من تحكم فئة معينة في القوانين وصياغتها حسب مصالحهم الشخصية، سواء أكانوا من الطبقة الحاكمة مالكي القوة، أو من الرجال، الذين يسنون القوانين حسب مصالحهم الذكورية. وبذلك صارت هذه القوانين تعمل لصالح الأغنياء ولصالح الذكور، وقضيتنا هنا هي الظلم والعنف الذي تعاني منه المرأة في مجتمعنا، وهذا العنف مسلط كسيف على رقبتها من خلال القوانين، وخاصة قانون الأحوال الشخصية، والذي يرسخ أكثر أشكال التمييز ضد المرأة، حيث أنه ينظم العلاقات بين أفراد الأسرة من زواج، طلاق، حضانة، ولاية، ميراث، زواج مبكر، والذي يعتبر من أشد أنواع العنف انتهاكاً لحياة المرأة النفسية والصحية والجسدية، وكذلك تعدد الزوجات والطلاق التعسفي.

وتتعدد قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين، فهناك منظومة قوانين خاصة بالمسلمين وقانون خاص بالمسيحيين. وحتى منظومة قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين، فهي متعددة، حيث تنطبق على الضفة الغربية منظومة مختلفة عن تلك المطبقة في قطاع غزة، بفعل الظروف السياسية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، والتي أدت إلى تعدد التشريعات والنظم القانونية المطبقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فمن جهة الضفة الغربية تخضع لقانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦. أما في غزة فيُطبق قانون حقوق العائلة بالأمر رقم (٣٠٣) لعام ١٩٥٤.

تعدد الزوجات في قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني

تعدد الزوجات يعني زواج الرجل بأكثر من زوجة في وقت واحد، والذي أجازته بعض الشرائع السماوية وحرمته الديانة المسيحية واليهودية.

ولم يتطرق قانون الأحوال الشخصية الفلسطينية لقضية تعدد الزوجات إلا في ٤ مواد: المادة ١٤ من قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٥٤: «من كان له أربع زوجات أو معتدات فلا يجوز زواجه بامرأة أخرى».

والمادة ٤٢: «على الرجل الذي له أكثر من زوجة واحدة أن يعدل ويساوي بينهن».

المادة ٢٨ من قانون الأحوال الشخصية الأردنية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦: «يُحرم على كل من له أربع زوجات أو معتدات، أن يعقد زواجه على امرأة أخرى قبل أن يطلق إحداهن وتنقضي عدتها».

والمادة ٤٠: «على من له أكثر من زوجة أن يعدل ويساوي بينهن في المعاملة، وليس له إسكانهن في دار واحدة إلا برضاهن».

فهنا نجد أن ذكر قضية تعدد الزوجات في المواد السابقة، جاء كأمر مفروغ منه، وبدون أي شروط، وبدون حتى وضعه في باب منفصل ومُفصل. فالمواد فقط تمنع الرجل من الزواج بأكثر من أربع نساء، فلا قيود ولا شروط ولا تفسير. فأين حق الزوجة الأولى في أن يتم تبليغها بأن زوجها سيتزوج عليها؟ وأين الضمانات التي تحمي الزوجة الأولى وأطفالها؟

تعدد الزوجات من ناحية حقوقية وإنسانية

إن القوانين الدولية من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، العهدين، إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وثيقة إعلان الاستقلال ١٩٨٨، وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، القانون الأساسي، تقوم على مبدأ المساواة بغض النظر عن اللون، العرق، الجنس، اللغة، الدين، الرأي والأصل الاجتماعي. لكن ما قيمة هذه الإتفاقيات في المجتمعات التي تنتشر فيها ظاهرة تعدد الزوجات؟

إن زواج الرجل على زوجته هو قتل لها ولآدميتها مهما كانت الظروف، كما أنه عدم احترام لمشاعرها، فأصل الزواج هو رجل وامرأة، ومثلما أن الرجل لا يحب أي شريك له بزوجته فالمرأة كذلك، كما أن القلب لا يمكن أن يقسم إلى أجزاء!! فهل من الممكن لإنسان أن يحب شخصين في نفس الوقت؟ والحب هنا هو حب الآخر وليس حب الأب أو الأم أو الإبن أو.. وعند الزواج يكون خيار الطرفان هو أن يعيشا معاً، وتكون لهما أسرة حتى نهاية العمر، ونشدد هنا على كلمة معاً.

وتعدد الزواجات جاء في ظروف معينة في الإسلام، أما في الوقت الحالي فقد أختلفت الظروف من أوضاع اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية، وإذا أردنا أن نتجاهل مشاعر المرأة واحترام الحياة المشتركة، التي كانت بين الرجل وزوجته مهما طالت أو قصرت. نجد أن الكثير من النساء في الوقت الحالي، أصبحن مثلهن مثل الرجل، يتعلمن ويعملن ويساهمن في كل نواحي الحياة. كما أصبح هناك كماليات ولا تستطيع أي أسرة أن تعيش من دونها، ومع غلاء المعيشة أصبح الإنسان يعمل فقط ليعيش، وفي ظل هذه الظروف نرى الكثير من الرجال يتزوجون على زوجاتهم، مع خلق مبررات واهية لا مكان لها، ولا يقبلها أي عقل، وهذا يساهم في زيادة نسبة الفقر والتفكك الأسري، وفي حال النساء المتعلمات، فالكثير منهن يرفض مبدأ تعدد الزوجات. لكن الوضع يختلف مع النساء اللواتي يأتين من مجتمعات منغلقة، ولا يكون لديهن سلاح ليواجهن ظلم الرجل لهن.

لا يوجد أي مبرر في العالم يبرر للرجل أن يتزوج على زوجته مهما كانت الظروف، فليس مرض المرأة وعدم مقدرتها على الإنجاب بمبرر له بالزواج عليها، لأن الزواج يقوم على مبدأ العيش معاً في السراء والضراء. ولا ارتفاع نسبة النساء على الرجال بمبرر، وهي الحجة التي يتخذها الرجال كسبب للزواج، مع العلم أن نسبة النساء في مجتمعنا الفلسطيني هي ٤٩,٣٪ مقابل نسبة ٥٠,٧٪ من الرجال، إضافة إلى أن الرجل حينما يتزوج على زوجته فهو يتزوج فتاة صغيرة، فهنا التعدد ليس حل لمشكلة العنوسة كما يدعي البعض، وإنما اشباع لرغبات الرجال. وحتى مبرر الحروب والكوارث، والتي يتشدق بها الكثيرون من أجل الدفاع عن قضية تعدد الزوجات، فنقول لهم هنا: أن الحروب والكوارث لا تميز بين ذكر وأنثى!!

ظهرت مؤسسة الزواج منذ القدم، فهي أساس تشكل المجتمع، فصلاحها هو صلاح المجتمع وفسادها هو فساده. وتعدد الزوجات ظاهرة غير صحية وخطيرة جداً، فبالنظر إلى معظم حالات تعدد الزوجات، نجد أنها حالات غير ناجحة، ويختفي خلفها مصالح ورغبات الرجال الأنانية، وتكون النتيجة إنزال القهر والعنف المادي والمعنوي والنفسي على الزوجة الأولى، التي تشعر أنها منبوذة نفسياً ومادياً ومعنوياً، وكأنها سلعة يمكن شراؤها واستبدالها في أي وقت، وهذا في حال قام زوجها بإعلامها عن قراره بالزواج!! فكم رجل تزوج من أخرى قبل أن يخبر زوجته الأولى! وكم امرأة تم تهديدها بالطلاق في حال قاومت هذا الزواج!!

نتيجة تعدد الزوجات وما يترتب عليه من تغيرات تطرأ على الأسرة، حيث إهمال الرجل المعنوي والمادي لزوجته الأولى وأطفاله، وإنشغاله بزوجته الجديدة، فإنه يؤدي إلى تفجر مشاعر الكراهية والحقد بين أفراد الأسرة، وقتل أي مشاعر إنسانية بينهم، وبالتالي تفكك أسري، تردي الأوضاع الاقتصادية، ضياع الأبناء، حيث يكون هذا الزواج على حساب احتياجاتهم، وبالتالي ظهور الأمراض النفسية والتسرب من المدارس، التشرد وارتفاع نسبة الجريمة وغيره من الأمراض الإجتماعية. وهنا وحسب رأي الدكتور عبد المعطي محمد البيومي، عضو مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف، أن هذا الزواج الذي يؤدي إلى كل هذا الضرر حرام، ويُعاقب عليه حسب القاعدة الشرعية «لا ضرر ولا ضرار».

تعدد الزوجات في الإسلام

يتخذ الرجال سيدنا محمد «ص» كمبرر لتعدد الزوجات، بإعتبار أن سيدنا محمد هو القدوة. ويمكن أن نجيبهم في هذه النقطة، بأن القوانين التي تسري على الناس لا سلطان لها على العظماء، فأولى ألا يكون لها سلطان على المرسلين والأنبياء. لكننا بهذه الإجابة نجني على عظمة سيدنا محمد، فإذا عدنا إلى سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام، نجد أنه قد تزوج السيدة خديجة وهو في ال ٢٣ من عمره، وظلت زوجته الوحيدة حتى تخطى الخمسين، على الرغم من أن تعدد الزوجات كان أمراً شائعاً بين العرب في ذلك العهد. جميع زيجات الرسول بعد عمر الخمسين كانت لها أسبابها والتي لن نخوض فيها.

نزلت الآية (و إن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة، أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا) سورة النساء آية ٣، أي الاقتصار على واحدة أقرب إلى ألا تظلموا وتجوروا، (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) سورة النساء آية ١٢٩. وقد نزلت هذه الآية في أخريات السنة الثامنة للهجرة، بعد أن كان الرسول قد تزوج جميع زوجاته، حيث حددت هذه الآية عدد الزوجات بأربع زوجات، فمن قبل لم يكن تعدد الزوجات محدد. ثم نزلت لتشيد بفضل الزوجة الواحدة وتأمر بها، لمجرد الخوف من عدم العدل، مع التأكيد أن العدل غير مستطاع. كما أن الإمام محمد عبده رأى في تفسير الآية القرآنية الكريمة، أن تعدد الزوجات غير جائز في الإسلام، معتمداً على شرط العدل غير القابل للتحقيق.

والذي يتأمل النص الذي شرع به التعدد، يجد أنه لم ينزل أصالة أو قصداً لتشريع التعدد، بل كان تشريع التعدد فيه قصداً تالياً لقصد أساسي هو رعاية اليتامى والعدل في أموالهم. وسبب نزول هذه الآيات في ذلك الوقت، هو أنه في تلك المرحلة كانت قد كثرت الغزوات التي خطفت الكثير من الشهداء، مخلفة أعداداً كبيرة من اليتامى واليتيمات، قام الصحابة بكفالتهم ورعايتهم، فنزل التحذير من أكل اليتامى والسماح بالزواج من اليتيمات (مثنى وثلاث ورباع) اللواتي بحاجة إلى رعاية وحماية، لكن هذا الحل يتوقف تماماً إذا خاف من يتزوج من عدم العدل.

فتعدد الزوجات حدده الإسلام في ظروف مشقة اجتماعية كبيرة، ومن أجل أغراض إنسانية. وكذلك ثمة شرط مرتبط به: وجوب تطبيق العدالة، ليست فقط مع الأيتام الذين من أجلهم كان الإذن بالزواج بأكثر من امرأة واحدة، لكن أيضاً مع الزوجات، وإذا شعر الرجل بأنه لا يستطيع المحافظة على علاقة متساوية مع أكثر من امرأة، عندها عليه أن يكتفي بزوجة واحدة. هنا يجب التشديد أنه تبعاً للقرآن، فإن تعدد الزوجات مسموح ،لكن بشرط أن يكون الرجل عادلاً بكل الوسائل مع جميع الزوجات .لكن الرجال استخدموا تعدد الزوجات لغاياتهم الشخصية، ولإرضاء رغباتهم وشهواتهم.

ويوجد الكثير من الاختلافات بين الفقهاء في تفسير وتاويل الآيات التي وردت في القران الكريم حول هذا الموضوع،لأنها تحتمل أكثر من تفسير، حيث يوجد ثلاثة مدارس وهي:

– مدرسة النقل: «أي نقل النصوص عن السلف» تقوم على السماح للرجل في الزواج بأكثر من امرأة، لغاية أربع بحرية تامة دون شروط أو قيود باستثناء شرط العدل، ولا نقاش في هذه المدرسة ويجب علينا أن نقبل بها دون نقاش.

– مدرسة العاطفة: وتقوم على أساس اكتفاء الرجل بزوجة واحدة فقط،دون السماح له بالزواج من امرأة أخرى مهما كانت الأسباب،باستثناء حالتي موت أو طلاق الزوجة الوحيدة التي في عصمته.

– أما مدرسة العقل: فتبيح زواج الرجل بامرأة أخرى،في حالة وجود أسباب مقبولة ومفهومة،لا يمكن معها بقاء الزوج بدون زوجة ثانية، بحد أدنى من قناعة ورضى الزوجة الأولى، دون وضعها أمام خيارات صعبة، وذلك عندما يتعذر عليها القيام بواحد أو أكثر من واجباتها الزوجية، أو الإخلال بواحد أو أكثر منها، مما يلحق بالزوج أضراراً لاتحتمل من قبله، أو يؤدي إلى الطلاق.

التوصيات

مع إشكالية معقدة كإشكالية تعدد الزوجات، والتي تؤدي إلى انتهاك الكرامة والمشاعر البشرية، وتسبيب الفُرقة والحقد داخل الأسرة، وبالتالي فساد المجتمع، فإننا ندعو إلى تدخل المشرع لضبط هذه الممارسة من خلال النص الصريح بمتن تشريعات الأحوال الشخصية أو قوانين الأسرة العربية، على عدم جواز الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن المحكمة، التي يجب أن تشترط لإعطاء ومنح هذا الإذن جملة من الشروط أهمها:

١– قبول الزوجة الأولى الصريح.

٢– أن تكون هناك مصلحة مشروعة ومبررة للتعدد.

٣– أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة، وأن يقدم إقراراً بهذه الكفاية.

٤– أن يتم تنفيذ تفقد أو إشراف دوري اجتماعي لمسكن الزوجية الأول، للتأكد من حسن تنفيذ الرجل لالتزاماته تجاه الزوجة الأولى والأبناء، وأن يتم مساءلته وملاحقته من قبل الجهات الرسمية حال الإخلال بهذه الالتزامات.

٥– أن يتم إلزام أي شخص يرغب بإبرام عقد زواج في دولة غير دولة الإقامة والجنسية، بإبراز أوراق تثبت وضعه الاجتماعي، لضمان معرفة وعلم من يرغب بالزواج منها بهذا الوضع.

في معركة البقاء والثبات

الرهان على المرأة الفلسطينية

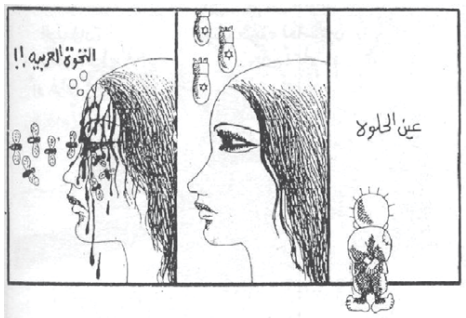

خالد الفقيه

مع أفول العام ٢٠١٠، صدر تقرير عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني جاء فيه، أن عدد الفلسطينيين في فلسطين الانتدابية، سيتساوى مع اليهود في العام ٢٠١٤، وأن عددهم في العام ٢٠٢٠ سيكون أكثر من اليهود، بحيث ستكون النسبة وقتها ٥١,٨٪ من مجموع السكان في هذه البلاد.

استوقفني هذا التقرير لجهات عديدة أولها: أننا كفلسطينيين بعد عشر سنوات داخل الوطن سنكون ٧,٢ مليون نسمة، مقابل ٦,٧ مليون يهودي، هذا باستثناء اللاجئين منا في الشتات، في حال بقيت معدلات النمو الحالية على حالها.

فالتقرير يقول أن عددنا، أي الفلسطينيين في نهاية العام ٢٠١٠، وصل إلى ١١ مليوناً، نصفهم يعيشون في الشتات، والباقي داخل فلسطين المحتلة، ويتوزعون بين الضفة الغربية بواقع ٢,٥ مليون مواطن، و١,٦ مليون في قطاع غزة، و١,٤ مليون داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، مقابل ٥,٧ مليون يهودي. ويضيف التقرير أن عدد الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية، يصل إلى خمسة ملايين نسمة، إضافةً إلى ٦٠٠ ألف فلسطيني في الدول الأجنبية.

ثانياً: أكد التقرير أن معدلات الخصوبة الكلية للفلسطينيين ٣,٥ مولوداً للعام ٢٠٠٩، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدل الخصوبة في إسرائيل، البالغ ٢,٨ مولوداً لكل امرأة لنفس العام، وبلغ معدل المواليد العام حوالي ٢٦,٢ مولوداً لكل ١٠٠٠ من السكان.

ثالثاً: إن ثبات معدلات الخصوبة كما ورد في التقرير عند النساء الفلسطينيات في السنوات الأخيرة، أمر مثير للاهتمام، يتوجب على الجهات المختصة الإلتفات له وأخذه بعين الاعتبار، بما يستدعيه ذلك من موزانات تحسن من برامج رعاية الأمومة والحوامل والأطفال في الأراضي الفلسطينية، التي تعاني من واقع اقتصادي مؤلم، ينهش القطاعات المختلفة.

رابعاً: إن انخفاض معدل الوفيات، والتوقع بمزيد من الإنخفاض، يتطلب من السلطة الفلسطينية العمل على زيادة برامج الرعاية والتخطيط لتوسيع المدارس والمؤسسات والبرامج الأكاديمية التعليمية، بشقيها المهني والأكاديمي، وفتح أبواب جديدة للعمل، بما يستوعب الطاقات القادمة من المواليد التي ستكبر، حتى لا تلتحق بجيش الفقر والبطالة.

خامساً: عند النظر إلى ما ورد في التقرير من جهة أن عدد الفلسطينيين في العالم وصل إلى أحد عشر مليوناً، فهذا يعني أن على الجهات المختصة تفعيل هذه الجموع في أماكن تواجدها، من خلال السفارات والممثليات الموجودة في الخارج، والحفاظ عليها حتى لا تذوب في أماكن تواجدها، بما يحفظ التمسك بحق العودة، وهذا يتطلب جهداً إعلامياً وانتاجات مختلفة، تؤكد الحقائق التاريخية للأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين.

سادساً: المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، ف ١٤,١٪ من المقيمين في الأراضي الفلسطينية هم دون سن الخامسة عشرة، فيما تتقارب نسب النوع الاجتماعي، فمقابل كل ١٠٣,١ ذكر هنالك ١٠٠ أنثى، مع الإتجاه نحو زيادة معدلات العمر للفلسطينيين، حيث أشار التقرير أن المعدلات تصل إلى ٧٢,٢ سنة لكل فلسطيني، رغم الحرب الإسرائيلية الضروس التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، والتي تستهدف الرجال والنساء على حد سواء.

ومع هذه المقدمات، تبقى المرأة الفلسطينية، التي لولاها لما جاءت هذه المفرزات، هي الرهان وحامية النار المقدسة للفلسطينيين، ورهانهم على حقهم في وطنهم، وهو ما كانت نبهت إليه جولدا مائير، عندما أعربت عن فزعها كلما سمعت بمولد فلسطيني جديد، ما يسقط النظرية الصهيونية بأن الكبار يموتون والصغار ينسون.

والفنان الشهيد ناجي العلي، ربما أدرك قبل غيره دور المرأة في الصراع مع المحتل، فالمرأة حضرت بقوة في رسومه، رسم ناجي للمرأة لم يكن سهلاً، بل جاء بعد إرهاصات وعصر دماغ، «ناداني ناجي وقال لي ذات صباح وهو عائد من صيدا: إن النساء آلة تعذيب وباردة، وسألته ما إذا كان يفكر في رسم إمرأة استعصت عليه فقال: المهم ألا يرتعش الخط، ألا يتقلص الشكل، ألا ينحني الرأس، ألا أضع العينين في الساقين، ألا أضع وردة في الصدر، ألا أتحدى لا مبالاتها وحيلتها ونتوءاتها، إن التناقض يجب حيث المواجهة، لكن لا أعرف كيف أرسم امرأة غيري، مع أنهم لا يرسمون غير نساء غيرهم».

أنصف ناجي المرأة المقهورة وانحاز إليها وخلدها في كاريكاتيراته، وأشركها في مراحل ومواقف متقدمة من النضال لاسترداد حقوقها ولاستعادة كرامتها حتى بعد استشهاده، «ولا تزال الدمعة تذرف من جفن فاطمة على الوطن وأحواله المتردية، لكنها رغم الشدائد صامدة صابرة، تربي أطفالها على حب فلسطين».

انتصر ناجي للمرأة العربية من الظلم الذي لحق بها في مجتمع ذكوري، ينكر أي دور للنساء باعتبارهن قاصرات، فامتلك وعياً تقدمياً حضارياً على هذا الصعيد، وجاءت المرأة في إبداعاته، حقاً شريكاً للرجل في المقاومة والحلم والبناء، راصداً رادارياً لما يمكن أن يصيب الرجل من تخاذل أو تقاعس، تلكزه عند الحاجة ليصوب مساره.

جاءت المرأة أيضاً على شكل الأم العربية الفقيرة، التي تفقد ابنها ذبيحاً لأنه رفض الواقع الطبقي للأمة العربية، المدافعة عن كرامة الأمة العربية في مواجهة رجالات كامب ديفيد، المرأة المقهورة من النفط العربي، الذي لم يدخل ساحة المعركة، المرأة هي مصر أم الدنيا التي ترفض كامب ديفيد، وهي بيروت التي تودع المقاتلين بحزن، «للمرأة عند ناجي دور استثنائي في المعركة، فهي سلاح نوعي بما تحمله من طاقات مقاومة كامنة، و«فاطمة» لم تقف في فن ناجي العلي عند حدود المرأة الوالّدة والصلبة والمعطاءة، بل تعدت ذلك لتكون المشاركة في الحوار والموقف والشريكة في الموت والمصير، فهي بوصلة الأمان لزوجها «الرجل الطيب» في اقترابه أو ابتعاده من المسار الصحيح في الحكم على الأمور».

ومن صور الجمال للمرأة عند فناننا الطفلة ساندريا المصممة على البقاء، المتشربة حب الوطن رغم فقدانها لأجزاء من جسمها بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان، إضافة إلى الطفلة التي تقاوم شد شعرها من قبل جندي صهيوني كناية عن الضفة الغربية.

المرأة في كاريكاتير العلي حضرت في ميادين عدة أيضاً، منها الاجتماعي والثقافي والسياسي، ولم تكن فلسطينية دوماً في حضورها، فهي المرأة العراقية المكلومة، وهي كذلك الديمقراطية المسلوبة في الوطن العربي، وهي عين الحلوة في لبنان، والمرأة الجنوبية التي تروي ظمأ المقاتلين من مياه الليطاني.

أشرك ناجي العلي المرأة في إبداعاته، وأعطاها عدة أدوار، أكثرها كان من نصيب فاطمة الفلسطينية، اللاجئة المثابرة الداعمة للمقاومة، الداعية لاستمرارها، التي تحض زوجها على النهوض وعدم الاستكانة لواقعه الأليم والمر. أعطى فاطمة الدور الريادي في قيادة المعركة، فهي التي تحمل وتلد وترفد المقاومة بالمقاتلين، وهي التي ترفض التنازل عن حق العودة، وتتمسك بمفتاح بيتها في فلسطين. ظهرت إلى جانب فاطمة في كاريكاتير ناجي، العمة حنيفة بملابسها البسيطة، الدالة على ما آل إليه حالها، رمزت في رسوماته إلى الأرض والحب والحنان، ويقول عنها العلي: «العمة حنيفه، إنسانة حميمة لأنها رمز انتمائي إلى قريتي، إنها جزء من تكويني النفسي. هي الحكمة، حكمة الحزن الصادر في أعماق المرأة المقهورة، وهي فرح الأغنية الريفية، هي في رسوماتي تلك المرأة الطيبة القوية المعبرة عن هم إنساني شامل».

منح ناجي للمرأة صوراً جميلة، فرمزت عنده تارةً لبيروت، وأخرى إلى فلسطين بقوامها الجميل وأنوثتها الطاغية، وصلابتها ورفضها العنيد للاستسلام، الذي صوره أكثر من مرة على أنه محاولات اغتصاب، تتصدى لها بعنفوان وقوة، وهي التي تشجع الأطفال المنتفضين بالحجارة. القضية الوطنية والقومية كانت عنده امرأة، «أنا لست آلة كوكا كولا، الرسم بحاجة إلى جو خاص. وسأله آخر، أحكي لنا عن القضية، أجاب، أنا لست ممن يتقنون الكلام، ولكن القضية بالنسبة لي، هي المرأة الفلسطينية في المخيم، التي فقدت بيتها من القصف، وعم تمسك لوح الزينكو، وضرب بقبضته على راحته الأخرى بعصبية «وبتضرب عليه وبترجعه على سقف الدار».

التحالفات النسوية ودورها في الحفاظ على المكتسبات التي حققتها المرأة

غزة- رشا فرحات

اشتهر في الآونة الأخيرة مصطلح التحالفات النسوية، خصوصاً بعد ما مرت به المنطقة الفلسطينية من نزاعات مختلفة، وما مر به قطاع غزة من عدوان وأعمال عنف، إبان الحرب الأخيرة على القطاع، والتي كانت ضحيتها الأولى هي المرأة، ومن أشهر التحالفات هو تحالف أمل، الذي كان عبارة عن اشتراك عدد من المؤسسات النسوية والمعنية بمحاربة العنف الممارس ضد المرأة، وتحالف وصال، وهو أيضاً من أهم التحالفات التي كانت تهدف إلى تعزيز وقف العنف الممارس ضد المرأة.

الفكرة والمضمون

تقول آمال صيام، المديرة التنفيذية في مركز شؤون المرأة: «التحالفات النسوية هي عبارة عن تضامن مجموعة من المؤسسات المعنية بقضايا المرأة، فإما أن تكون حقوقية أو اجتماعية أو نسويه، وجميعها يكون لها هدف أو رسالة نحو قضية معينة، فتعمل كجماعة ضغط على الجهات المعنية لتغير وضع أو قانون أو قرار، يخص أي قضية من قضايا المرأة، فهناك تحالف أمل، الذي نعتبر نحن شراكة فيه، وهو قد أقيم من أجل حماية المرأة من العنف، وكذلك تحالف المنتدى، وتحالف وصال، وجميعها تعمل بشراكة وقوة، لأن فكرتها تقوم على الجماعة، فالعمل الجماعي يؤدي إلى نتائج أكثر سرعة وقوة من العمل الفردي، وكما يقال (يد واحدة لا تصفق)، فستعمل المؤسسات الحقوقية إلى جنب المؤسسات الإعلامية إلى جنب المؤسسات النسوية والمؤسسات النفسية، وكل منهم سيكون له دوره حسب تخصصه، وذلك بالتأكيد سيحقق نتائج أقوى وأسرع وأكبر.

فالتحالف إذن هو الشكل الأمثل والأفضل للنساء من أجل دعم قضاياهن، خصوصاً أنه يعمل على دعم الجهات المهمشة، التي ليس لها القدرة على دعم قضاياها وحل مشاكلها، فيجب أن تتراكم قوى كمية وعددية لحل مشكلة كمشكلة المرأة التي تصطدم في الغالب بالعادات السائدة في المجتمع.

تجارب ناجحة

وتتحدث نادية أبو نحلة التي تستضيف في طاقم شؤون المرأة حملة أمل لمناهضة العنف ضد المرأة، عن التجارب الناجحة في قضايا كانت عبارة عن تحالفات: «التحالف هو إئتلاف أو جماعة ضغط، وجميعها تحمل ذات الفكرة وذات الهدف، فمثلاً طاقم شؤون المرأة هو إئتلاف من مؤسسات فلسطينية تحمل نفس الهدف، وهو لخدمة ومناصرة قضايا المرأة، وكذلك مركز المرأة للإرشاد القانوني، هو تحالف أو إئتلاف، وهو شكل قوي يؤتي ثماره بشكل فاعل وناجح، لأنه يتشكل من أكثر من جهة فاعلة وقوية، وينظم الجهود للدفاع عن قضايا المرأة ومناصرتها، ويصل به الأمر إلى تغيير القانون من أجل مناصرة المرأة ودعمها».

وتضيف: «مثلاً كان هناك حملة مناصرة، وهي أيضاً نموذج للتحالفات، وهي الحملة الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية والترشيح، وهي من الحملات التي كان لها أثر فاعل ولاقت نجاحاً باهراً، لأن الحكومة تستطيع تجاهل حملة معينة لمؤسسة واحدة، لكنها لا تستطيع أن تتجاهل حملة مناصرة أو تحالف لمجموعة من المؤسسات الحقوقية والإنسانية، فصوت الجماعة دائماً مرتفع». وهناك حملات ما زالت تعمل حتى الآن منذ سنوات، مثل حملة مناصرة المرأة في تغير قانون الأحوال الشخصية، وهي حملة إقليمية شملت سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين، وهي حملة تسعى جميعها في تلك الدول إلى ذات الهدف وهو تغير القانون. وتضيف نادية أبو نحلة: «ونعمل الآن في حملة مناصرة، وهي أيضاً عبارة عن تحالف من أجل حماية المرأة من ما يسمى القتل على خلفية الشرف، وهو موضوع يحتاج إلى حملات توعية واسعة، من خلال جمع أكبر عدد من المتحالفين من قادة الرأي في المجتمع والحقوقيين والإعلاميين، وكل المهتمين بقضايا المرأة».

مشاكل وعقبات

وتواصل أبو نحلة: «أنا أرى أن التحالفات أو الحملات أو الإئتلافات أياً كان المسمى، هي طرق مناصرة جيدة للمرأة، إذا كان فيها نفس وإصرار على تحقيق الهدف، وإذا كان القانون والقضاء متفاعل مع التغيير، فمثلاً نحن قمنا منذ سنوات بعمل حملة لعمل المرأة جواز السفر دون الرجوع إلى ولي أمرها، وقد لاقت موافقة قانونية، وتم تعديل القانون، لكنه لا يعمل به حتى الآن في غزة، وحتى الآن ما يطبق هو شرط وجود ولي الأمر أثناء استخراج جواز سفر، هذا يعني أن هناك جهل وعدم متابعة للقرارات المطبقة. ومن ضمن المعيقات أيضاً هو عدم الصبر وعدم وجود النفس الطويل لتحقيق الهدف، فنحن مثلاً بدأنا حملة وطنية لتعديل سن الزواج في بداية عام ١٩٩٥، وما زالت الحملة مستمرة، وبالأمس فقط قرر الرئيس النظر في موضوع هذه الحملة، هذا معناه أن النتائج تحتاج إلى صبر ولا تظهر في يوم وليلة، وستتحقق ولو بعد حين».

أهداف وطموحات

في حوار معها قالت هبة الزيان مسؤولة برنامج (يونيفام) التابع لصندوق الأمم المتحدة، والمسؤول عن دعم تحالف أمل، الذي تم الإعلان عنه في بداية عام ٢٠١٠، حيث تحدثت عن فكرة التحالف وقالت: «يضم التحالف سبع مؤسسات من أهم المؤسسات الإنسانية والحقوقية في القطاع، وقد تم فتح باب العضوية لأي مؤسسة معنية بالأمر، وهو تحالف هدفه الأول محاربة كافة أشكال العنف ضد المرأة، ونتمنى أن يتعاون التحالف مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة في الضفة الغربية، لتحقيق نتائج إيجابية أكثر لصالح المرأة، كما آمل أن يكون هذا الجسم جسم تكميلي لعمل المؤسسات النسوية في القطاع، وليس جسماً بديلاً عنها، مع مراعاة ما لقطاع غزة من خصوصية وثقافة، وسيكون هناك منسقة دائمة لهذا التحالف لمدة ثلاث سنوات للتواصل والتشبيك والتنسيق، مع كافة الجهات المعنية والمسؤولة». وعلى صعيد الأنشطة المستقبلية تقول هبة الزيان «التحالف سيقوم بإعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء، والتي ما زالت في طور التطوير، إضافة إلى تعزيز دور الإعلام المرئي والمكتوب في قضايا المرأة وقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتنفيذ أنشطة مركزة على من يرتكبون العنف أيضاً، وليس فقط على المرأة التي يمارس عليها العنف.

في مواجهة ظاهرة العنف ضد النساء

نظام تحويل للنساء المعنفات محاولة جادة لعمل متكامل

نبيل دويكات

مما لا شك فيه أن أحد أهم محاور محاربة التمييز ضد المرأة، هو العمل من أجل كشف والتصدي لهذه الظاهرة، كون العنف بحد ذاته يشكل تركيزاً وتكثيفاً لكل أشكال التمييز، وتعبيراً واضحاً عنها. ولذلك نشطت الكثير من المؤسسات على المستوى الدولي والوطني، من أجل رصد هذه الظاهرة ووصفها ودراستها وتحليلها، في محاولة من أجل وضع الحلول والمعالجات المناسبة لها، بما يتناسب مع السياق العام العالمي، وبما يلائم ظروف وسياقات كل مجتمع من المجتمعات المختلفة.

العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني

العديد من النسويات في المجتمع الفلسطيني، يفضلن استخدام مفهوم العنف الأسري، ويعتبرن أن هذا المفهوم أشمل وأوسع من مفهوم العنف ضد النساء. وربما ذلك في محاولة للتمييز بين مصدرين من مصادر العنف ضد النساء. أولهما الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس أقسى وأصعب أنواع العنف والانتهاكات لأبسط القواعد والحقوق الإنسانية للمجتمع الفلسطيني، وتتجلى أوسع وأكبر انعكاساته على النساء الفلسطينيات، كونهن يعانين أيضاً من مصدر آخر للعنف ضدهن، وهو العنف الداخلي، ويشار إليه في الكثير من الأحيان بالعنف الأسري، كمفهوم أوسع ويشمل العنف ضد الشباب والأطفال من الجنسين، بالإضافة إلى العنف ضد النساء. يشير مركز المرأة للإرشاد القانوني، إلى أن الاهتمام بمشكلة العنف الأسري، بدأ في بدايات التسعينات من القرن الماضي، من خلال عدد من المؤسسات التي تعمل على قضايا المرأة، على الرغم من عدم توفر معلومات دقيقة حول حجم هذه الظاهرة. وهذا ما دفع بالعديد من المؤسسات لتنفيذ برامج ومشاريع، تهدف بالأساس إلى توفير معلومات ودراسات حول الظاهرة، وإلى تنمية وتطوير وعي المجتمع تجاهها. حيث أصبح يتوفر لدينا اليوم برامج وتدخلات وكتابات وأبحاث ودراسات ترتبط بالعنف كمفهوم، أسبابه، وأشكاله وغيرها من الأمور ذات العلاقة.

اتساع نطاق الاهتمام بالعنف ضد النساء

لم يتوقف الأمر على زيادة الاهتمام العام، أو زيادة اهتمام المؤسسات والمراكز النسوية بقضية العنف الأسري. وإنما امتد أيضاً ليشمل الكثير من قطاعات العمل الاجتماعية، الصحية، القانونية، والخدماتية وغيرها من القطاعات. فإضافة إلى العديد من برامج الرصد والتوثيق والدراسة لظاهرة العنف بأشكالها ومستوياتها المختلفة، فقد ظهرت العديد من المشاريع وبرامج العمل، التي تهدف إلى التوعية بحجم الظاهرة والتنبيه من خطورتها، على التماسك الأسري والاجتماعي، وقامت بعض المؤسسات أيضاً بافتتاح بيوت أمان وحماية للنساء المتعرضات للعنف، وافتتحت الكثير من المؤسسات (الرسمية والأهلية) مراكز ومكاتب لاستقبال النساء والفتيات المتعرضات للعنف، وتوفير العناية والرعاية القانونية أو الصحية أو الاجتماعية لهن. ونشطت بعض المؤسسات للتأثير من أجل توفير بيئة قانونية تمكن من مواجهة العنف، وهدم الأسس التي يستند عليها في المجال القانوني. واستحدثت الشرطة وحدات خاصة تحت اسم (وحدة حماية الأسرة)، هدفها الرئيسي متابعة كافة القضايا المتعلقة بموضوع العنف الأسري. وهكذا الحال بالنسبة للقطاع الصحي، والاجتماعي وغيرها من المؤسسات المجتمعية. وهذا يمكننا القول أن هناك إدراكاً كبيراً اليوم لأبعاد ظاهرة العنف وتأثيراتها في مختلف المجالات.

ظاهرة شاملة وواسعة

تشير الكثير من الدراسات والأبحاث والوثائق، إلى تنوع واتساع كبير في تعريف مفهوم العنف ضد النساء، وتحديد أشكاله. بحيث يشمل التعريف العنف الجسدي والنفسي والجنسي، وذلك يشمل ايضاً ممارسة العنف أو التهديد بممارسته. وعلى الصعيد الفلسطيني فإنه قد يمتد ليشمل العنف الخارجي (الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي) والعنف الداخلي. كما أنه قد يقع في البيت، الشارع، المدرسة، المؤسسة. وقد يقوم به أفراد من داخل الأسرة أو من خارجها أيضاً. وبصورة عامة فإنه مفهوم شامل يمتد عميقاً في المجتمع، بكل قطاعاته وفئاته. كما أن آثاره أيضاً تمتد لتشمل المجالات الصحية، القانونية، الاجتماعية، النفسية وغيرها من المجالات. وقد يفسر هذا التعريف اتساع وتنوع البرامج والمشاريع التي تتناول الموضوع، وتعمل على معالجته. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة هو: إذا كانت المرأة إنسان متكامل وله امتداد سياسي اجتماعي اقتصادي نفسي.. الخ، وإذا كان العنف بهذا الشكل والحجم والاتساع والتنوع، فهل تكفي الجهود القطاعية لمواجهته والتصدي له؟؟

تقول جواهر أبو عياش، رئيسة قسم التمريض والطوارىء في مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله: «تتوجه إلينا في هذا القسم النساء المعنفات والمتعرضات لإصابات جسدية بسبب العنف، ويوجد لدينا بعض الإجراءات التي نقوم بها في هذه الحالة، حيث نقوم بإعلام العاملة الاجتماعية في القسم، وكذلك الشرطة. إلا أن هناك بعض الحالات التي نشعر خلالها أننا لا نستطيع، أو لا نمتلك الإمكانية للقيام بالكثير من الأمور، التي يمكن أن تساعد المرأة المتعرضة للعنف، فقد تكون بحاجة إلى تأهيل نفسي أو اجتماعي أو مساعدة قانونية أو غيره من المتابعة لها. ولا يتوفر لدينا الإمكانيات للتنسيق أو الاتصال بجهات أخرى لاستكمال المتابعة. ويتوقف دورنا عند هذا الحد».

وتواجه وحدة حماية الأسرة في الشرطة الفلسطينية مشكلة مشابهة، حيث يرى النقيب عطا جوابرة مدير الدائرة في الخليل: «أنه على الرغم من المهنية العالية التي تمارس بها الدائرة مهامها، إلا أن هناك عقبات قانونية تقف حائلاً بين الشرطة وبين إمكانية توفير الدعم والمساندة للنساء والفتيات المتعرضات للعنف». واشار جوابرة الى المواد (٢٨٥ و ٢٨٦) من قانون العقوبات، والمتعلقة بسفاح القربى وقال: «إن هذه المواد لا تعطي الحق والإمكانية للمعتدى عليها لتقديم شكوى إذا كانت قاصراً، وتعطي هذا الحق فقط لأحد أقربائها»، والحديث هنا يدور عن سفاح القربى، الذي يعني أن أحد الأقارب قد يكون هو نفسه المعتدي. والمشكلة برأي جوابره هنا، هي في تعديل مواد القانون، وهو ما يقع خارج إطار مسؤوليات وصلاحيات جهاز الشرطة، بل هو مهمة ودور المؤسسات القانونية والحقوقية. وهذا ما أكدته المحامية حليمة أبو صلب، والتي تعمل منذ أكثر من خمسة عشر عاماً في القضايا القانونية وقضايا العنف ضد المرأة قائلة: «ما زلنا نطبق قانون عقوبات أردني منذ عام ١٩٦٠، وقانون إجراءات فلسطيني يتضمن عدد من الثغرات، حيث لا تستطيع الفتاة رفع شكوى حول الإعتداء عليها، ويتم التعامل معها كقاصر، ولا يجيز القانون لأي جهة، وخاصة النسوية والحقوقية تقديم شكوى باسمها للجهات المختصة».

سلافة صوالحة، مديرة دائرة الإرشاد الأسري في ديوان قاضي القضاة، الذي يشرف على (٢٧) دائرة، أشارت إلى أنه «بالرغم من قيام الدوائر بجهد كبير، إلا أن الأمر يتطلب إرساء أسس منهجية في العمل والإجراءات، ويتطلب التأكيد على مبدأ التحويل والشراكة». وأعطت صوالحة مثال للنساء المتقدمات للمحاكم، حيث تواجه المحاكم أحياناً قضايا (التخارج) المتعلقة بالميراث، وتساءلت: «ما الذي يضمن أن المرأة التي تأتي للمحكمة بهدف (التخارج) قد حصلت على حقوقها، أو معرفتها بمعنى ومضمون هذا التخارج، ولذلك فإن هناك حاجة لتوعية قانونية للنساء، وهو مهمة تقع على عاتق مؤسسات مجتمعية أخرى، وهو ما يتطلب هناك التنسيق وتكامل العمل بين كافة المؤسسات».

لخصت سلوى النجاب، الطبيبة والناشطة النسوية الأمر بالقول: «إن موضوع حماية المرأة، وحماية الأسرة بشكل عام من العنف، هو حماية لتماسك ووحدة المجتمع الفلسطيني، ولذلك فإن هذا أمر واسع ويرتبط بعمل القطاعات المختلفة وبصورة مشتركة، حيث يتداخل القطاع الصحي مع الاجتماعي مع القانوني مع غيرها من القطاعات، حيث لا يستطيع اي من هذه القطاعات العمل والنجاح بمفرده، وبمعزل عن الآخرين».

الانتقال من التنوع والتعدد إلى التكامل

لعل هذا التداخل في الصلاحيات والمسؤوليات، هو ما دفع بمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، إلى التفكير بصورة استراتيجية، بضرورة العمل لتوحيد الجهد، وتكامل المسؤوليات بين المؤسسات المختلفة. تشير مها أبو ديه إلى «أن تجربة عمل مركز المرأة خلال أكثر من خمسة عشر عاماً من العمل مع النساء المعنفات، ومتابعة كافة القضايا والإشكالات المترتبة على ذلك، أبرزت الحاجة إلى تنسيق وتكامل الجهد المبذول في التصدي لظاهرة العنف». وقالت: «إن العنف له عدة أبعاد، وهناك عدة جهات تتوجه لها النساء المعنفات، ولا يوجد جهة تقدم خدمات كاملة ومتكاملة لهن، ولذلك فقد برزت لدينا الحاجة للعمل على المستوى الوطني لبناء نظام متكامل، يوفر إمكانيات العمل والتنسيق بين مختلف الجهات». وأشارت أبو ديه إلى أن المركز بادر منذ أكثر من عامين مع مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، إلى بناء برنامج لتحقيق هذا الغرض.

برنامج نظام تحويل خدماتي

تستند فكرة البرنامج إلى أهمية التنسيق والتكامل، وتتضمن خطة العمل بناء نظام مستدام للتحويل إلى الخدمات القانونية، الصحية، الاجتماعية على المستوى الوطني للنساء المعنفات. تقول منال الجعبة، مديرة البرنامج: «تبلورت الفكرة خلال سنوات طويلة من تعامل المؤسستين مع قضايا العنف ضد النساء. حيث أفرزت التجربة الحاجة إلى بناء مثل هذا النظام، الذي يحدد الأنظمة والإجراءات والبروتوكولات لكافة الجهات، التي تقدم خدمات قانونية وصحية واجتماعية للنساء المعنفات، كما تمكنها من تنسيق وتكامل جهودها لمعالجة هذه الظاهرة التي تهدد التماسك الأسري للأسرة الفلسطينية، وبدأنا العمل بإعداد دراسة مسحية تحليلية لظاهرة العنف ضد المرأة والخدمات المختلفة التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للنساء المعنفات، وشملت الدراسة مدى تحسس البرامج الأكاديمية الصحية لقضية العنف ضد المرأة في المناهج التعليمية. وتم إعداد مساق خاص بالعنف ضد المرأة للكليات الصحية، من أجل إدراجه ضمن المساقات التعليمية في هذه الكليات، لتعليم الطلبة في الأقسام التي تدرس مقدمي الخدمات ليكونوا مؤهلين للتعامل مع النساء المعنفات».

الدراسة المسحية التي أشرفت على تنفيذها الدكتورة فارسين أغابكيان، شملت (٣٠٨) مؤسسات حكومية وأهلية، تقدم خدمات للنساء المتعرضات للعنف، في (٧) من محافظات الضفة الغربية، وشملت أيضاً (٤٠) برنامج أكاديمي في مجالات الطب، التمريض، القبالة، تدريب الشرطة، الحقوق وغيرها من المجالات ذات العلاقة، في (١٨) كلية وجامعة فلسطينية. وأبرزت الدراسة أن هناك غياب لنهج شمولي في التعامل مع العنف ضد المرأة، بما يتضمن المكونات الطبية والنفسية والقانونية والاجتماعية والروحية، وأظهرت الدراسة أيضاً الضعف العام في توظيد إجراءات واضحة ومكتوبة، بما يضمن الثبات في السلوك المهني وتقديم الخدمات. كما أن غياب البروتوكولات وغياب الإجراءات التي يجب اتباعها عند إدخال النساء إلى مرافق الرعاية، يدل على عدم الثبات في تقديم الرعاية (مركز المرأة ومؤسسة جذور، دراسة غير منشورة).

مضمون وأهمية نظام التحويل المستدام

أشارت الدكتورة النجاب، إلى أنه ومن أجل تحقيق التكامل في العمل والجهد، فقد تم تشكيل لجنة استشارية وأخرى فنية لإدارة وتوجيه البرنامج منذ بداياته، وقالت النجاب: «تضم هذه اللجان في عضويتها عدد من المؤسسات الحكومية، كوزارة الشؤون الاجتماعية، المرأة، الصحة، كما تضم أيضاً مؤسسات غير حكومية في قطاعات مختلفة، كالشباب والنساء والصحة والتعليم وغيرها من القطاعات، كما تمثلت في اللجان وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، الهلال الاحمر الفلسطيني، وهي بشكل عام شبكة واسعة تغطي كافة القطاعات».

شذى عودة، المستشارة في البرنامج، أشارت إلى مضمون النظام الذي تم حتى الآن إنجاز الصيغة الأولية منه، يستند على «أن تقوم كل القطاعات التي تقدم خدمات لها علاقة بالنساء المعنفات، بتوحيد جهودها وتنسيق عملها بما يضمن تقديم خدمة متكاملة».

وتقول الجعبة أنه «بعد إنجاز النسخة الأولية من النظام، بادرنا إلى عقد ورشة عمل موسعة، شارك فيها أكثر من (٨٠) من ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختلفة، لمناقشته وتطويره من أجل إخراجه بصورته النهائية، تمهيداً للعمل من أجل إقراره على مستوى الحكومة، واعتماد تطبيقه على مختلف المستويات». ماجدة المصري وزيرة الشؤون الاجتماعية، رأت أن هناك حاجة فعلية لمأسسة نظام للتحويل، وقالت: «إن الوزارة تتحمل مسؤولية توفير الدعم والاسناد والحماية لكل الفئات والشرائح الضعيفة في المجتمع، كالنساء والاطفال، وتشكل مرجعية لكل الهيئات الرسمية والأهلية العاملة في هذا المجال. وفي سبيل ذلك فإن مديريات ودوائر الوزارة، تنسق عملها مع العديد من الجهات المختصة كالمحافظة، الشرطة، المراكز الصحية والمؤسسات المجتمعية المختلفة، وهذا يتطلب نظام كامل من الإجراءات والبروتوكولات تحدد المسؤوليات والصلاحيات وإجراءات العمل المختلفة، من خلال مأسسة نظام يضمن تكامل وفعالية الرعاية والحماية لهذه الفئات».

المستشارة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، لونا سعادة، أشارت إلى أن «بناء نظام تحويل شامل للنساء المعنفات، هو خطوة هامة من أجل تنظيم وتوحيد الجهود على المستوى الوطني في التصدي لهذه الظاهرة. حيث أن جهود التصدي للعنف ضد النساء، لا تظهر بشكل واضح، نظراً لتداخل المهام والمسؤوليات، في ظل غياب أي إطار رسمي وواضح لذلك». إما إلهام سامي، رئيسة وحدة الشكاوي في وزارة شؤون المرأة، فأكدت أن نظام التحويل هو جزء من الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، والتي أقرها مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي، وهو يلعب دوراً هاماً في توفير الحماية للنساء المعنفات.

ديلما روسيف

من النضال والكفاح المسلح وأقبية المعتقلات الى رئاسة البرازيل

إعداد منال نحاس

تشبه سيرة رئيسة البرازيل المنتخبة أخيراً، سيرة البطلات في الأعمال الروائية الجاسوسية والبوليسية. فيوم كانت في العشرين من العمر، ناضلت رئيسة البرازيل، ديلما روسيف، في صفوف اليسار المتطرف، وفي عهد الديكتاتورية، انسحبت من دوائر الحياة العلنية، وانتقلت إلى الحياة في الخفاء والسر، ووقعت في الأسر، وذاقت طعم عمليات التعذيب المرير، ويسمى أمثالها في البرازيل الـ«دورونا»، المرأة الصلبة أو الحديدية.

وفي خطابها الأول بعد تسلمها الرئاسة في الأول من الشهر الجاري، غلب الانفعال ديلما روسيف، ابنة الـ٦٣ عاماً حين قالت: «كرستُ حياتي في سبيل البرازيل، وأفنيتُ شبابي من أجل حلم إرساء بلد عادل وديموقراطي، وكثر من أبناء جيلي قضوا على الطريق، ولا يستطيعون مشاركتنا الفرح». فتهدج صوتها كما لو أن شريط حياتها كله مرّ أمام عينيها في هذه اللحظة الاستثنائية. وفي خمسة أعوام، يوم كانت في سن بين ال ٢٠ و٢٥ سنة، اختبرت ديلما ما لا يختبره غيرها في حياة واحدة، فهي تزوجت مرتين، وانتسبت إلى منظمتي كفاح مسلح. وعاشت في الخفاء للإفلات من قبضة الشرطة في ٣ من كبرى مدن البرازيل، بلو هوريزونتي، وريو دي جانيرو، وساو باولو. وحملت روسيف ٥ أسماء مستعارة، وتعلمت استخدام السلاح، واعتقلت، وعذبت، وأدينت، وسجنت. فقصتها هي قصة شباب ثوري يتماهى معها جيل من الستينات اليساري المناضل. وكانت ديلما روسيف في الـ١٦ من العمر، يوم استولى العسكر على السلطة، في ٣١ آذار ١٩٦٤. وعلى خلاف انقلاب أوغوستو بينوشيه الدموي في التشيلي في ١٩٧٣، كان الانقلاب العسكري سلمياً ومن غير إراقة دماء. ولم تعارض الطبقة الوسطى، ولم يعارض العمال «الانقلاب المعتدل». وزعم منفذو الإنقلاب أنه موقت. ويقول لولا، رئيس البرازيل السابق عن المرحلة هذه: «كنت في الـ١٨ من العمر، وأعمل في مخرطة، ولم أرَ ضيراً فيه، ودرجت والدتي على القول: «الجيش سيقوّم الاوضاع في البرازيل، والأوضاع ستتحسن». وحسبان والدة لولا لم يكن في محله. فالنظام أحكم قبضته شيئاً فشيئاً، وتشدد. وفي ١٩٦٨، منح تعديل دستوري الرئيس صلاحيات سلطوية ديكتاتورية، ولم ينحسر النظام الديكتاتوري قبل ١٩٨٥. وهذا أطول عهد ديكتاتوري في تاريخ أميركا الجنوبية.

وفي ١٩٦٤، عام بلوغ العسكر سدة السلطة، تركت ديلما روسيف المدرسة الكاثوليكية الخاصة، لمتابعة الدراسة في المدرسة العامة (الرسمية) في بيلو هوريزنتي، عاصمة ميناس جيراس، مسقط رأسها. وفي المدرسة هذه، ولجت ديلما روسيف، ابنة الطبقة الوسطى الميسورة والمولودة من والد محام، وافته المنية قبل عامين ومن والدة مُدرِّسة، عالم السياسة. فالاستقطاب العقائدي ساد المدرسة هذه، والتلامذة درجوا على مناقشة الحرب الأميركية في فيتنام، وعلى تأييد الثورة الكوبية. وفي ١٩٦٧، التحقت ديلما بالجامعة الفيديرالية في بيلو هوريزنتي، ودرست الاقتصاد، وانتسبت إلى «بوليتيكا اوبيرايرا» (السياسة العمالية)، وهو حزب تروتسكي. وصارت أحد أركان الحزب هذا. وفي المنظمة هذه التقت زوجها الأول، كلاوديو غالينو. وفي بيلو هوريزنتي، صادفت مناضل ثوري آخر، فرناندو بيمانتل، وهو اليوم أكثر المقربين اليها، وهو صار في ٢٠٠٢، محافظ بيلو هوريزنتي، وقبل أيام، ارتقى وزيراً للتنمية والصناعة والتجارة.

وفي ١٩٦٨، ومع توسيع صلاحيات الرئيس الديكتاتورية، اجتاحت المدن البرازيلية الكبرى موجات احتجاج وتظاهر. وتوترت الأوضاع السياسية. ولاحقت الشرطة القيادات الطلابية واعتقلتهم. وبعض القيادات هذه سافر إلى الخارج. ولكن ديلما بقيت، وعاشت في الخفاء. وحلّت منظمة «بوليتيكا اوبيرايرا» نفسها، وانتقلت إلى العمل السرّي. وغيّرت اسمها إلى «كوموندوس التحرير الوطني»، ثم إلى «الثوريين التقدميين». وانتخبت هاتان المنظمتان الكفاح المسلح سبيلاً إلى إطاحة الديكتاتورية العسكرية. وعلى رغم فتوتها، برزت ديلما زعيمة من زعماء الحركة الثورية التقدمية، وفي ريو دي جانيرو، مكثت ديلما في منزل عمتها، من غير أن تعلمها بانشطتها السياسية، وحسبت العمة أن ديلما في إجازة، والشبه وثيق بين سيرة ديلما وروايات التجسس. فهي منسقة حركة «الثوريين التقدميين»، وتحمل ٥ أسماء مستعارة، استيلا، ولويزا، وباتريسيا، ووانذا، وفانيا. ودرجت على التقاء المسؤول العسكري في الحركة هذه، بين جموع الخارجين من القداس، أو عند ازدحام زوار المستشفيات في مواعيد الزيارة. وفي إحدى هذه اللقاءات، قابلت رئيسة البرازيل المستقبلية زوجها الثاني، كارلوس أروجو. ورزقت منه بابنتها بولا، في ١٩٧٦، قبل أن ينتهي قرانهما إلى الطلاق.

وفي ١٩٦٩، انقسمت حركة «الثوريين التقدميين» إلى جناحين، الأول يدعو إلى إنشاء جيش شعبي، والثاني إلى «توعية» الحركات العمالية والطلابية، تمهيداً لانتفاضة عامة، وانتمت «استيلا» إلى الجناح الثاني. ورأت الشرطة أن «استيلا» هذه، هي أحد «عقول مدبري الثورة». واتهمتها بالوقوف وراء سرقة عدد من المصارف، وبالسطو على مبلغ قيمته اليوم نحو ٢٠ مليون يورو، من خزينة حاكم ساو باولو السابق، ومسؤوليتها عن العملية هذه، لم تثبت إلى يومنا، والغموض حول العملية هذه لم ينقشع بعد.

وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٧٠، اتجهت ديلما إلى حانة في ساو باولو للقاء جوزي اولافو ليتي ريبيرو، أحد قادة «الثوريين التقدميين»، من غير أن تعلم أنه وقع في الأسر، وأفصح جراء التعذيب عن الموعد المضروب مع «استيلا». وحين بلغت ديلما الحانة، حاول روبيرو تحذيرها، على رغم مراقبة الشرطة له، وحين أوشكت على المغادرة، ألقي القبض عليها.

ونقلت ديلما إلى شعبة التعذيب في مركز النظام السياسي والاجتماعي في ساو باولو، وطوال ٣ أسابيع، أخضعت ديلما ابنة الـ٢٢ ربيعاً، إلى أقسى أنواع التعذيب. ولكنها أبقت أسرار الثوريين التقدميين قيد الكتمان. وتروي زميلة من زميلاتها على مقاعد الدراسة وزميلتها في الأسر، ايليونورا مينيكوشي، تجربة الأسر قائلة: «تعرضتْ وديلما والمناضلات الأخريات إلى التعذيب. فبعد نزع ثيابنا، كنا نعلق بحبل، وتوجه الينا لكمات وضربات طوال ساعات، أو نعذب بشحنات كهربائية، واستهجن رجال الشرطة وضع ديلما، هي ابنة الطبقة الوسطى المنفصلة عن زوجها والمستقلة».

وحكم على ديلما بالسجن ٦ أعوام، وسجنت ٣ أعوام. «وخرجت (ديلما) من التعذيب منكسرة ومنهارة نفسياً، ولكن قوة تضامننا بعثت الحياة والتفاؤل فيها من جديد، وتعافت مثلنا جميعاً، وقبل اقتيادي إلى المحكمة، نظرت إليّ ديلما وقالت لي إذهبي واصمدي ولا تضعفي، عندك ابنة صغيرة عمرها سنة، ولاحقاً ستخبرينها قصصاً عن الاعتقال»، على ما تقول روز نوغيرا، زميلة ديلما في النضال.

وأفرج عن ديلما في ١٩٧٢، وحرمت من حقوقها المدنية، وفقدت في الأسر تسعة كيلوغرامات. والتحقت بزوجها الثاني في جنوب البلاد، ببورتو أليغري. وبعد إرساء الديموقراطية، في ١٩٨٥، بدأت ديلما فصلاً جديداً من مسيرتها السياسية.

نساء وأخبار

الحكم بالسجن والجلد على ناشطة إيرانية في حقوق الإنسان

٥ إيران: حكمت محكمة استئناف إيرانية على الصحافية والناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان شيوا نزار آهاري، بالسجن أربع سنوات، وبجلدها ٧٤ جلدة بتهمة «عداء الله»، حسب ما أعلن موقع ألكتروني للمعارضة.

وكانت محكمة البداية حكمت على الناشطة في أيلول الماضي، بالسجن لمدة ست سنوات بعدة تهم، من بينها «التآمر» و «الدعاية ضد النظام». وخففت محكمة الاستئناف في طهران الحكم بعد أن ألغت اتهام «التآمر»، حسب ما جاء في موقع كلمة، الذي يشرف عليه المعارض مير حسين موسوي. وحكمت المحكمة بسجن الناشطة في سجن بمدينة كراج، ٣٥ كلم إلى غرب طهران، حسب الموقع الذي أوضح أن شيوا نزار آهاري، نفت كل التهم التي وجهت إليها.

وكان القضاء أدان الناشطة التي تبلغ من العمر ٢٦ عاماً، بأنها «عدوة الله»، لانتمائها بالارتباط بحركة مجاهدي خلق، كبرى حركات المعارضة المسلحة لنظام طهران، الأمر الذي نفته المتهمة بشدة، وقد أوقفت في المرة الأولى، بعد إعادة انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد في حزيران ٢٠٠٩، في انتخابات موضع جدل أثارت موجة تظاهرات واضطرابات. وأفرج عنها بعد ثلاثة أشهر بكفالة، ثم اعتقلت مجدداً في كانون الأول، بينما كانت تستعد للمشاركة في تشييع آية الله العظمى حسين علي منتظري، الخليفة المعين لزعيم الثورة الإسلامية آية الله الخميني، وأصبح رمزاً لمقاومة السلطة.

الميراث أكثر حقوق المرأة انتهاكاً في الأردن

٥ الأردن: أفادت دراسة أعدها تجمع لجان المرأة في الأردن، أن حق الميراث للمرأة ما زال أكثر الحقوق انتهاكاً على مستوى المملكة. وأضافت الدراسة التي نشرتها صحيفة «الدستور»، أن ٢٦٪ من الإناث المؤهلات علمياً ممن شملتهن الدراسة، حصلن على حقهن في الميراث، مقابل ١٥٪ تنازلن عنه طواعية، في حين أن البقية تنازلن عن حقهن في الميراث، رضوخاً للعادات والتقاليد، التي ما زالت تسود في بعض المناطق. وأشارت الدراسة إلى أن ٥٢٪ ممن طالبن بحقوقهن في الميراث، وجدن معارضة شديدة من الأهل، ٤٤٪ من الأخوة الذكور و٢٢٪ من الأم في حالة وفاة الأب، و١٦٪ حرمن بسبب وصية الأب بذلك قبل وفاته.

برنامج أسري لتصحيح سلوك الرجال المعنفين للنساء

٤ المغرب: شرعت الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، في تطبيق أول برنامج أسري، يطمح إلى وقف ارتكاب أفعال العنف ضد النساء، عبر الاشتغال مع الرجال مرتكبي العنف، لإشراكهم في مناهضة العنف، وحثهم على التفكير في آليات تطبيق ذلك، لإحلال السلام بين أفراد الأسرة وبين أطراف العلاقة الزوجية.

ويعد البرنامج، حسب الجمعية، الأول من نوعه في المغرب والعالم العربي، ويرتكز على المقاربة التواصلية، باعتماد تقنيات حديثة في الحوار والتواصل، والاستماع إلى الزوج المعنف والزوجة المعنفة، خلال حضورهما حصصاً تكوينية، ينشطها مكونون واختصاصيون في المجال، في دورات تبرمج مرة في الأسبوع.

ويهدف البرنامج إلى مواكبة الرجال على المستوى النفسي والاجتماعي، والعمل معهم في إطار «مجموعات نقاش» أو «مواكبة فردية»، لتجاوز العنف، والوصول إلى امتلاك قدرة التواصل داخل العلاقة الزوجية.

ويطلق على البرنامج اسم «مواكبة الرجال في محاولة لكسر العنف الزوجي القائم على النوع الاجتماعي»، ويستفيد منه حالياً ٨ رجال، استطاع واحد منهم التوصل إلى طريقة لفض خلافاته الزوجية ووقف تعنيف زوجته، ما أعاد الود إلى علاقتهما، حسب الجمعية. وقالت خديجة الرباح، مديرة الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، لـ «المغربية»، إن البرنامج يمنح فرصة جديدة للرجال المعنفين، للدخول في برنامج إصلاح السلوك، عبر التحكم في حالتهم النفسية وانفعالاتهم وتوتراتهم، التي تودي بهم إلى ارتكاب العنف. وأوضحت الرباح أن البرنامج لا يعتمد على مقاربة علاجية بمفهومها الطبي، لكن باعتماد أساليب تصحيح السلوك، دون اللجوء إلى مسطرة القضاء، كما يحدث في كندا، إذ يمنح القضاء الكندي فرصة للزوج المعنف لإصلاح سلوكه، عبر الخضوع لحصص تكوينية، لمدة بين ٦ أشهر وسنة، تحت التهديد بإخضاعه لعقاب قانوني، في حالة العود. وأعلن عن إطلاق العمل ببرنامج مواكبة الرجال المعنفين، خلال لقاء نظمته الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، في الدارالبيضاء. وقالت نجية الزراري، عضوة مكتب الجمعية، إن «المقاربة المعتمدة في هذه التجربة، الأولى من نوعها في المغرب، تنبني على النوع الاجتماعي والمقاربة الشمولية، بعيداً عن تقديم تبريرات أو تفسيرات موضوعية أو نفسية أو اجتماعية لسلوكات المعنف». وذكرت أن الاشتغال مع الرجال «مرتكبي العنف»، وسيلة لتعزيز المعرفة والمهارات اللازمة والميسرة لإشراك الرجال في مناهضة العنف. يشار إلى أن الجمعية المذكورة شرعت في تقديم خدمة الوساطة الزو جية، المبنية على النوع الاجتماعي، منذ سنة ٢٠٠٨، تنفذها مختصات في الميدان.

٣٥ امرأة مغتصبة في كمبالا ينمن من الرعب في الغابات

٤ الكونغو: لم تشفع للعجوز في كمبالا بالكونغو شيدلا أبيدي سنها، عندما هاجم مغتصبون قريتها، فانقضوا عليها بلا رحمة كالذئاب، وهي لا تزال تهذي حتى اللحظة، حين تسترجع الذكرى الأليمة، وتقول «تخيل كيف يقوم فتى في العشرين من عمره باغتصابي، وأنا في الثانية والستين، وهي السن التي تؤهلني أن أكون جدته». وأشارت نحو عجوز متهالكة وهي تمشي على عكاز، «واغتصبها هي أيضاً وهي في الثمانين من العمر».

لا تزال النسوة في كمبالا، حيث تعرضت ٣٥ امرأة للإغتصاب، ينمن في الغابات خلال الليل، خوفاً من عودة المغتصبين. وفي بداية شهر تشرين أول الماضي، تجمعت النسوة في القرية كي يروين قصصهن المتعلقة بالجرائم الجنسية، على المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مارغوت ووالستروم. وقالت أبيدي كي تشجع النسوة: «إنها صرختنا للدعوة إلى المساعدة، لأننا نعيش في ألم شديد. أنتن رفيقاتي من النسوة، ونحن نعتقد بأن عدونا لن يتردد في اغتصابكن إذا حانت له الفرصة، إنهم عديمو الرحمة». وكان الاغتصاب الجماعي لأكثر من ٣٠٠ امرأة ورجال عديدين وأطفال، في القرى الواقعة في أعماق الأدغال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في بداية آب الماضي، أدى إلى تجدد زخم العنف الجنسي في منطقة قالت عنها ووالستروم إنها «عاصمة الاغتصاب في العالم»، وقدمت ووالستروم الحقائق التي حصلت عليها أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومن المقرر أن يرسل مدعي عام المحكمة الدولية، التي مقرها في لاهاي، فريقاً للتحقيق في عمليات الإغتصاب الجماعي، التي ظهرت في العشرات من القرى الواقعة بين واليكال وكيبوا شمال كيفو، في الفترة ما بين ٣٠ تموز والثاني من آب.

المرأة العاملة تبحث عن حقوقها وسط مجتمع ذكوري

كتب: ميساء الأحمد

ساعات من العمل، لا تشفع لها لتحتل مكاناً في مشاركة زوجها في اتخاذ قرار بيتي، هذا واقع المرأة الفلسطينية، سواء كانت تعمل أو لا تعمل، فالضغط الذي يقع على كاهلها كبير، يجب أن تبقى طوال الوقت الأم والأخت والزوجة والابنة، التي تتحمل كل الأعباء المنزلية والحياتية، وهي ضابط الوقت، وميزانية العائلة، وحبة الأكامول في البيت، حتى تهدأ أعصاب رجالها الغاضبين من أبيها لأخيها لزوجها ولابنها. أعباء كثيرة، وواجبات لا تنتهي، وحقوق ضائعة، ونفسية محطمة، تلك هي حال معظم النساء الفلسطينيات، وإن أردنا تغليف كل هذه الظروف بمسمى يعبر عنها، فنحن نقع في دائرة العنف النفسي الذي تتعرض له النساء، والذي يشكل ظاهرة خطيرة، لربما تكون أخطر وأكثر عمقاً من العنف الجسدي وأشكال العنف الأخرى. ظواهر عدة وظروف متنوعة، فاقمت من تصاعد صيت هذه الظواهر، وساهمت في ظهور حالات العنف النفسي، الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات، جعلت هذه الظروف من قضايا العنف النفسي، قضايا تستحق الدراسة والتقصي، وأن توضع هذه الظواهر تحت المجهر لدراستها، وذلك لكون المرأة في حقيقة الأمر هي نصف المجتمع، وإن صح القول، فالمرأة هي كل المجتمع، حيث أن المرأة في تاريخنا الحافل كانت الشهيدة والأسيرة والمناضلة، ولم يقتصر دورها فقط على ذلك، فكانت حافظة التاريخ، وحافظة الهوية الفلسطينية، حيث حمتها من الضياع، واعتنت بأطفالها عندما حدثت النكبة والنكسة، فكانت تحميهم وتجمعهم، عندما كان الزوج يخرج للدفاع عن الأرض، فكانت ربة البيت والأم، التي خرج من بين أكنافها المبدعون والمتميزون.

فكر ذكوري مسيطر

المجتمع الفلسطيني كمجتمع ذو خصوصية عالية بسبب الاحتلال، الذي يعد من أهم الأمور التي تسببت للمرأة بالعنف النفسي، حيث تعرضت المرأة للكثير من الإعتداءات اللفظية والقمعية من الاحتلال، وعانت المرأة من فقدان أحبتها وأبنائها، فبين ليلة وضحاها كانت الأم الفلسطينية تفقد فلذة كبدها، وتبحث عن أبنائها فتجدهم قد أسروا، فتتحمل مشاق الزيارات في الشتاء العاصف وفي الصيف الحارق، حتى طالت عمليات الأسر الأم والمرأة الفلسطينية، أبعدت عن أبنائها، وقضت سنين عمرها في غرف معتمة، وأنجبت أبناءها في سجون احتلال مقفرة من كل معاني الحب والحنان والدفء، وتحملت المرأة الفلسطينية عبء عائلة بأكملها، عندما كانت هذه الأم تفقد الأب والزوج والمعيل، فتسهر الليالي الطوال، تعمل وتبذل الجهد فوق المستطاع، فتنسى نفسها وتهمل أنوثتها من أجل أن ترعى أبناءها، ولا تحرمهم حقهم بالحياة الطبيعية، وبالمقابل فقد دمر الاحتلال نفسيتها، وقتلها بأبشع أشكال العنف النفسي والعاطفي، عندما أجبرها بأن تعيش هذه الظروف القاسية والصعبة، فما حال هذه المرأة الفلسطينية! وما حال نفسيتها وروحها التي تحطمت وفقدت كل نفس مفعم بالحياة! هذا هو العنف النفسي بأدق معانيه وأروع توصيفاته القاسية. أما كواقع مجتمع فلسطيني بعيداً عن الاحتلال، تعاني المرأة الفلسطينية بشكل عام من وجود عشائرية واضحة، وفكر ذكوري مسيطر، حيث تعددت القضايا التي ظلمت من خلالها المرأة: فقضايا حرمانها من الميراث، وذلك على أساس أن الرجل هو الأحق، شكلت عنفاً نفسياً بصبغة ذكورية موجهة وواضحة، وقضايا الطلاق التي تحمل معنى العيب في مجتمعنا الفلسطيني، فعلى المرأة أن تتحمل الظلم والقهر داخل بيتها، مقابل أن لا تطلب الطلاق، وتحمل اسم مطلقة في داخل مجتمع ينظر إليها دائماً بأنها المخطئة والمحققة، وعندما تدرك المرأة بأنها معنفة، وتبدأ التفكير بأن الانفصال هو الحل، والدواء الشافي لداء العنف الذي تتعرض له، تتعرض عند طلاقها لمسميات تسيء لها، فيمكن أن يقال أنها منحلة، أو سيئة الأخلاق، نتيجة لذلك تركت بيتها، ويمكن أن تنشر عنها سمعة سيئة، ومن ثم تقع في مطب قضايا الحضانة للأطفال، فتخسر أبناءها، وذلك لكونها أصبحت بعد تركها لبيتها غير قادرة على إعالة أبنائها، على اعتبار أن المجتمع ينظر إلى الزوج على أنه القادر على تقديم كل شيء دائماً وأبداً، فتناضل من أجل حضانة أبنائها، وتتحمل الإهانة والضغط من العائلة والمجتمع المحيط، الذي يوجه إليها أقسى الكلمات وأبشع المسميات، وفي النهاية تخسر أبناءها، وهنا تصبح المرأة مثالاً للمرأة المعنفة، فإبعاد أم عن أبنائها عنف قاس ومدمر لها، بعد أن قضت عمرها وفنت نفسها من أجل أبنائها وأطفالها.

عندما بدأ المجتمع يتخلص من فكرة أن المرأة وظيفتها داخل البيت فقط، وهذا شكل من أشكال العنف النفسي، الذي يدمر قدرات المرأة وطموحها وإبداعها، بدأت المرأة تخرج لسوق العمل، وكان من أول أسباب الضغط النفسي على المرأة، هو ترسيخ عقلية نمطية أن المرأة مخلوق يعمل، وأن المرأة حتى وإن كانت عاملة، فهي خادمة في البيت، حيث أن المرأة أصبحت تخرج لسوق العمل، وتعمل ليل نهار في المجالات المتنوعة الإنسانية والعلمية، وتبذل قصارى جهدها من أجل أن تحقق لمجتمعها الأفضل دائماً.

رجل وامرأة في يوم عمل

وبعمل مقارنة بسيطة، حول كيفية قضاء رجل عامل ليومه، وكيف تقضي المرأة العاملة يومها، نجد أن الضغط الذي تتعرض له هذه الأم والمرأة، هو في حقيقة الأمر ظلم وعنف واضح.

أما المرأة غير العاملة، والتي تبذل قصارى جهدها لأن تنجح في بيتها، وتعتبره مشروعها الأكبر، ومستقبلها الأنجح، فلا تقابل من زوجها الذي يعود إليها من العمل إلا بفتور وجفاف، ولا تسمع كلمة شكر واحدة على جهدها، ففي كثير من الأحيان ينظر هذا الزوج لزوجته وكأنها قطعة أو تحفة في البيت، بمعنى أنها جسد دون روح، لا يحدثها ولا يشاورها ولا يناقشها، ويعتبر هذا كالمعتاد واجبها المفروض منها القيام به، ويشغل نفسه بأمور أخرى مثل الرياضة والأصدقاء، والذين يسرقون وقته وتفكيره، لينشغل بهم وينسى أنه يملك من الواجبات الكثير والكثير. وهذا النموذج الآخر الموجود بوضوح في مجتمعنا الفلسطيني.

طبعا هذان النموذجان يشكلان حياة أغلبية الأسر الفلسطينية، مع وجود عدد قليل من الأسر المتعاونة، ولكن المرأة المعنفة هي المرأة التي تعيش في مثل هذه الظروف والأوضاع، وتقضي معظم أيامها بهذا الشكل، وضمن هذا الروتين والضغط القاتل.

والخطورة في قضايا العنف هذه، أن المرأة والأم التي بذلت كل هذا الجهد، والقدر الكبير من العطاء، ما يوجه لها ليس الشكر والثناء، والحجة الأمثل والتبرير المزيف هنا أن هذا واجبها، وأنها يجب أن تكون دائماً مبتسمة، وأنيقة، تقدم لزوجها حقوقه، وتعطي أبناءها القدر الكافي من المساعدة، حتى يكونوا الأفضل والأنجح دائما، وهي تبقى في عداد المنسيين ممن يستحقون الشكر والثناء والمساعدة.

والمشكلة الحقيقية أن الزوجة مقابل كل هذا، لا يحق لها في بيتها أن تشارك في اتخاذ القرار، ولا يحق لها في ظاهر الأمر أن تملك المال، أو أن تدير الأمور الاقتصادية المنزلية، فيقال إن الزوج فقط من يحق له ذلك، مع أن المرأة هي شريكة الزوج، وهي أساس البيت، وهي الأم التي أنجبت، وربت، وسهرت الليالي من أجل أن يكون أبناؤها الأفضل دائماً، مع لفت النظر أن وظيفة التربية هي من الضرورة أن تكون وظيفة مشتركة، تقوم على التعاون والعطاء المتبادل بين الزوج والزوجة.

ضغط مجتمعي واسع

وبالخروج من نطاق العائلة، والتي هي الصورة المصغرة للمجتمع، فالمرأة مظلومة، وذلك يتضح من خلال عدم قدرتها على المشاركة بالقرار السياسي، كما هو متاح للرجال، حيث أن المرأة تملك ما يملك الرجل من قدرات ومواهب، تمكنها من إدارة موقع ومنصب سياسي، لأنها في كثير من الأحيان تملك الحل الأنسب والقرار الأمثل، الذي ربما لا يملكه الرجال، والمرأة تعنف وتظلم عندما لا تعطى حقها في الانتخاب والترشح، وتظلم عندما يشك في مقدار الحكمة التي تملك، ومقدار المسؤولية التي تستطيع أن تتحمل. أما في نطاق العمل، فالنساء يتعرضن للعنف النفسي، عندما يشك في مقدرتهن على أداء العمل، وفي مدى إمكانيتهن على إدارته وتنظيمه، فتهمش المرأة، وتوضع في مقاعد الاحتياط، عندما لا يوجد بديل ذكوري وإن كان الأضعف، فيحظى الرجال بالوظائف والأعمال بشكل أوسع وبمجالات أكبر، وتضيق الخيارات في وجه المرأة الفلسطينية، فتلجأ لأن تكون ربة منزل، وآلة لأداء الأعمال المنزلية فقط، فتمزق أهدافها وتحطم قدراتها بإدارة الأعمال المختلفة والمتنوعة. وبالعودة لنطاق العائلة، فالفتاة تعنف من قبل الأهل والمجتمع، عندما تحرم من التعليم، أو تجبر على تعلم ما لا تريد، في مكان لا ترغبه، ويطالها العنف الأخطر، فتجبر على الزواج المبكر، وتتحمل المسؤولية منذ الصغر، وتصبح أماً وهي ما زالت طفلة، فيصعب عليها أن تتفاهم مع زوجها، مما يعرضها لمشاكل أسرية، يترتب عليها ضغط نفسي في مرحلة عمرية مبكرة، وعندما تصبح في مقتبل العمر، وقادرة على أن تتحمل المسؤولية، تكون قد أنهكت، وفقدت مقدار العطاء الذي تملك، وتصبح فقط زوجة تنجب وتعمل في البيت دون أي دور آخر يحتضنها كمرأة هي كل المجتمع.

من يرد شرف من قتلت خطأ على خلفية الشرف؟!

خاص بصوت النساء

بعد عدة أشهر لم تبلغ الإثنا عشر، خرج الفتى الذي كان للتو قد غدا شاباً آنذاك من السجن، وقد بات في نظر الأهل والمجتمع «بطلاً»، عمل على إزالة العار الذي لحق به وبعائلته، جراء أقاويل سرت بين أفراد العائلة عن سلوك غير شريف للفتاة الضحية. ولم يجد هذا البطل غير سكين المطبخ، الذي عمل على «جلخها» بشدة، قبل أن يقدم على فعلته، والتي تمثلت بذبح الضحية ذبح الخراف، وفصل رقبتها عن جثتها، قبل أن يذهب ويسلم نفسه لأقرب مركز شرطة، إقراراً منه بفعلته البطولية، وذلك عقاباً منه على اعتقاده بأنها أقامت علاقة غير شرعية مع شاب.

هذا ملخص الأسباب التي دفعت بهذا الشاب لارتكاب جريمته، التي لا تشير أية دلائل الآن إلى أنه «قاتل بالخطأ»، إذ أنه يعيش حياة طبيعية، حتى أنه ربما نسي ما فعلته يداه بحق شقيقته.

غير أن المفارقة المريبة في جريمة القتل هذه، والتي حدثت في إحدى قرى محافظات شمال الضفة الغربية، تمثلت في تقرير الطب الشرعي الذي عرضت عليه الفتاة الضحية وقتها، والذي أثبت بأنها عذراء، داحضاً بذلك كل الأسباب والمبررات التي أجمع عليها القاتل والمشجعين على الجريمة، والتي أدانت القتيلة وحكمت عليها بالذبح حتى الموت. ويسرد أحد الشهود الرئيسيين على هذه القضية، التي لا زالت حيثياتها في المحكمة بانتظار حكم، على الأغلب لن يكون عقاباً مماثلاً لأي جريمة قتل أخرى، لأن هذه الجريمة حدثت تحت مبرر «قتل على خلفية الشرف».

وشرح الشاهد كيف أنه استلم جثة الضحية برفقة شخص آخر من البلدة، كونه شخصاً معروفاً، كما أن صلة معرفة وجوار تربطه بالضحية، مؤكداً أن وكيل النيابة آنذاك، أكد تأكيدات الطبيب الشرعي، الذي شرح الجثة، والذي أقر بأن الفتاة لا زالت عذراء. ورغم تقرير الطب الشرعي، إلا أن الضحية بقيت في نظر المجتمع مدانة و«زانية»، كما يقول، مشيراً إلى أن عملية دفنها تمت على نطاق ضيق، وفي مكان معزول عن البلدة، كما أن عدداً قليلاً من المواطنين لم يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، شاركوا في عملية الدفن.

ويشير إلى أن الجاني لم يمكث في السجن حينها فترة طويلة، لم تتجاوز السنة، عازياً ذلك إلى أن «الدافع وراء القتل كان دافع الشرف». غير أنه أردف قائلاً: «عفواً، إن القوانين المعمول بها هي التي أوجدت له عذراً لجريمته ولعقوبته أيضاً».

وتابع قائلاً: «بيدو أن ذوي القاتل على علم بالقانون، مما دفعهم إلى دفع هذا الشقيق، الذي لم يبلغ حينها الثمانية عشر سنة، إلى ارتكاب جريمته»، موضحاً بان للضحية أباً وخمسة من الأخوة الأشقاء البالغين. ويرجع الشاهد إلى وقت حدوث الجريمة، مشيراً إلى أنه لم يكن هناك ما يشوب «شرف» الفتاة، إذ لم يكن معروفاً عنها سلوكاً «غير شريف»، أو غير طبيعي، غير أن القاتل والمقربين منها، اتهمومها في أعقاب الجريمة، بأنها أقامت علاقة جنسية مع شاب هويته غير معروفة؟!

وتشكل قضية القتل هذه، واحدة من بين عدة حوادث قتل حدثت في الضفة الغربية للدافع ذاته، حيث تحدث جرائم قتل عديدة بحق فتيات، وأحياناً كثيرة بحق نساء متزوجات، بحجة الشرف. وتتساءل أخصائية اجتماعية تحمل مسمى وظيفي، أخصائية سلوك في إحدى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة «أي شرف يتحدث عنه قاتلي جرائم الشرف؟ مؤكدة أن العديد من حالات القتل أو محاولات القتل، كانت فيها الضحية بريئة «براءة يوسف» كما تقول.

وتشير مصادر شرطية حقوقية في ذات المحافظة، إلى أننا لا نتحدث عن ظاهرة مجتمعية متفشية، بقدر ما هي حالات منفردة أحياناً، مشيرين أنه وخلال سنوات، فقد حدثت جريمة قتل أخرى إضافة إلى هذه الضحية، بحق نساء في هذه المحافظة.

ويطبق في الأراضي الفلسطينية قانون العقوبات الأردني، وينص على تخفيف العقوبة على القاتل في حال نفذ جريمته بداعي «الشرف». وهو النص القانوني المعروف بما يسمى العذر المحل أو المخفف، والذي يلجأ إليه القتلة في هكذا حالات.

ويشير المصدر الشرطي الحقوقي، إلى أنه ووفقاً للمادة ٣٤٠ من هذا القانون، فإنه يستفيد من العذر المحل كل من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حالة التلبس بالزنا مع شخص آخر، وأقدم على قتلهما، أو جرحهما أو إيذاؤهما، كليهما أو أحدهما.

ويوضح قائلاً: «هذا ما يعرف «بجرائم الشرف»، مشيراً إلى أنه وفي أحيان كثيرة، يستفيد القاتل من هذه المادة في القانون، بل إن القتلة في كثير من الأحيان يكونوا على علم بهذه المادة». ويضيف قائلاً: «للأسف يقدم الكثيرين من عديمي الشرف على ارتكاب ما بات يعرف بجرائم الشرف».

ويؤكد أنه لا يجوز لأي إنسان إزهاق روح إنسان آخر مهما كانت الأسباب.

ويشير الشرطي الحقوقي إلى أن هناك جرائم أخرى ترتكب بحق النساء والفتيات، وحتى بحق الفتيان، وتتمثل في هتك العرض وسفاح القربى، مشيراً إلى أن مديرية الشرطة التي يعمل فيها، تشهد يومياً بلاغات وشكاوي رسمية من الضحية أو من ذويها. بدورها تشير الناشطة النسوية والحقوقية الأستاذة لينا عبد الهادي، إلى أن هناك حركة نشطة تقودها الحركة النسوية ووزارة العدل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، تعمل منذ فترة بغية إجراء تغيير على مادة العذر المحل أو المخفف في قانون العقوبات المعمول به في الأراضي الفلسطينية، والذي يعطي الجاني في أحيان كثيرة، فرصة مواتية للتهرب من العقوبة الفعلية.

وتوضح عبد الهادي أن المجرم في أحيان كثيرة، يلجأ إلى بند العذر المحل للاستفادة من قانون العقوبات، ومن ثم التهرب من العقوبة الفعلية، متستراً بذلك وراء العذر المحل. وتشير إلى أن الإحصاءات المتوفرة، تشير إلى أن العام ٢٠١٠، شهد وقوع ٣٨ حالة قتل للنساء على خلفية الشرف، مؤكدة على أن نصف هذا العدد من النساء قتل بخلاف المبررات المساقة إلى ارتكابها، وغالباً ما كانت الدوافع لخلافات على الميراث أو غيره من القضايا التي لا تمت للشرف بصلة.

ووفقاً لقانون العقوبات، فإن القتل على خلفية الشرف، يندرج ضمن الاعذار المحلة، والتي تمكن القاتل من الاستفادة من العذر المحل، ومن ثم التهرب من العقوبة الفعلية. وتقول ناشطة حقوقية أنه ومنذ سنوات قليلة، قام الرئيس محمود عباس» ابو مازن « بالتوقيع على اتفاقية «سيداو»، وهي الخطوة التي اعتبرتها الحركة النسوية بداية حقيقية لإعطاء المرأة الفلسطينية كامل حقوقها.

وأشارت إلى أن الحكومة الفلسطينية، كانت قد طلبت من رئيس السلطة الفلسطينية «إرجاع الجرائم الواقعة على خلفية ما يسمى (شرف العائلة) واعتبارها جريمة قتل عادية»، مؤكدة على أن هذا يتطلب تعاوناً محلياً ودولياً، للمساهمة في القضاء على ظاهرة «جرائم الشرف»، التي بدأت تزداد تحت ذرائع وحجج واهية ومختلفة. وتشير إحصائيات توفرها مؤسسات حقوقية فلسطينية مهتمة بقضايا المرأة، أن العام المنصرم (٢٠١٠) شهد وقوع ٣٨ حالة قتل للنساء بما يسمى «جرائم قتل على خلفية الشرف»، مبينة أن سبع نساء قتلن داخل الأراض الفلسطينية في الشهر الأول من العام ٢٠١٠، في إطار ما يسمى «قضايا الشرف». كما تشير إحصائيات شرطية أخرى، إلى أن عدد حالات القتل للنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت في العام ٢٠٠٩ إحدى وعشرين حالة، وقعت منها خمس حالات في محافظة الخليل، واثنتين في محافظة أريحا، واحدة في محافظة رام الله والبيرة، وواحدة في طولكرم، فيما شهدت محافظات قطاع غزة أربع حالات قتل على هذه الخلفية، « الشرف».

المرأة المقدسية

بطلة قصص معاناة كَتَبَ سيناريوهاتها الاحتلال

القدس: ميسة أبو غزالة

على مدى سنوات الاحتلال لمدينة القدس، كانت المرأة المقدسية إلى جانب الرجل في ميدان المواجهة، كما أن لها نصيب كبير في تحمل الآلام والمعاناة، عام ٢٠١٠ كان الأصعب والأكثر ألماً للمرأة المقدسية، وفي هذا التقرير استعرض بعضاً من قصص كتب سيناريوهاتها ظلم الاحتلال وكانت المرأة بطلتها.

أم رأفت العيساوي

أم رأفت العيساوي، أم لخمسة أبناء أسرى، وسادس شهيد وابنتين إحداهن أسيرة، هي أقرب للخنساء (المرأة المشهورة التي فقدت أبناءها الأربعة في المعركة) تقول: «آخ على السنين، أولادي لم يعيشوا طفولتهم ابداً».لكن رغم أن أبناءها في السجون الإسرائيلية، إلا أن سجن ابنتها المحامية شيرين العيساوي، هو الأكثر إيلاماً لها، كما أن والدها في بداية اعتقالها نقل إلى المستشفى، حيث تقول أم رأفت: «جميعهم ذاقوا طعم الأسر، لكن اعتقال شيرين لم يكن طبيعياً فكان الأصعب، الشباب مثل الكرة ينهضون باستمرار لكن شيرين غير».وتصف والدتها شيرين بالقول: «هي روح الدار والحياة وأمل الغد، وغيابها عنا ليس سهلاً، اتواجد باستمرارفي غرفتها أرتبها وأذكرها فيها».

وتستذكر أم رأفت شيرين حيث تقول: «منذ صغر شيرين كانت من المتفوقين، تخرجت من جامعة القدس عام ٢٠٠٠، وقدمت امتحان مزاولة المهنة الإسرائيلية وتفوقت فيه، وعملت في وزارة الأسرى ثم انتقلت لتعلم مع المؤسسات الحقوقية والتي تعنى بالطفولة».

اعتقلت شيرين بتاريخ ٢٤-٤-٢٠١٠ عند حاجز الشيخ سعد، بعد القائها محاضرة للأطفال، وتم تفتيشها وسيارتها بالأجهزة والكلاب، وتضيف أم رأفت: «هذا التاريخ هو نهاية العالم بالنسبة لي، فلم أتوقع أن يتم اعتقالها وتمديد توقيفها حتى اليوم، أذكر أني كنت بانتظارها لتأخذني إلى الطبيب في شارع يافا، واتصلت لتؤكد كذلك، ثم عاودت الاتصال وقالت لي إذهبي لوحدك، ومن صوتها عرفت أن مكروهاً أصابها وبالأخص مع الشرطة، فقالت لي مشكلة صغيرة وسأعود الليلة للبيت».وفي المنزل، تقول أم رأفت: «داهموا وفتشوا المنزل وغرفتها، وصادروا حاسوبها وأوراق خاصة لها، إضافة إلى بعثرة ملفاتها».

وقد وجهت المحكمة المركزية في شهر أيار الماضي، تهمة للمحامية شيرين، وهي التعامل بأموال بهدف الإرهاب، وإعطاء خدمات لتنظيم إرهابي، وإعطاء رشوة والتحايل على القانون، وعقدت لها ٢٩ جلسة حتى اليوم، لكن والدتها تؤكد، أن ابنتها كانت توفر مخصصات الكانتينا لأسرى من جميع الفصائل الوطنية، وبإذن من الجهات الإسرائيلية.

وتواصل أم رأفت: «كانت شيرين تشعر بأهالي الأسرى وقلقهم على ابنهم، فكانت تتصل بهم فور عودتها من زيارة أبنائهم، حتى لو كان الوقت متأخراً».

وتذكر والدتها الجلسة الأولى في المحكمة لشيرين وتقول: «شامخة وقوية ومعنوياتها عالية، ودائماً لا تشعرنا بما في داخلها من ألم، لكني أعرف ابنتي جيداً وطريقة حياتها، فهي تحب أن تكون لها غرفة خاصة بها، وتهتم بأغراضها، ومؤكد أن الخصوصية في السجن صعبة».

بقيت شيرين في العزل الإنفرادي في المسكوبية وهشارون لمدة ٨٥ يوماً، تعرضت للشبح والضرب والتعذيب النفسي وأصيبت بنزيف في المعدة، وتعرضت للإعتداء من قبل الأسيرات المدنيات في هشارون، على مرأى ومسمع الشرطة، ومنع أهلها من إدخال الملابس لها لمدة ٥ شهور، وحتى اليوم تمنع من إدخال الكتب لها. أضافت: «في إحدى المحاكم قلت لها، ياما يا شيرين يا حبيبتي، فقام الحرس بضربي ودفعي وتعرضت شيرين للدفع ووقعت عن الدرج».

وتصف أم رأفت أول زيارة لشيرين حيث تقول: «ذهبنا أنا ووالدها وشقيقتها، وكأنها أول زيارة في السجون، كنت أرتجف طوال الوقت، فقامت المجندة بتفتيشي بدقة وخلعت عني الحجاب والجاكيت والحذاء، ولدى وصولي للزيارة، جلست ولم أستطع الحديث معها، وأخذت بالنظر إليها وكانت الدنيا تدور وتدور ثم بدأنا بالبكاء، كان جسمها هزيلاً لونها أصفر شاحب». وتمضي شيرين وقتها بقراءة القران والصلاة والدعاء، وتمكنت من قراءة الكتب من الأسيرات.

قصة الاعتقال والاستشهاد

وفي سياق نفس التهمة التي اتهمت بها شيرين قالت أم رأفت: «تم اعتقال رأفت أمام أطفاله، ولم يهتموا لصراخهم في ١٠-٥، ووكذلك شقيقها مدحت في ٥-٥».

وتقول: «كان كل ابن في سجن، وأضطر لزيارتهم بشكل منفرد لـ٥ زيارات بالشهر، أما حالياً فقد تم تقلهم إلى جلبوع والزيارة في يوم واحد».كانت زيارة أم رأفت الأولى للسجون الإسرائيلية عام ١٩٨٦، عندما اعتقل ابنيها مدحت ١٤ عاماً، ورأفت ١٥ عاماً، في ذلك الوقت، وحكما بالسجن لمدة عام ونصف العام، ولم تغمض عين أم رأفت، فبعد انتهاء محكوميتهما تم مطاردة مدحت رغم صغر سنه، واعتقل أثناء تواجد شقيقه فراس معه في طريق نابلس عام ١٩٨٨، واختفت أخباره، وتقول: «علماً أن مدحت لم يكن بيننا اتصالاً طوال العامين، ثم تم إخبارنا بانهما معتقلين، وحكما بالسجن، مدحت ٥ أعوام، أما فراس ٤ أعوام».ابنها فاديلمدة عام ونصف قبل أن يستشهد بعد مجزرة الحرم الابراهيمي عام ١٩٩٤. أما ابنها سامر فهو معتقل منذ عام ٢٠٠٠، وحكم بالسجن لمدة ٣٠ عاماً، وكان قد أمضى حكما بالسجن لمدة عامين في الإنتفاضة الأولى. وابنها شادي أمضى في السجون ١٣ عاماً متفرقة.

وعن أحلام أبنائها تقول أم رأفت: «مدحت كان يحلم بان يصبح عالم ذرة، وشيرين برفسورة في علم الأحياء كعمها، لكن بعد استشهاد شقيقها واعتقال إخوتها باستمرار، أصرت على أن تدرس الحقوق للدفاع عن المظلومين».

شقيقتها رشا متزوجة ولها ٣ بنات، وهن مشتاقات لشيرين لأبعد حد، ويسألن عنها باستمرار، وشيرين كذلك مشتاقة لهم، وقدمت لإدارة السجن ليتمكنّ من زيارتها لكن تم رفض ذلك.

أشارت إلى أن المداهمات كانت مستمرة للمنزل، ولم تكن القوات تكترث لوجود أطفال داخله، وفي إحدى المرات تم إحراق «البرادي»، بعد القاء القنابل داخله بكثافة، وأكدت أن تربية أبنائها وبناتها كانت صعبة، لأن والدهم مريض حيث تقول: «ربيتهم بروموش عيوني». وتتمنى أم رأفت أن تجتمع مع أولادها، وتعود الحياة للمنزل من جديد.

٢٠١٠ عام الدمار

أما قصة زوجة الشهيد سامر سرحان، الذي ارتقى في نهاية أيلول الماضي، فلا تختلف أحزانها عن غيرها حيث تقول: «أنتظر يومياً عودة سامر إلينا، لكني عندما أشاهد صور الجنازة، أتأكد أنه لن يعود مجدداً»، فعام ٢٠١٠ كان عام الدمار» تضيف: «كنت أمتلك كل شيء، وفقدت كل ما أملك، زوجي ووالدتي فقدتهما خلال أيام، وهما كانا الأقرب والأحن، واليوم غابا عني».وتواصل: «بالنسبة لي الأيام القادمة صعبة، واليوم الذي انتهى أجمل من القادم، فلا فرحة بالنسبة لي بعد استشهاد سامر».

وعن مسؤولية الأبناء تقول: «لدي ثلاثة أبناء وبنتين، أكبرهم ماهر ١٢ عاماً، وأصغرهم ٣ سنوات، حيث تقول: «اليوم أنا مسؤولة عن الأطفال وحدي ،رغم تقديم المساعدة والعون لي من أشقاء وأقارب زوجي الشهيد، فانا الأم والأب والصديقة». وأضافت: «كانوا أبنائي على علاقة جيدة مع والدهم، صداقة واحترام، وكان حنوناً عليهم بشكل لا يوصف، هم يعرفون أنه استشهد ولن يرجع لهم، يسألون أسئلة صعبة لا تناسب عمرهم، ابنتي الصغيرة نعيمة تسألني: «ليش هو الوحيد الي قتلوه؟؟ طيب بدي أروح أقعد جنبه لأني اشتقتله!!».

أما الأيام الأخيرة لسامر قبل استشهاده، كانت غريبة، حيث تقول زوجته: «أيامي الأخيرة مع سامر غريبة، كان بشكل يومي عندنا «عزومة» لأصدقاء أو لأهل، حرص على إصلاح المتخاصمين، كان يحب مساعدة المحتاج والضعيف ويكره الظلم، ويوم الثلاثاء مساءً، قبل أن يخرج من المنزل ليسهر مع أصدقائه، كنا نتحدث عن الشهيد حازم أبو الضبعات، وقال لي الشهادة درجات، الله يوعدني إياها، ثم عاد سامر إلى المنزل واحتضني وقال لي، بحبك مشتاقلك».

وتضيف: «غادر سامر المنزل ونمت مع أطفالي، وفي الساعة الخامسة فجراً، حضر والدي وسألني عن سامر، وذلك لوجود قوات شرطة كبيرة في منطقة العين، حيث يسهر الشباب، وبعدها حصلت اتصالات وجاء أناس إلينا، منهم من يقول أنه استشهد، وآخرون أصيب، حتى الساعة العاشرة، عندما قال لي والد سامر: «الي خلف ما مات». أن سامر كان الأب والأخ والصديق والزوج الحنون، حيث عاشت معه قصة حب قبل زواجهما، ولم يتغير معها يوماً من الأيام.

وأضافت: «قبل استشهاده بأيام، اندلعت مواجهات في بطن الهوى، فأراد الخروج وقلت له: «لا تخرج نحن محتاجين لك، فاجاب الله خلقكم وهو يرعاكم». يذكر أن منزل سامر هدم ٣ مرات، مرتين بعد زواجه، أعتقل في الإنتفاضة الأولى، كما فرضت عليه الإقامة الجبرية لمدة عامين، وانتهت قبل استشهاده بأربعة شهور، ففي ٢٠٠٨ هدم منزله بيده، وبقي حائط عندما جاءت القوات لهدمه، تصدى لهم واندلعت مواجهات في القرية.

وعن والدتها هنية محمود عودة ٦٥ عاماً تقول: «أصيبت بقنبلة صوتيه أثناء تواجدها على شرفة منزلها، بعد سماعها خبر استشهاد زوج ابنتها سامر سرحان في ٢٢-٩-٢٠١٠، وعرقلة وصول سيارات الإسعاف لتقديم العلاج لها في الوقت المناسب، مما أدى إلى تدهور صحتها».وأصيبت بشلل نصفي وفقدان وعي لتعرضها لجلطة دماغية، ومكثت فترة علاجها في العناية المكثفة في مستشفى هداسا عين كارم. في ختام حديثها تقول زوجة الشهيد سامر سرحان: «لا أظن اني سأرى الفرحة في حياتي».

٢٠١٠ عام لا أمان فيه

لقرية سلوان معاناة خاصة، وبشكل خاص نساؤها، حيث تحدثت السيدة عايدة الرشق عن معاناتهم وقالت: «لا تشعر العائلات بالأمن والأمان في ظل الممارسات الإسرائيلية والانتهاكات اليومية، فأهالي سلوان لا يطلبون سوى البقاء في منازلهم وأرض آبائهم وأجدادهم».

وأشارت أنها أم لسبعة أطفال، تعيش مع زوجها في منزل صغير في حي البستان وتؤكد: «لن نخرج منه، ولن نقبل البديل عنه، وللأسف الحكومة الإسرائيلية مصرة على رمينا في الشارع، وتركنا وأطفالنا دون مأوى».

وأشارت إلى اعتقال ابنها الأكبر الذي يبلغ من العمر ١٠ سنوات لعدة مرات، ليس لذنب ارتكبه، لكنه ابن هذا الحي المهدد، مضيفة: «ابني يخاف النوم بالملابس القطنية، ويبقى مرتدياً الجينز ليتحمل الضرب في حال تم اعتقاله».وأضافت: «أنا كامرأة لا أمان أن أمشي في الشارع لوحدي، فإعتداءات المستوطنين والوحدات المستعربة مستمرة وفي تزايد واضح».وتابعت: «أولادي كل صباح يسألون «إذا رجعنا وكان منزلنا مهدوم أين سنجدك يا أمي؟؟؟».وتطرقت الرشق إلى فترة حملها قبل حوالي عام، حيث كانت تعاني من حالة نفسية صعبة، خوفاً من هدم منزلها في أي لحظة، واستنشاقها للغازات السامة التي تلقى في الأزقة وبين المنازل.

شهيد الحركة الأسيرة

استشهد شهيد الحركة الأسيرة رائد أبو حماد في يوم الاسير الفلسطيني العام الماضي، واعتبرت والدته يوم استشهاده يوم زفافه، لأنه استشهد في داخل السجون الإسرائيلية وفي يوم الجمعة.

وحتى اليوم تذكره وتترحم عليه وتقول: «استهشد رائد ولم يكن مصاباً بأي أمراض، كما تحاول إدارة السجون أن تنشر، فهو دخل إلى الأسر بكامل قواه العقيلة والجسدية، وكان مدرباً للكراتية، وحصل على الحزام الأسود من قبرص، وقالت: «الأعمار بيد الله، والموت حق علينا جميعا، لكن الاحتلال هو المسؤول الأول عن استشهاده، حيث كان ابني رائد منذ عام ونصف العام في عزل بئر السبع، والسبب كسره لجهاز التلفاز في الغرفة، بدون قصد، وعليه عزل لحين تسديد كامل ثمنه، بحيث يدفع شهرياً مئة شيكل، ورفضت إدارة السجون في حينه دفع عائلته كامل مبلغ التلفاز، ليبقى بين رفاقه الأسرى، وكان متبقي للشهيد دفعتان للخروج من العزل».

وكان شهيد الحركة الأسيرة أبو حماد، قد اعتقل بتاريخ ٢٦-٦-٢٠٠٤، بتهمة طعن جندي إسرائيلي، وحكم عليه بالسجن عشر سنوات، إضافة إلى خمس سنوات وقف تنفيذ.وتلقت الوالدة نبأ استشهاد ابنها، بينما كانت العائلة تحتفل بزفاف ابن عمه، حيث كانت ترقص وتوزع الحلوى على المدعوين، وعندما وصلت إلى البيت أطلقت الزغاريد لأن ابنها شهيد.وتمنت أم الاسير الشهيد الإفراج عن كافة الأسرى الفلسطينيين والعرب وقالت: «إن ابني استشهد، لكن كان الله في عون باقي الأسرى وأهاليهم، للمعاناة المشتركة داخل الأسر وخارجه».

«نساء قيادات»

مشروع بناء وتمكين للمرأة الفلسطينية

نادين ابو نبعة

مرحلتين تدريبيتين خلال سنه، يحاول بهما اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، عقد ورشات تدريبية للنساء، لتفعيل دورهن ومكانتهن في المجتمع الفلسطيني، من خلال مشروع «نساء قيادات»، الذي يضم قرى ومخيمات محافظتي رام الله وسلفيت، والممول من القنصلية الأمريكية القسم الثقافي.

وتقول مديرة المشروع ميرا سلامة، أن المشروع استهدف ثماني امرأة من ثمانية عشرة قرية من محافظتي رام الله وسلفيت، مقسمة إلى ثلاث مجموعات، كل مجموعة تشمل ست قرى، مضيفة أن المجموعة الأولى، تضم قرى سلفيت، أما الثانية والثالثة تشمل قرى ومخيمات رام الله، حيث تم توفير كل متطلبات المشروع من المواصلات ووجبات الغداء والقاعات المناسبة والقرطاسية وغيرها.

وتلخص سلامة أهداف المشروع في بناء كفاءات قيادية وإدارية، وتصميم مشاريع لمساعدة النساء لتطوير هيكلية التنظيم والخطط الاستراتيجية، لتمكين المرأة وتحسين مهاراتها الادارية، إضافة لتطوير المرأة الناشطة، من خلال تأثيرهم على مجتمعها وقضايا المرأة، والعمل على إنشاء شبكة إقليمية قوية من الجماعات النسائية المحلية. وتشير مديرة المشروع، أن المجموعة الأولى أنجزت من خلال عقد المرحلة التدريبية الأولى في القيادة المتقدمة، والثانية في الإدارة وتصميم المشاريع، حيث تم التدريب عليها من قبل مختصين بالمواد التدريبية، حيث تم تنفيذ أنشطة محلية من قبل المتدربات في قراهن، كتطبيق للتدريبات والأنشطة المختاره، مضيفة أن المواضيع تنوعت ما بين دور المرأة في الانتخابات والمؤسسات وحقوق المرأة، وتفعيل إبداء الرأي عند الفتيات، وتم التركيز على ظاهرتي الزواج المبكر والعنف، علماً أن المشروع الآن بدأ بتنفيذ نشاط المجموعة الثانية في محافظة رام الله.

وتوضح سلامة مجموعة المعايير التي على أساسها تم اختيار النساء المشاركات في المشروع، والمتمثلة في الحصول على شهادة التوجيهي أو الدبلوم كادنى حد، وأن يكون لديها القدرة والاستعداد على الالتزام بالتدريب، ويفضل أن تكون عضوة ونشيطة ومتطوعة في المجالس والنوادي المحلية، وأن يتروات عمر المتدربة ما بين ٢٠-٣٥ عاماً.

وتوضح منسقة المشروع شفاء بشارات، أن آلية تنسيق المشروع جاءت بعد قراءة المشروع وتحديد الفكرة والأهداف الأساسية وآلية العمل في المشروع، ومناقشة أفكار وخطوات العمل، ودراسة وتحديد احتياجات القرى، وخاصة المهمشة، مع مصمم المشروع سليم دبور، حيث تم التنسيق مع الفئة المستهدفة، من خلال التواصل مع ممثلي النوادي والجمعيات النسوية والمؤسسات والمجالس المحلية، لشرح فكرة المشروع وتحديد موعد لعقد الاجتماع التأسيسي لكل قرية، للتواصل مع السيدات، والحديث بصورة مباشرة عن المشروع.

ووصفت منسقة المشروع تفاعل النساء بالإيجابي، حيث تفاعلت النساء مع المختصين وتقديم عروض مسرحية تجسد الأفكار المطروحة، وترسخها بشكل أكثر في ذهن الحضور، وتطرح بشارات قرية دير استيا مثالاً على ذلك، فقد دعت المتدربات المحامية عرين عوض سلمان للحديث عن حقوق المرأة، ومدى فاعلية دورها في المؤسسات، وكان لهذا النشاط دور لتعريف النساء على حقوقهن وواجباتهن، وضرورة تفعيل دورهن في المجتمع. وتضيف بشارات أن المتدربات تشجعن للنشاط ونشرن المعلومات لجاراتهن ولنساء المنطقة، لتشجيعهن على تفعيل دورهن وأخذ كامل حقوقهن في المجتمع.

وتعبر المتدربة سليمة شحادة من قرية كفل حارس، عن أهمية المشروع في توعيتها على أهمية المشاركة في الانتخابات القادمة، وأنها استفادت من برنامج تدريب القيادة المتقدمة بشكل كبير، خاصة في موضوع التعبئة والضغط ومهارات القيادة. أما رينال موسى من بلدة الزاوية، تفاعلت كثيراً مع موضوع الزواج المبكر، لأنها عانت منه ودفعت الثمن فهي مطلقة، وتضيف أنها لو تزوجت مرة أخرى، فلن تسمح لبناتها العيش بنفس التجربة، وتعتبر هذا المشروع مفيد جداً لنساء القرى، وأنها استفادت من نشاط مصادر التمويل وبناء المجموعات والتعبئة والضغط.

ومن المتدربات اللواتي قررن تنفيذ مشروع نسوي، كفاح عبد الرحمن من بلدة دير بلوط، التي قررت تشكيل جمعية نسوية من أجل تفعيل الدور والنشاط النسوي المجمد في البلدة.

وتشير مدير عام لجان اتحاد المرأة ميرا سلامة، لحرص مسؤولي المشروع على متابعة المجموعات، وبناء علاقات تواصل بين نساء قرى المحافظة، حيث يتم التشبيك بين القرى للعمل كفريق واحد، والاستفادة من خبرات المجموعات الأخرى، إضافة لعمل لقاءات الضغط والمناصرة بين المجموعات الثلاث لطرح الأفكار لمشاريع، ومناقشة مواضيع جديدة، قد تغيب على المجموعات الأخرى، وتضيف أنه سيتم منح شهادات مصدقة للمتدربات، وسيتم تزويدهن بعناوين الممولين المحتملين، في حال تميز الفكرة المطروحة، وإمكانية طرحها على أرض الواقع ودرجة الاستفادة منها.

وتقول سلامة أن أبرز الصعوبات التي واجهت المشروع، توافق موعد الاجتماع التنسيقي مع موسم قطف الزيتون، والذي أثر على حضور السيدات للاجتماع، وهناك بعض القرى التي لم تلتزم بوضع برنامج النشاط المحلي في وقته، الأمر الذي أخر تنفيذ نشاطهم. وتضيف: «واجهتنا مشكلة الاتفاق مع مكاتب التاكسي في سلفيت حول آلية العمل، اضافة لتعذر نساء دير السودان عن الحضور، بسبب مشكلة طارئة تم حلها. وتنوه مديرة المشروع لأهم الملاحظات المتعلقة بآلية تنفيذ العمل، حيث كان هناك ترحيب من البلديات والجمعيات النسوية والمراكز والنوادي لفكرة المشروع، حيث أبدت النساء تفاعلاً وتحمساً كبيراً للفكرة كسيدات كفل حارس ودير بلوط، بنسبة أعلى من بقية المناطق، وأعجبنا تعاون السيدات المسؤولات في الجهات التي تم الاتصال معهن.

سنبلة الـورد

المرحومة إيمان الصمادي جبر

محمد كمال جبر

أيتها المرأة: يا سيدة الحب والزمان والمكان، أيتها الرؤوم، الحنون، أصل التاريخ، وصانعة المستقبل، مصدر ابتسامة التفاؤل، شمس الدفء للقلوب، وحاضنة الأمل، صانعة السعادة، مدربة الخطوة الأولى للغو وللحركة، المضاد الطبيعي للألم، خط الدفاع الأول عن القيم والأخلاق والحرية، وعد البشرى بالغد الأفضل، والشمس الدافئة والمطر الغزير، والنبت النضير، باعثة البهجة والمسرة والأمان للنفوس العطشى، والأفئدة الباردة، بانية السلام بظل الكرامة الإنسانية، أيتها الواعدة في زمن غير واعد. أيتها الزوجة: يا ثمرة العشق التي لا تثني عزيمتها الأسباب عن تحقيق الأهداف، أيتها الرائعة الجميلة، الطيبة، الودودة، الوردة التي تعيد تفتحها في بيئة جديدة، لإنتاج زهور قادرة على التحدي وبناء المستقبل الأفضل والأجمل، أيتها الحاضنة للحب الجديد، يا صانعة الفجر الآتي، والقمر الذي يضيء ظلمة الواقع الحالك، يا نجمة رائعة في زمن فاض بالفساد. قلت يومها: هذا ما كتبته وأنا على قيد الحياة، فماذا ستكتب عني إن رحلت؟

كم عذبني سؤالك بعد رحيلك، لأني لم أكن مستعدا له، فماذا أكتب عنك؟ أأكتب عن قلبك الكبير المليء بالعطف على من يستحقون من الأطفال والضعفاء والمسنين؟ وكيف كنت تبادرين لرسم بسمة الفرح على شفاههم، رغم أنه لم يكن من واجباتك في العمل؟ أم أكتب عن نضالك الاجتماعي والسياسي في سبيل تحرر الوطن من براثن عدو لئيم؟ أم أكتب عن صلابتك في المقاومة، وكفاءتك في العمل؟

أأكتب عن هزؤك بهم عندما اعتقلوك ومنعوك من السفر، وعندما فرضوا عليك الإقامة الجبرية؟ أم أكتب عن عملك التطوعي الاجتماعي، عندما منعوك من العمل بعد التخرج من الجامعة؟

وهل أكتب عن التماع عينيك ببريق المحبة لدى استقبالك لأطفالك، ولحفيدتيك من بعدهما؟ أم أكتب عن حبك الذي كان يفيض علينا فيغمرنا راحة نفسية واستعداداً للعمل، ورغبة في العطاء أكثر؟

أأكتب عن عطفك على الأطفال المعاقين، وكيف كانوا يلتصقون بك أكثر من أمهاتهم، حتى قبل أن تعاق ساقك عن الخطو والحركة؟

ماذا أكتب عنك يا سيدة الحب والعطاء؟ أأكتب عن تفانيك في العمل عندما كنت تصرين على الدوام بنصف قدم وعكازه؟ أم عن مواظبتك وأنت بساق واحدة وعكازتين؟ أم عن رفض التقاعد المبكر؟ حسناً كنت أحس وأنت تصعدين من البيت إلى الشارع بعكازتيك، إنما تمسدين رأسي عيبال وجرزيم، وكان رأسك مرفوعاً دائماً، تنظرين نحو الغرب وكأنك تجدين حياتك من نسيم بحر يافا، فيمنحني ذلك قوة وافتخاراً بك.

صورتك على الجدار
تسافر عيناك في قلبي
وأحتار
ماذا أقول لأماكن جمعتنا
لأصدقائك
لأحبابك الصغار
ماذا أقول لحفيدتينا، ولمن سيأتون
وكيف سأقول بأنك غادرت المكان
وماذا أقول لعتبات الدار؟

ماذا أكتب عنك يا سنبلة الورد؟ وكيف سأروي قصة تحديك جيش الاحتلال البغيض، عندما احتلوا بيتنا، واعتقلونا في غرفة واحدة، وكيف منحت عزيمتك الصلبة لبناتك ولابنك الصغير كي يتحدوهم؟ وكيف أكتب عن ترفعك في مواجهة من أساءوا لك، وواجهتهم بابتسامتك الحانية؟

لله درك ما أطيب قلبك نحو شعبك ووطنك، كنا معزين في أغلب الأوقات، فماذا أبقيت لي من كلام.

قالوا وهن قلبك، فما الذي أوهن قلبك يا إيمان؟! لم يكن الاحتلال طبعاً، لأنك قاومته بعنادك كما شراسة اللبؤة التي تدافع عن أهدافها، وبقيت شامخة كما شجر السنديان، لم تنكسر لك شكيمة، وضربات الجلاد لم تمنحك سوى عزيمة وصلابة أكثر.

أم هو التحاشر الوظيفي؟!، لم تستجد وظيفة، ولم تحاشري أحداً، ولم تطلبي مكافأة على نضالك، لكنهم حاشروك على وظيفتك حتى قبل رحيلك بأيام معدودة، واعتقد أن ما أوجعك هو الوضع المقلوب، فهل هذا ما أوهن قلبك يا سيدة الوفاء؟ وهل حققوا مآربهم بعد رحيلك؟ لا يا عزيزتي فالقمم العالية يرشقها المتخاذلون بالحجارة، لكنهم وإن فعلوا لن يصلوا إليها.

مؤلم رحيلك يا توأم الروح
كما انحسار الماء والضياء عن الزهور
كما جوع الفقراء
مؤلم رحيلك يا صفصافة قلبي
ويا نخلة الصحراء

وماذا أكتب بعد هذا؟ لديّ الكثير من الكلمات والصلوات، لكن الحزن يضيع بوصلة قلمي، فأكتب وأشطب، لأنها تصغر أمام قامتك الكلمات.

واسجد لله صاغراً
وأتمنى يا صديقة العمر
لروحك كل الأمنيات الجميلة
فليسامحك من جل وعلا
ولتحتضن روحك أجمل السماوات

يا سيدة الجمال، ويا عروس الوطن المجلل بالأماني والكبرياء، لن يسرقوا منّا ضحكات الأطفال، لن يسرقوا منا أحلامنا وأمانينا، سنظل وأحفادك على دربك نكشف زيفهم، ونجدد العطاء حتى يكتمل البناء.

أتوق للقاء يا وردة الروح
تنسيني دمعة الفراق درب الطريق
فأحتار
وتحتار الكلمات
وتحتار الطريق

أفتح دفاتر الذكريات فلا أجد إلا توثب روحك للبذل والفداء، ولا أرى غير قلب كبير يفتح ذراعيه لكل الضعفاء. يا امرأة من صفاء النور وعبق الزهور، لماذا يعز علينا الآن اللقاء؟! أعلم يا سيدتي أن الله شاء ما شاء، لكنه رجع الصدى لقلب كليم، فأعذري حزني، وسامحي دمعي. فماذا أكتب عنك يا نرجسة المحبة؟! تسألني دموع من أحبوك عن حالي، فأجيب بآهة حرّى أكتمها بين الضلوع، وأقول: أنا بخير. نعم نامي قريرة العين يا امرأة من شهد وجلنار، كلنا بخير. طوبى لروحك الغالية، رحمك الله يا العزيزة، كنت معلمة، ومعلماً على درب النضال.

يا أيها الغريب الذي يأتي دونما انتظار
ارفق بنا
نؤمن بك
لكنك توجعنا
أنت قدرنا
ونحن شيء من الضعفاء
لا نطلب الخلود
وإنما شيئاً من السلوان

الفيسبوك ومطامحنا

نجاة البكري

FB هو مختصر لفضاء الفيسبوك، هذا الفضاء الافتراضي الذي اكتسح معظم الفضاءات الحقيقية، ليتحول لفضاء حقيقي وأساسي، بات يسيّر معظم مستخدميه، برغبة المنقادين الذين استسلموا لإغراءاته، وهمشوا واقع أمر هو بحاجة لتصويب وإثراء، فارتموا في أحضانه هروباً وطموحاً، هروباً من واقع لو تابعوه لأصلحوا من أمره، وطموحاً في تحقيق أحلام ظنوا أنها في متناولهم عبر هذه النافذة السحرية، التي يتمنى مستخدميها القفزْ منها لتلك الأمبراطورية الأفلاطونية، التي يودّ لو تتجسد جدرانها.

إن اقتحام الشبكة العنكبوتية حياتنا وسيطرتها على مجرياتها، فرض علينا نمط حياة اختلف كل الاختلاف عن ذاك الذي اعتدناه من علاقات اجتماعية، يتفاعل فيها البشر فيما بينهم وإن اختلفوا، فبات التشبث بصورة وردية وبمرآة تغالطنا، هو ما يفصل أقدامنا على أرض الثبات.

وإذا ما أردنا التركيز على علاقة هذا الفضاء العجيب وعلاقته بالمواطن الفلسطيني، فقد ترافق التفرغ له ولغيره من الفضاءات المشابهة، مع حصار الأراضي الفلسطينية خلال أزمة انتفاضة الأقصى، وما ترتب عنها من تخبط بين واقع إغلاق مغلق، وبين رغبة الهروب من شعور عجز أصاب معظم من رغبوا في حياة تنعم فيها الأراضي الفلسطينية بالأمن والسلام، ويتشابه سكانها ببقية سكان العالم، وخاصة أن الفئة الشابة، والتي ترتفع في المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات العربية، تتراوح في حدود ٥١٪، أي هي تلك الفئة التي نطمح كلنا أن تكون وجهتها نحو ما يبني مجتمعاً ثابتاً، لا طائراً على سحب الأحلام.

من يجهل تفاصيل واقع أمر الأراضي الفلسطينية، لا شك أنه يستغرب انتشار الحاسوب وشبكة الانترنت، في فترة كان فيها المواطن يشكو ضيق الحال، إلا أن الطبيعة البشرية تملّ الرتابة والمعتاد، وتلجأ لكل ما يمكن أن يدخل تغييراً وديناميكية على حياتها، وغالباً ما تستسلم للتقليد الأعمى، وإن كان على حساب الأولويات، لتتحول الكماليات لضروريات وتؤجل هذه الأخيرة، فما بالنا إذا ما كانت فئة شبابنا مستهدفة، من قبل من يخططون لتفريغ أجيالنا من كل ما يمكن أن يضيف لمجتمعاتنا، فتتعسّر عملية البناء، وتتثبت التبعية التي يبدو أنها من قدرنا، إن لم نعي لخطورة كل ما يُساق إلينا بالشكل الذي يخططه الغرب لنا. فمسايرة العالم أمر لا بد منه، ولا شك أن لا مهرب منه، خاصة في ظل العولمة التي صدّرت أرقام الربح والخسارة، في منتجات تحرص على استغلال قلة وعينا للترويج لها، ولا نملك إلا أن نستهلكها، فبدأت مسايرتنا للتيار باقتناء الأجهزة النقالة، وبدلاً من جهاز، فما المانع أن تتعدد الأجهزة بأشكالها وألوانها وتعدد مواصفاتها، وبدلاً من اختصارها على الكهول وللضرورة، باتت اكسسوارا لا بد من الحصول عليه حتى من قبل الأطفال؛ فمنذ اقتحام الفضائيات بيوتنا كنافذة دعاية مروجة لكل ما يحلو لأصحاب المصانع، لم يعد يقتصر الأمر على تقليد الجار فيما جلب لبيته ولأهل بيته، وإنما تحولت أنظارنا لدعايات براقة، ولعالم الأفلام والمسلسلات، الذي بات يوحي لنا بفكرة التغيير من أنفسنا من كافة النواحي الظاهرية، لنتغافل عن جوهر تناسينا صقله ونحن الذي وجب علينا أن نفكر في بناء أوطاننا، لا هدمها بمعاول برّاقة لا نحسن في معظمنا الاستفادة منها إلا بنسبة ضئيلة للغاية.

دخولنا بقوة على FB، أو على تلك الفضاءات المشابهة، أوجد مشهداً جديداً في عقر دارنا، فحدد علاقاتنا حتى بمن يحيطون بنا من أهل بيتنا، وربما أفرغ أسرنا من جوها الحميمي، الذي يحسدنا عليه الغربيون، كما غيّب علاقات اجتماعية ليس من عاداتنا الاستغناء عنها.

ففي حين اعتبرت إحداهن الفيسبوك مجرد نافذة مكنتها من التواصل مع أفراد أسرتها الموجودين في الخارج، ومع وجوه وأفكار جديدة من خلال شبكة علاقات ذات جنسيات متعددة، رأى أحد المستطلعة آراءهم، أن هذا الفضاء الذي نصحته به زوجته، هو شباك مكنه من متابعة أعماله، لكونه رجل أعمال، والتخفيف من السفر ومنح أهل بيته حقهم في حضور أكثر، والاستمتاع بدفء عائلي كان يحرم منه في معظم الأحيان، لاضطراره للسفر الدائم، فيما وصفت كاتبة فضاء الفايسبوك بورشة عمل، مكنتها من التواصل مع عالم الكتاب الذين يدعمون كتاباتها بنقدهم البناء، فيما وفرت لها فرصة عمل في مجال الترجمة مع العديد من الكتاب والشعراء العرب وغير العرب. وصفت أخرى الفايسبوك بلوحة دعايات لمؤسسات ومنتجات، وربما تلجأ إليها لمعرفة ما ينزل من منتج جديد لمجرد التسلية.

أما أغلبية مستخدميه، فإنهم يرون فيه ملاذاً نحو عالم التعارف والتسلية والانشغال عمن يحيطون بهم، الذين باتوا «لا يتماشون مع عقلياتهم»، ونرى بذلك مدى خطورة هذا الفضاء وغيره، على من تنخفض نسبة نضجهم، ليتخلوا عن واقع هو ثباتهم الأصلي، ليطيروا حيث لا قدرة على اللحاق بالوهم، ولا إمكانية على التصالح مع محيط هو رداءهم الحقيقي، أمر إن دلّ على شيء فهو يدل على شرخ بين الآباء والأبناء، زاد عمقاً بحضور مثل هذه الفضاءات الافتراضية في حياتنا، والمؤسف أن نسبة هؤلاء باتت أغلبية.

والواقع يرشدنا أيضاً، على لجوئنا ككهول نحو هذا العالم الافتراضي، الذي أراد أو أردنا له أن يعيد تشكيل حياتنا، وتعويض عما فاتنا منها ولو «وهماً» وهذا أمر مقلق؛ فقد سردت عليّ إحداهن قصة انفصالها على زوجها، لأنه تعرف من خلال هذا الفضاء على إحداهن، وأوهمته أنه يستحق أكثر مما لديه من حب واحترام، ولم لا نقول أنه اختار أن يعيش مراهقة جديدة، فيها من الألوان ما تعكسه مرآته السحرية، ضمن مواصفات رأى من المفروض أن يمتلكها في حياته، فمن قال أن أبطال المسلسلات التركية هم أكثر بهاء ورجولة وشهامة، فقد قالت لي إحداهن: «وفرت من أجهزة الحواسيب النقالة في البيت ما يرضي كل واحد منا، نتداول عليها بالدور، وحين يأتي دوري لا أسمح لأحد، كما لا يتجرأ أحد على الاقتراب مني، وبهذا أكون قد حصلت على قسط من الراحة من «نقّ» الزوج ودوشة الأطفال، بالغوص في مساحات الفيسبوك المختلفة، وتحدثت مع من ينقذوني من واقع مرير. إلا أنها اعترفت بما اعتبرته إيجابية أخرى لاستخدام الحاسوب، وهي تلك التي تمكن أبناءها من التسلية بتلك الألعاب المدرجة على هذا الفضاء، كما يستفيدون من مواقع تعليمية، تضمن من خلالها حصولهم على المعلومة التي يمكن أن تفيدهم في مناهجهم المدرسية.

وفي حديث مع أحد الكتّاب، رأى أن الفيسبوك، أتاح له مجال التعرف على العديد من الكتاب والشعراء والنقاد العرب، والتعريف بكتبه، حتى أنه تمكن من خلال شبكة العلاقات التي نسجها، من المشاركة في التظاهرات الثقافية في عدد من الدول العربية، كان يطمح للوصول إليها سابقاً دون جدوى، وتم ذلك بفضل هذا الفضاء، الذي بحسن استخدامه وجهه وجهة إيجابية.

الفيسبوك هو فضاء افتراضي، بدا كغيره من الفضاءات التي سبقته، إلا أن سهولة استخدام مساحاته الترفيهية، قربت شريحة كبيرة منه، إلى أن بات مرتع أحلام العديد وبوابة نهرب منها لما لم نلمسه حقيقة، وبحكم أن الإنسان يميّز في معظم الأحيان بين ما يمكنه تحقيقه وبين طموحه، فاتخذ هذا الفضاء ملاذاً، إن أجاد استخدامه فهو المستفيد، وإن أساء ذلك فيتحول إلى عنصر دمار مجتمعي، لا يختلف عن أي آفة أخرى كالخمور والمخدرات، لا يمكن إلا أن تدمر!!

بداية جديدة لعام جديد وعقد جديد

جليله الجشي

(إن كنا لا ندرك قيمة الأشياء التي فقدناها في العام الذي مضى، فلنتعلم أن نحتفظ بما لم نفقده في العام المقبل)

عام آخر انقضى، وعام جديد يطل علينا، يحمل في طياته ما لا نعلم، وفي نهاية كل عام يحتفل كل منا على طريقته، بعضنا يحتفل صامتاً وبعضنا يحتفل في أجواء صاخبة، ويودع عامه راقصاً على جثة عام مضى وانقضى ومات، فنقصَ من أعمارنا، ويستحق الوقوف دقيقة صمت على روحه قبل دخولنا العامَ الجديد في بداية العقد الجديد.

وفي بداية كل عام، نتبادل عبارات التهاني، ونكرّر ونردّد الأمنيات والتمنيات، بأن نستقبل عاماً جديداً، يكون أفضل من سابقه، ولربما كان العام المنصرم لدى البعض، الأجمل في حياته، ولدى البعض الآخر العام الأسوأ، إذن ما هي أمنياتنا في العام الجديد.

لكل منا أحلامه وأمنياته، ولكن هل يمكن أن نحقق أمنياتنا، ونجعل من أحلامنا حقيقة واقعة، في هذا السياق قرأت خبراً يقول: سُئل خريجو جامعة هارفرد العريقة عام٧٩، هل لديكم خططاً وأهدافاً واضحة مكتوبة تسعوْن إلى تحقيقها في العام الجديد، كانت النتيجة أن ٨٤ في المائة لم تكن لديهم أية أهداف، أمّا ١٣ في المائة كانت لديهم أهداف وخطط، لكنهم لم يكتبوها على الورق، و٣ في المائة كتبوا أهدافاً وخُططاً دُوّنت بشكل واضح ومفصّل، وبعد عشر سنوات سأل الباحثون الخريجين الذين كانت لديهم أهداف، ولكنها غير مدونة ال (١٣٪) فوجدوا أن دخولهم بلغت ضعف غالبية زملائهم ال ٨٤ في المائة، الذين لم تكن لديهم أهداف أصلاً، والمفاجئة أن ال ٣٪ من الخريجين الذين دوّنوا أهدافاً وخططاً، قد بلغ معدل دخولهم أكثر من عشرة أضعاف خريجي الدفعه بأكملها (ال ٩٧٪). المقصود هنا أن التخطيط الواضح للهدف، يؤدي إلى نتيجة ناجحه، وليس بالضرورة أن يكون الهدف ربح مادي، قد يكون الهدف أمنية ما نصبو لتحقيقها، مثلاً أن نخطط بأن نحذف من حياتنا أناساً أحببناهم وأخلصنا إليهم فغدروا، وأن نبعد عن حياتنا أصدقاء السوء، ونُسقِط من ذاكرتنا أولئك الذين تسببوا بقهرنا وجرحنا، ونتذكر دائماً بأن الحياة قصيرة، فنعمل على دفن الماضي السيىء في ذاكرة الزمن، ونبحث عن شيء من ماضي جميل، ونجعل حُلو الذكريات وحدها هي التي تطفو على سطح حاضرنا، فالعيش على أنقاض الماضي يعرّضنا للإحباط، ويغمرنا شعورٌ بعدم الرضا. فلنحرر أنفسنا من كل ما هو سلبي في حياتنا، فالرجوع إلى الخلف، والوقوف على الأطلال والتحسر على ما فات، يجهض أمنياتنا بسعادة منتظرة، ولنعمل على التغيير بالتخلص من كل الأعشاب الضارة في حديقة حياتنا، ولنتصالح مع الأمل الذي يمنحنا وقود الصبر، فالجرح لا يؤلم إلا صاحبه، مهما بلغت درجة تعاطف الآخرين معنا. فالتغيير نحو الأفضل، يبدأ من ذواتنا، لذا علينا ألاّ ننصهر في أحزان الزمن الماضي، بل نقول كما قال أحد الفلاسفة: «شكراً للأشواك التي علّمتني الكثير»، ونخطط لغد معطّر بشذى تفاؤل يملؤنا بإحساس دائم، أن لدينا ثمة ما نريد تحقيقه.

نعم، لنحدد ونخطط لأهدافنا، ونكتب على الورق أحلامنا، وندوّن أمانينا، حتى إذا ما خانتنا الذاكرة نعود إلى أوراقنا، نتصفح ما وعدنا أنفسنا بتحقيقه، قد نفلح، وقد لا نفلح، ولكننا بالنهاية نكون قد اتخذنا قراراً يستحق بذل الجهد، وسيتحقق بالإرادة ولو بعد حين.

فالتخطيط لأولويات الأمور في حياتنا ضرورة ملحة، وهذا لا يتعارض مع نصيحة الشاعر الإمام الشافعي «رضي الله عنه» حول الرضا بالقضاء حين قال:

دع الأيام تفعل ما تشاء وطب نفسا إذا حكم القضاء
ولا تجزع لحادثة الليالي فما لحوادث الدنيا بقاء

وفي بداية كل عام سنظل نردد كل عام وأنتم بخير، وكل الدعوات الصادقة بعام جديد وعقد جديد، مفعماً بالمحبة والطمأنينة والسلام، محققين فيه ما لم نستطع تحقيقه في الأعوام السابقة.

أول سيدة فلسطينية تتولى رئاسة مؤسسة حكومية غير وزارية

علا عوض رئيساً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تعهدت السيدة علا عوض الرئيس الجديد للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، للقيادة السياسية وللكوادر الإحصائية، بالحفاظ على النظام الإحصائي الفلسطيني مهنياً مستقلاً متكاملاً، يتميز بالنضج والاستمرارية نحو الأفضل دائماً، وجاء ذلك بمناسبة تعيينها رئيساً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بناء على مرسوم رئاسي صادر عن السيد الرئيس محمود عباس «أبو مازن»، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وقرار من دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض.

وعلى إثر هذا التكليف تقدمت السيدة علا عوض بالشكر والتقدير على الثقة الغالية التي أولتها إياها القيادة الفلسطينية، ممثلة بالسيد الرئيس محمود عباس، ودولة رئيس الوزراء د. سلام فياض، بتعيينها رئيساً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متعهدة للجميع أنها ستتابع نفس المسيرة التي بدأها المؤسس د. حسن أبو لبده ود. لؤي شبانه، وأنها ستكرس جميع جهودها وطاقاتها بمساعدة الكوادر الإحصائية، لخدمة مسيرة الإحصاء وأهدافها، المتمثلة في تحقيق التنمية والازدهار للشعب الفلسطيني وبناء دولة المؤسسات.

وأكدت السيدة عوض، في كلمة وجهتها لموظفي الجهاز، أن المؤسسة الإحصائية الفلسطينية، مؤسسة مهنية رائده وظاهرة فلسطينية متميزة، علينا أن نسعى جميعاً لأن تبقى كذلك، فالجهاز ملك للجميع، ولا يمكن أن يكون بمقدورنا الحفاظ على مسيرته إلا بالتعاون والشراكة والعمل الجماعي، وحثتهم على الحفاظ على البرنامج الإحصائي الذي هو بمثابة برنامج وطني مهني جوهره الإبداع العلمي، ويجب الحفاظ عليه ودعمه وتطويره نحو الأفضل، ودعتهم للحفاظ على المنجزات وجودة العمل والمأسسة والإبداع والتطور، التي ستكون أولويات المرحلة القادمة، التي هي امتداد للمرحلة السابقة، وكذلك لأخذ دورهم المميز في مسيرة المؤسسة والمشاركة في إنجازاتها، والمساهمة الإيجابية في تقدمها ورفعتها، لنستكمل معاً بناء النظام الإحصائي على أسس مهنية.

وتجدر الإشارة أن السيدة عوض تولت مهام القائم بأعمال رئيس الإحصاء الفلسطيني، منذ العام ٢٠٠٩ بموجب قرار صادر عن دولة رئيس الوزراء، حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية، والبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيرزيت، حيث تقلدت العديد من المناصب والمواقع القيادية في المؤسسة الإحصائية، وتعتبر من القيادات الشابة، متزوجة وأم لطفلين.

سؤال الحياة والموت في ثلاثة أفلام

العنف ضد النساء وثمن إنكار الحقائق

رام الله: معا – هُسْ، فيلم قصير يكشف ضيق المساحة المتاحة لحياة المرأة في مجتمع ذكوري. «هُس» دعوة مجتمعية للصمت المطلق، وصدى الرفض في أشد صوره ماساوية، قتل الذات لمنع المجتمع من القيام بذلك، محاولة أخيرة للاحتجاج والدفاع عن النفس، أو مجرد صفعة يائسة تفضح هشاشة المجتمع أمام الضحية.

بعض المشاهدين رأوا في انتحار الزوجة في فيلم «هُسْ» مبالغة في ردة الفعل، لكننا ما لبثنا أن شاهدنا أماً حقيقية تتمنى الموت في فيلم «الخبز المر»، في حين أبدى فريق آخر من جمهور مهرجان الأفلام الوثائقية، معارضة شبه صريحة لمعالجة العنف الجنسي، الذي تناوله فيلم « ليش».

وتظهر هذه الآراء اتجاهاً مجتمعياً واسعاً، لا زال يرفض مجرد الحديث عن بعض القضايا عبر تقزيم حدودها وآثارها تارةً، أو من خلال رفض طرحها، وصولاً إلى قسم لا زال يصنّف العديد من أشكال العنف الذي يطال النساء كممارسات «طبيعية» ليست عنفاً!!

في «هُسْ» (وهو فيلم درامي)، اختارت بطلة الفيلم مصيراً رأتهُ مماثلاً للاستمرار مع من لا تريد، الانتحار ووضع حد لحياة تساوت في لحظة معينة مع الموت. قد يَرجحُ ميزان الموت في اللحظة التي يوضع الإنسان أمام خيارات قاسية لا يحتملها، هكذا رأت المساحة الفاصلة بين الحياة والموت تدمر على أيدي أقرب الناس لها، الجميع،ُيلوحون أمامها بتهمة وحكم مسبقين، سيجهزان على كل ما قد يربطها بالحياة، الأمّ تدعوها لابتلاع عقلها ومشاعرها ورغباتها مع لسانها والتزام صمت أبدي، والصديقةُ أشهرت أمامها سلاحاً آخراً اسمه المطلقة، بكل يستجمعه المجتمع من تداعيات سلبية، وأعلنت: «ألا تعرفين ماذا يعني أن تكوني مطلقة؟ خطيبك إنسان جيد، أنت أنانية...».

هكذا دفع الجميع بالضحية إلى آخر خياراتها، خطيبها ومنطق العقل، لكن هذا أطبق عليها الخناق، «تراجعك ورفضك يعني أن هناك شخصاً آخراً في حياتك»!!

عنوانٌ جذابٌ لمجتمع يناصب نسائه الاتهام في كل موقف وحركة، عنوانٌ مصمم لاستقطاب عداء تلقائي مّن المجتمع، بل إنه يرقى إلى أن يصبح دعوة مباشرة للقتل، القتل الجسدي أو المعنوي لمن «دنست الشرف».

في فيلم «هُسْ» اختارت البطلة أن تنهي حياتها بيدها، حين أحست أن استمرار حياتها بات موازياً للموت، بل ربما رأت في الموت حياة أكثر من أن تستمر على قيد نبضها، وهي ملاحقة بنظرات واتهامات، وربما بإعتداءات من أقرب الناس لها، ناهيك عن المجتمع. المفارقة الأهم والأكثر بلاغة (التي نجح الفيلم في إظهارها)، لا تنحصر في تمكين الضحية من الكلام فحسب، بل ربما تكون فيما عبر عنهُ قسمٌ من الجمهور، بعد أن استمعوا لرواية الضحية، حيث رأى بعضهم أن المشكلة التي واجهتها بطلة الفيلم «لا تستحق أن يخسر الإنسان حياته من أجلها»!

بكلمات أخرى: «لا بأس أن تذعن المرأة لما يريده المجتمع، وتلتزم الصمت حيال ذلك»، هذا ما أفصح عنه قسم آخر من الجمهور عبر مطالبتهم بـ«أن تكون الأفلام إيجابية لا سلبية»، ما يُظهرُ رفضاً مجتمعياً لمجرد الحديث عما يجري، أو فضح قسوة مجتمعنا واعتبار ذلك عملاً سلبياً!!

وفي المقابل فقد دافعت الطالبة رابة عروب، التي أنتجت هذا الفيلم وصاحبة الفكرة عن عملها وقالت: «لقد عرضت ما يحصل بالفعل لبعض الفتيات»، لافتة إلى ازدياد الانتحار بين الشباب، وأن «ما حصل مع بطلتنا في الفيلم، يمثل جزءاً من الأسباب الدافعة للانتحار». وأوضحت: «فكرة الفيلم حقيقية، وقد ظهرت عندي أثناء إقامتي في سكن الجامعة، حيث روت إحدى الفتيات قصة شابة حاولت الانتحار عدة مرات، بسبب ضغوط أهلها، ومحاولتهم إجبارها على الزواج من شخص دون رغبتها، وهو أمر يتكرر في مجتمعنا».

ولكن هل كانت راية عروب تبالغ في فيلمها؟ وهل ذهبت بخيالها بعيداً عن الواقع كما حاول البعض، حين ذهبوا لتبسيط ما تعرضت له الضحية، والقول: «إنه لا يستحق ردة فعلها»، أو عبر التلميح لسوداوية أو سلبية ارتكز عليها هذا العمل؟!

أسئلة نجد إجاباتها في محيطنا إن أردنا؟ ونظرة فاحصة لبعض الدراسات أو الإحصاءات المتصلة بقضايا الانتحار، تظهر أن ما قدمه الفيلم يمثل تعبيراً حقيقياً عما يجري في المجتمع الفلسطيني والعديد من المجتمعات العربية. وبجانب مجموعة الأرقام المتعلقة بالانتحار، التي تختتم عروب فيلمها بها فإن سجلات الشرطة تظهر جانباً آخراً لا يقل أهميةً عن اتساع هذه الظاهرة، آلا وهو تركزها بين النساء وأسباب ذلك. وذكر الرائد حقوقي علي القيمري، رئيس الدائرة القانونية في قيادة الشرطة الفلسطينية في حديث صحافي، حول محاولات الانتحار التي سجلت العام الماضي (خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠٩ سجلت ٢٥٤ حالة، أسفرت عن وفاة ١٤ شخصا) وأن ٧٠٪ من مجمل محاولات الانتحار التي وثقتها الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية، قد سُجلت بين الإناث!!

ويصف القيمري الانتحار بأنه «محاولة لنقل رسالة أو إنذار للأهل أو الزوج أو لأي طرف آخر، إنه محاولة للتنبيه من هؤلاء، أنهم بلغوا درجة عالية من التذمر».

وتتقدم الأسباب الاجتماعية وما يتصل بذلك من عنف أسري ونظرة محافظة للمرأة ومشاكل عائلية، مجمل الدوافع التي قادت هؤلاء الأشخاص للانتحار، تليها الأسباب الاقتصادية، والمعيشية القاسية، كما يتضح من بعض محاولات الانتحار المسجلة في الأراضي الفلسطينية.

تتداخل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الأحيان (خاصة تلك المرتبطة بالمرأة) والضغوط والعنف الذي تتعرض له أعداد كبيرة من النساء، ما يقود في المحصلة إلى انهيار بعضهن ومحاولة الانتحار.

وتظهر سجلات الشرطة أن ما معدله ١٣٠ –١٥٠ حالة عنف أسري، ترد إلى مقرات الشرطة شهرياً، نحو ٧٠٪ منها تطال الإناث!

ليش

ويقدم فيلم» ليش» وهو عمل درامي قصير جداً (ثلاث دقائق ونصف) كيف يتعاطى قسم من الرجال مع المرأة (الزوجة هنا)، كجزء من ملكية خاصة، أو كقطعة أثاث لا يحكم الرجل أي وازع لفعل ما يريد بها، ووقتما يشاء!!

هكذا تستدل سلمى (فيَ فيلم ليش) على قدوم زوجها، من نداءاته وصراخه العالي للسؤال عن طعام يجب أن يكون بانتظار عودته، عودة يتخللها كلام فظ جارح، يُسقطُ عن الزوجة أبسط شروط كينونتها الإنسانية، نموذج يعيش بيننا، ويستطيعُ كثيرون منا أن يؤشروا لحالات مماثلة، يعرفونها أو سمعوا عنها على الأقل.

وتصبح كلمات مثل «إنصرفي، إخرسي، ما بدي أسمع صوتك، جيبي الأكل»، وما يتخللها من صراخ جزء من قاموس وخطاب يومي، يتوجب على الزوجة (سلمى) احتماله والاستسلام لكونها «أُنثى خُلقت لخدمة الرجل»، حسب مفهوم أو عرف اجتماعي، لا زال يشكل منطلقاً لأوساط واسعة في بلادنا.

وما تلبث الزوجة (بعد هدوء عاصفة التعنيف المرافقة لتناول الطعام)، حتى تستجمع قسطاً من الشجاعة وما منحتها أنوثتها من لطف، وتطلبُ من زوجها بعض نقود لمنزل متواضع فقير التأثيث، حتى تنهال عليها موجة أخرى من التانيب والتعنيف، وكأنها ارتكبت جرماً، لمجرد أنها أبدت رأياً في حياة يفترض أن تكون حصيلة تفكير مشترك.

ويتوج الطلبة قاسم صالح وردنة عورتاني وطارق حجاوي فيلمهم « ليش»، بذروة أخرى تفضح النظرة الدونية للمرأة، والدور الذي يتوخاه الرجل منها، في مجتمعٍ لا يعترف بها إلا كعنصر أو جزء من مقومات متعه، حيث ما يلبث الزوج بعد كل ما سلف من تعنيف وإذلال، أن يقتاد زوجته إلى فراش النوم، بما يحمله ذلك من تحقير لإنسانيتها، وكأنها كائن منزوع الأحاسيس، وُجد لخدمته أو وعاءً لرغباته وشهواته!! ويقول هشام عيروط منسق مشروع الاتصال السكاني الذي تابع الطلبة أثناء إنجاز أفلامهم: «فيلم «ليش» هو ثاني فيلم درامي قصير ينتجه الطلبة، وفكرته تتناول العنف اللفظي والجسدي والجنسي الذي تتعرض له المرأة وتحديداً الزوجة، وهي حالة موجودة في الكثير من الأسر، رغم أن المجتمع يحاول إخفائها، وما قدم ليس إلا ومضة لإثارة هذه المسألة».

وقالت عورتاني تعقيباً على ما أثاره الفيلم من نقاش بعد عرضه في مهرجان الأفلام الوثائقية: «بشكل عام، كانت ردود فعل الناس إيجابية ومساندة لنا في هذا العمل، وقد رحبوا به ورأوه جريئاً، نظراً لأنه حاول معالجة قضية حساسة في مجتمعنا (العنف الجنسي)، لكن الأمر لم يخلُ من ردود سلبية بين الطلبة، الذين إنطلقوا من آراء ومفاهيم سلبية مسبقة، ورافضة لفكرة الحديث عن مثل هذه القضايا». ولم تُخفِ عورتاني ما انتابها وزملائها من مخاوف أثناء تصوير الفيلم، لافتة إلى «أن مقترحات عدة، متفاوتة في جرأتها، قدمت أثناء نقاشنا المشهد المرتبط بالعنف الجنسي».

ونجح فريق «ليش»، في تقديم هذا المشهد بصورة ذكية، أوصلت فكرتهم للمشاهد، قبل أن تظهر الزوجة (الضحية) وهي تسترجع شريطاً من أشكال العنف المختلفة التي تعرضت لها. وأظهر بعض جمهور المشاهدين إصراراً على رؤية هذا المشهد بمنظار مقلوب، فقد سعى قسم منهم لتبرير ممارسات الزوج بالقول»، إنه هو الذي يتعرض للإضطهاد، وأن الزوجة قد أهانته، وأنه حين صفعها لم يَقْمْ بغير رَدُ الإهانة»، بينما اعتبر قسمٌ آخر سلوكيات الزوج وتعنيفه زوجته وإهانتها وإقتيادها بعد ذلك لممارسة الجنس معها أمراً طبيعياً، لم يروا فيه أي مساس بإنسانيتها ومشاعرها. وفي المقابل فقد رحب فريق من المشاهدين بالفيلم، ورأوا فيه عملا واقعياً، يعرض مشكلة قائمة وَجَدِية، تُعانيها العديد من النساء، وتوجب العمل على معالجتها، في حين ذهب فريق رابع إلى القول، بأن مستوى العنف الذي أظهره الفيلم بأشكاله المختلفة (اللفظي والجسدي والجنسي)، يُعتبرُ بسيطاً، وأن قسماً من النساء يعانين مستويات أشد بكثير من العنف في مجتمعنا، وهذا أمر يمكن الاستدلالُ عليه من دراسة أجراها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، حول انتشار العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية.

ووفقا للدراسة سالفة الذكر، الصادرة عام ٢٠٠٦ فإن ٦٢٪ من النساء اللواتي سبق لهن الزواج، قد تعرضن لعنف نفسي، بينما تعرض ٢٣٪ منهن لعنف جسدي، و١١٪ تعرضن لعنف جنسي لمرة واحدة على الأقل.

وتتراوح شدة الأذى المرتبط بالعنف الجسدي الذي تعرضت له النساء اللواتي شملتهن الدراسة، ما بين رمي أشياء مؤذية نحوهن، أو شد الذراع أو الشعر أو الضرب على الرأس والجسد بالعصا أو الحزام أو التهجم بسكين، أو محاولة الخنق، وصولاً إلى الحرق أو الكي عن قصد. وفي ذات الدراسة، فقد تم قياس العنف الجنسي، الذي طال ١١٪ من النساء عبر خمسة مؤشرات، تفاوتت ما بين استعمال القوة، لإجبار الزوجة على إقامة العلاقة الزوجية أو الضرب واستعمال أدوات حادة، لإجبارها على إقامة أشكال مختلفة من العلاقة الزوجية، غير الراضية عنها، أو تهديدها لإجبارها على إقامة العلاقة الزوجية.

الخبز المر

هل جرب أحدكم السّمن المصهور طعاماً وحيداً لأبنائه؟ أو ربما الخبز مع البصل أو الملح، بعد أن عزّ الزيت، هل جربتم السكر في الماء بديلاً عن الحليب لصغاركم؟؟!

أمرٌ تَفعلهُ ثلاثُ أمهاتٍ جَمعهنّ زوجٌ واحد، وأنجبَ منهنّ ٢٨ طفلاً، لكن الرضيع ما لبث أن اكتشف خدعةَ السكر بعد أن تكررت، ما فَجرَ بكاء أُمه وهي تروي قصةَ عجزها في توفير الحليب لابنها، والخبز لإخوته، في فيلم «الخبز المر»، الذي أخرجته الطالبة شذى السعدي.

وامتداداً لما قدمه فيلم «هُسْ» وفيلم «ليش»، فإن السعدي تقودنا في «الخبز المر» إلى مستوى آخر، مغاير، وغير مرئي للبعض من أشكال العنف.

تبدأ كاميرا السعدي جولتها في «الخبز المر» بين عدة حبال غسيل، تصل خيمتين بائستين، أقيمتا فوق قمة ترابية على مشارف مدينة جنين، لترصد نموذجاً صارخاً، يلخص كيف يَصمُ المجتمع آذانه ويغمض عيونه، ويرفضُ أن يرى أحياناً ماذا يفعل بأبنائه، وكيف تَدفعُ المرأة والأطفال (الفئات الأضعف) ثمن نزوات وعادات تساندها وتباركها القوانين السارية. ويبرز في «الخبز المر»، الفقرُ والظلمُ الاجتماعي في واحدة من أقسى صوره، وأكثرها غرائبية، هنا تتداخل الأسباب والشروط القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتتضافر بوضوح لتنسج خيوط حكاية عائلة، تضم رجلاً تزوجَ من ثلاث نساء وأنجب منهن ٢٨ طفلاً وطفلة، يعيشون دون أبسط مقومات الحياة، أما مبرراتُ الزوج (ومن خلفه المجتمع)، فإنه يريد «عزوة»، حتى لو عاشوا محرومين من الخبز!!

خيمتان يُغطيهما ما تيسرَ من أكياس، وبقايا لوحات إعلانية وأقمشة ومخلفات معدنية، قد تَمنحُ بعض الظل في الصيف، لكنها قطعاً لن تنجحَ في حماية «العزوة» من أمطار الشتاء ورياحه، ناهيك عن برده، أما الحمام، فغايةٌ في البساطة، إبريق ماء بارد، تصبهُ الأمّ على جسد طفلها في العراء، بينما يبتسمُ الصغير لعين الكاميرا التي أطلت على جانب من مرارة يعيشها، وكتيبةٌ من إخوته وأخواته (في الخبز المر). هنا يصبح صحن الحمص (الذي حاصرته جوقة الصغار المتسخين) فور ظهوره، وليمةً نادرة، وجبة غير متوقعة من الأطفال وأمهم، التي لم تقاوم جوعها، وسارعت لتناول بعض لقيمات، وهي تظهر في فيلم يسلط الضوء على واحدة من أشد حالات الفقر في فلسطين، أما وعاء الحمص البلاستيكي، فلم يدم بين أيدي الصغار أكثر من ثلاث دقائق حتى تبخر، وانتهى بين يدي طفل استخدم كل أصابعه ولسانه لمعالجة ما علق على جوانبه من طعام، هكذا بدا مشهد أبناءٌ حالم بـ«عزوة» يعجزُ عن توفير خبزهم، ويعاقبون على الصدقات!!

«لا طعام، حين ينفذ الزيت، أُسيجُ السمن كي أُطعم الصغار، أحيانا أُطعمهم الخبز والملح، كثيرا ما أتمنى الموت... لماذا نعيش؟!» تنطق الزوجة (الثالثة أو الصغرى) بسؤال يفرضهُ البؤسُ والقهرُ الذي وجدتْ نفسها وأبناءها عالقين وسطه، سؤالٌ ربما قدم فيلم «هُسْ» بعضاً من الإجابة عليه، هل دفع المجتمع بامرأة أخرى لمعاناة من نوع آخر، زوجةٌ ثالثة ومزيداً من الجوعى والمقهورين لإرضاء غرائز وأحلام رجل ومجتمع، بـ«عزوة» أصبحت حبلاً يلتف حول أعناق كتيبة الأبناء وأمهم!!

وتدخل الزوجة الثانية (وهي أم لأربع بنات ومثلهن من الذكور) المشهد، وتقول وهي تشيرُ إلى أرض خيمتها الترابية: «هنا ينامُ الأولادُ، وهناك تنام البنات، وفي هذه الأكياس نضعُ ملابسنا».

وتضيف الأم التي بدت أكبر من عمرها بكثير: «عدة مرات وجدنا أفاعي وعقاربَ تحتَ فراشنا،أربع أو خمس أفاع قتلناها». وكانت الزوجة الأولى لهذا الرجل قد هجرته برفقة أبنائها، وتعيش بعيداً عنه منذ سنوات، لكن بعد أن ورثت فقراً مدقعاً ومعاناةً مزمنة لا زالت ترافقها، ونحوٍ عشرة من الأبناء.

وتجيب شذى السعدي، مخرجةُ وصاحبةُ فكرة فيلم «الخبز المر»، رداً على السؤال المتعلق بكيف يقبل بعض الأهالي تزويج ابنة لشخص متزوج من إثنتين، وهو عاجز عن توفير الخبز؟ وتقول: «الأمر مرتبط بمفهوم اجتماعي يلخصه القول العامي: «ظل زوج ولا ظل حيط، هذا نمطٌ من التفكير لا زال يشكل دافعاً وجزءاً من قناعة البعض، خاصة عندما نتحدث عن الأوساط الفقيرة أو الجاهلة».

وأثار الفيلم جدلاً خلال مهرجان الأفلام الوثائقية، الذي نُظمَ مؤخراً في جامعة النجاح، وصل حدود ذهاب البعض عدم التصديق، ومحاولة تكذيب وجود مثل هذه الحالات بين صفوفنا، وهذا ربما يكون أحد أبرز وأهم ما قدمه الفيلم، الذي نجح على الأقل في تقديم هذه القصة الحقيقية والصارخة للمجتمع، علّه يتخذ إجراءً ما!!

ومن أهم ما قدمه الفيلم، أن الزوج (الأب)، يُدركُ عجزَهُ عن توفير حتى خبز وماوى أبنائه ونسائه، لكنه يمضي في ذات الطريق، أما المجتمع بمختلف مؤسساته فإنه لا يكترث بكل هذا، لا بل إنه يقدم له زوجة ثانية وثالثة، وربما رابعة إن اراد!!

وببراعة تذهب شذى السعدي إلى نهاية «الخبز المر»، وتختتمه بأغنية تقول كلماتها «أنا خوفي ع أولادي من ظلم الأيام، خوفي ع أرض بلادي ..خوفي ع الأحلام». وكأنها تود تحذيرنا من المضي في طريق، ينتج مزيداً من الضحايا والمعاناة، كما في الحالة التي قدمها الفيلم!! تعتبر الأفلام الثلاثة (هُسْ، وليش، والخبز المر) جزءاً من مجموعة الأفلام التي تم إنتاجها وعرضها خلال مهرجان الأفلام الوثائقية، الذي نظمته جامعة النجاح الوطنية، بالتنسيق مع المبادرة الفلسطينية للحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح»، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومن خلال مشروع تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين – برنامج تحقيق أهداف الإنمائية للألفية.

نصائح لتجنب أوجاع الرقبة

الرقبة من أكثر أجزاء الجسم تعرضاً للألم والإصابة بالأمراض، ولتفادي هذه المشاكل يقدم الأطباء بعض النصائح التي تخفف الألم.

◦ تجنبي الاستمرار في وضع الجلوس لفترة طويلة، خصوصاً الجلوس الذي تكونين فيه مضطرة إلى تثبيت وضع الرقبة في اتجاه واحد، مثل القراءة أو الكتابة أو مشاهدة التلفزيون، وإذا كان ذلك ضرورياً فاعتدلي واسترخي كل خمس عشرة دقيقة على الأقل، وقومي بعمل بعض التمرينات الخفيفة التي يصفها الطبيب المعالج.

◦ حافظي على وضع رأسك مستقيماً أثناء الجلوس، ويجب أن يكون طول المكتب أو المنضدة التي تعملين عليها مناسباً، بحيث تمنع انحناء رقبتك عليها، ويجب أن يكون المكتب قريباً منها، ويمكن وضع قاعدة خشبية مائلة صغيرة على المكتب، لتساعد على القراءة أو الكتابة من دون إنحناء الرقبة، بحيث يكون ما تكتبه أو تقرأه في مستوى النظر.

◦ الوضع الأمثل للعمل على الكمبيوتر، يكون بوضع الشاشة بحيث يكون مركزها في مستوى أنف الشخص الجالس أمامها، وتوضع لوحة المفاتيح بحيث تكون الأكتاف في وضع معدل (غير مرفوعين إلى أعلى) ويكون الكوع مثنياً بدرجة ٩٠، ويكون المعصم مسترخياً في وضع ٣٠ درجة.*

◦ الوضع الطبيعي للرأس، هو أن تكون على استقامة واحدة مع العمود الفقري، بمعنى أنه عند النظر للشخص من الجانب، تكون الأذن على خط واحد مع الكتف، فكلما زاد تحرك الرقبة إلى الأمام من هذا الوضع، زادت الضغوط على فقرات وعضلات الرقبة، فكل حركة للرأس إلى الأمام بمقدار ٢,٥٠ سم معناه زيادة الضغوط على فقرات الرقبة السفلى، بمقدار وزن الرأس، لذا يجب المحافظة على الرأس في وضع مستقيم دائماً.

◦ تجنبي وضع سماعة التليفون أو المحمول، بين الكتف والرأس، لأن ذلك يؤدي إلى تحميل زائد على فقرات وأنسجة الرقبة.

◦ تجنبي تعريض الرقبة لتيارات الهواء، وحاولي تجنب التغيرات المفاجئة للجو، كالانتقال من جو ساخن إلى التكييف.

◦ يمكن استخدام وسادة تحت الذراعين، بحيث يستند الذراعان إليها من الإبطين إلى الكوعين أثناء القراءة، وذلك لضمان وضع الكتاب في مستوى النظر من دون إنحناء الرقبة، لتقليل التحميل الزائد على فقرات وأنسجة الرقبة وعلى الأكتاف، حيث ستحمل الوسادة عنك وزن الذراعين والكتاب ويمكن استخدام هذه الطريقة أثناء أعمال التريكو أو الحياكة.

◦ الجلوس على كرسي طويل مع مكتب قصير، يضع الرقبة والظهر في وضع خاطيء.

◦ تجنبي القراءة أو مشاهدة التلفزيون وأنتِ مستلقية على السرير، حيث تكون رقبتك في أغلب الأوضاع في وضع سيء.

◦ عندما تعانين نوبة تقلص وألم في عضلات الرقبة والأكتاف، يمكن وضع قربة المياه الساخنة وتحتها فوطة خفيفة على عضلات الرقبة والأكتاف لمدة عشرين دقيقة، أو تعريض عضلات الرقبة والأكتاف لتيار المياه الساخنة من الدش، ولكن تجنبي التعرض للتيارات الهوائية بعد ذلك أو مباشرة.

◦ تجنبي النوم أثناء الجلوس أو أثناء ركوب الأتوبيس أو السيارة.

◦ على مريض آلام الرقبة أن يتفادى حمل الأشياء الثقيلة، أو دفع وجذب الأشياء، خصوصاً الثقيلة بقوة، وعليه تجنب الأوضاع التي يضطر فيها إلى رفع رأسه إلى أعلى لفترة طويلة، مثل دهان السقف أو تأمل السماء.

◦ تجنبي استخدام النظارة ثنائية البؤرة (نظر وقراءة) معاً للقراءة من على شاشة الكمبيوتر.

◦ حاولي النوم مع الاحتفاظ برأسك ورقبتك في وضع مستقيم، بحيث لا تكون الوسائد عالية جداً، أو منخفضة جداً سواء كان ذلك وأنتِ نائمة على جانبك أو على ظهرك.

هو 9 هي

قصص مسروقة من أصحابها

مرجلة!

بقلم: ميسون أسدي

حبيب

لأحلام حبيب واحد لا غير، لا تفارقه، ترافقه كروحها، لا ينفصلان في الجامعة إلا عندما يتجه كل منهما إلى قاعة دروسه، وكانت أحلام محط أنظار الطلاب والطالبات عموماً، لتصرفاتها المميزة بإظهار الحب المتأجج لرفيقها.

حتى وصفها معظم الطلبة بالوقاحة، لأن علاقتها كانت علنية وغير خفية كمعظم الطالبات. كل فتاة تريد الزواج، وإخفاء ارتباطها، يساعد زوج المستقبل في قراراته، لأنه لا يعرف شيئًا عن ماضيها(!)

عدد غير مستهان به من الطلبة كان يشتهيها إلى جانبه، ولكن لم يتجرؤوا على الدنو منها لقوة شخصيتها وثقتها بنفسها، ولملازمتها لحبيبها حتى الالتصاق به.

– أتعرفين ماذا يقول عنك الطلاب في الجامعة؟ سألها صديقها المقرب.

– لا! أجابت بفضول ملحوظ.

– يقولون: «إن كل رجل هو بالنسبة لك حبيب».

ضحكت كثيرا للجملة المسجوعة، لكن حبيبها الوحيد، أحرجته هذه الجملة ولم ترق له، وبعد أيام تخلى عنها وانصرف!!!

وقاية

شعرت أنغام بالوحدة، وهي تسمع صدى نباح الكلاب قادم من بعيد، فهي غريبة وتسكن في أطراف مدينة القدس، فها هي التحقت وأختها بالجامعة، بعيدا عن أهلها، طفت عليها وحدتها في المسكن الجديد، أما أختها فقد بدأت العمل في ساعات المساء في أحد الفنادق المقدسية، لتوفير أجرة المسكن والتعليم. لا حيلة لها في هذه الوحدة، لم تعرف أنغام كيف تقضي هذه الساعات وهي تنتظر رجوع أختها من العمل، لا تعرف أحداً في القدس، تذكرت طارق الذي تعرفت عليه مؤخراً، فقررت الاتصال به لتدعوه لفنجان شاي، فاتصلت مساءً وقالت:

– تعال ندفيء جوفينا بفنجانين من الشاي، فانا لوحدي، وأختي ما زالت في العمل وأشعر بالضيق والملل. لم تمض خمس دقائق وإذ به يتصل بها قائلاً: أأحضر معي الواقي المطاطي؟!!!

تركيز

في اجتماع تأسيسي لجمعية شعراء فلسطين، جلست سماح بالقرب من الشاعر ماجد رباح، لم يعرها اهتمامه ولم تعره اهتمامها، وخلال الاجتماع تعرف على اسمها، وكان قد سمع به، وتلا عليها بعضا من قصائده المملة، فتصنعت الاستمتاع والإعجاب، فقال لها بملء شدقيه: من الآن وصاعدا سوف أركز أكثر على ما تكتبين، بعد أن تعرفت عليك عن كثب. بعد يومين وجدت في بريدها الإلكتروني رسالة منه تقول: آمل أن تتذكريني يا سماح، التقيت بك في اجتماع تأسيس جمعية الشعراء، جلست إلى جانبك، ولكن عندما قمت وتوجهت نحو المتحدثين بعيدا، رأيتك بكل أنوثتك فاشتهيتك..!!!

استجابة

كانت «لبنى» عضو فرقة للرقص الحديث، تجلس مع زميلها أثناء الاستراحة من التدريبات، يشربان الماء فقالت له:

– اسمع يا نزار لقد اكتشفت بأن كل راقص في الفرقة، يطلب التقرب والخروج مع أي فتاة، وترفض طلبه، يقول عنها «عاهرة».

– صدقت، لقد حصل ذلك معي شخصياً، عندما قلت كذلك عن التي رفضتني، لكن ما العمل، فالثعلب الذي لم يستطع الوصول إلى العنب، قال إنه حصرم!

– عندي حل، قالت له ممازحة، أنا لن أسمح لأحد أن يصفني بالدعارة.

– كيف يمكن ذلك؟! سألها نزار مستغرباً.

– لن أرفض أي طلب، أو أي دعوة من أي شاب يريد التودد لي، وهكذا لن يجرؤ أحد على القول بأني «عاهرة»!!!

دعوة

استغرق أسبوعاً كاملاً إعداد تقريرها الصحفي عن انتشار ظاهرة العنف في المجتمع القروي، وأسباب هذا الآفة الاجتماعية، فاستطلعت آراء المسؤولين، والمختصين بهذا الشأن، والتقت بشباب وأزواج متهمين من وراء قضبان السجن، وخرجت بتقرير واسع وشامل، آثار ضجة كبيرة عندما نشرته في الصحيفة، ولم تتوقف الاتصالات بها إعجاباً بما كتبت. لم يتصل بها صديق واحد ذو رأي ناقب، وكانت تهتم كثيراً بما يقوله، فهو صديق مقرب منذ أيام الدراسة الأولى، واعتادت أن تأخذ رأيه في أمور شتى، فبادرت هي واتصلت به وسألته:

– هل شاهدت التقرير الصحفي؟

– أجل.

– وما رأيك؟

– أعجبتني صورتك المرفقة بالمقالة، يا الله ما أجملها، وكأن عينيك تدعوان الرجال إلى سريرك!!!

عن الاتجاه الديمقراطي

بدعم من

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

عام التحديات

بعيداً عن السياسة ومآسيها، وبعيداً عن وجع الرأس الذي سببته قناة الجزيرة، وإن كانت كشفت مستوراً أم مكشوفاً، فهذا الأمر بقدر ما يهمني كمواطنة وإنسانة تعيش في هذا البلد، تتأثر بكل ما يحصل فيه إن كان سلباً أو إيجاباً، إلا أنه ليس همي الأول، فهناك من الهموم التي نعيشها نحن النساء، وتؤثر في حياتنا بشكل كبير، من الغلاء وارتفاع الأسعار الجنوني، إلى انحباس الأمطار وأزمة السير الخانقة في شوارع رام الله، وغير ذلك من الأمور اليومية التي تخنق المواطن، إن كان رجلاً أو امرأة.

بدأ العام ٢٠١١،وها نحن نقترب من نهاية الشهر الأول منه، ونحن نشعر أن هذا العام يجب أن يختلف عن الأعوام التي سبقته، وخاصة العام الماضي، الذي توالت فيه الخيبات والإحباطات.

قرأت في أحد التقارير، أن ما يقارب من ٥٢٪ من النساء اللواتي فزن في انتخابات المجالس المحلية السابقة، لا يرغبن في إعادة ترشيح أنفسهن مرة أخرى، فلماذا؟ هل كانت التجربة سيئة لهذه الدرجة؟ هذا ما على المؤسسات النسوية دراسته بجدية، ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء عزوف النساء عن الترشح.

أما نسبة ٤٢٪ من اللواتي خضن التجربة، ويرغبن في إعادة ترشيح أنفسهن مرة أخرى، فإنهن يستحققن الدعم من المؤسسات النسوية، ومن الضروري أيضاً دراسة تجاربهن وتعميمها على النساء الأخريات، لعلها تشجعهن على ترشيح أنفسهن، وتشجيع نساء أخريات لم يخضن التجربة من قبل على خوضها.

عام ٢٠١١، لا بد وأن يشهد انتخابات للمجالس المحلية، فعلينا العمل منذ اليوم على إعداد النساء لخوض الانتخابات تصويتاً وترشيحاً، وأن تكون للنساء مشاركة فاعلة، وعلينا أن لا ننتظر تحديد الموعد، بحيث يكون الوقت ضيقاً ولا يتسنى لنا عمل شيء.

هناك أيضاً موضوع العريضة التي قدمت للرئيس، وطالبته بإصدار مرسوم رئاسي بقوة القانون، لرفع سن الزواج حتى ١٨ سنة شمسية، لكل من الفتى والفتاة، وحتى الآن لم يوقع عليها الرئيس. وهناك أيضاً قانون العقوبات الجديد، الذي يجري تداولة، وقام مجلس الوزراء قبل أشهر عديدة بالتنسيب للرئيس، بإصدار مرسوم يوقف العمل بالعذر المحل والمخفف في المحاكم، اللذان يتيحان لمرتكبي جرائم القتل ضد النساء الهروب من العقاب عن الجرائم التي ارتكبوها، بحجة «الدفاع عن شرف العائلة»، مع أن جرائم القتل في كثير من الأوقات، كشفت أن وراء الأكمة أسباب كثيرة لقتل النساء، لا علاقة لها بالشرف، وأن مرتكبيها هم أبعد ما يكونون عن الشرف.

قضايا كثيرة وقصص تقشعر لها الأبدان نسمعها يومياً، لنساء طلقن ولم يحصلن على نفقة، سواء ل\\غعالة أنفسهن\\ن أو لإعالة أطفالهن\\ن ورغم أن هناك قراراً بإنشاء صندوق النفقة، إلا أنه لا زال غير فعال، ولا زالت النساء ينتظرن سنوات طويلة للحصول على النفقة، التي في كثير من الأحيان تكون لا تغني ولا تسمن من جوع.

هناك قضايا كثيرة لنساء يطردن من بيوتهن، بعد سنوات طويلة من الزواج، رغم أنهن كن نساء عاملات، وشاركن في مصاريف الأسرة، وكثيرات منهن ساهمن في بناء بيوت، وأخذن القروض من البنوك، وعندما طردن منها بقين يدفعن تلك القروض.

إذن عام ٢٠١١ لن يكون سهلا على الحركة النسوية وأنصارها، فهناك قضايا عديدة يجب العمل عليها، وتحديات صعبة، هذا عدا عن الهم الوطني وصراعنا المرير مع الاحتلال على الأرض، وحتى على الوجود نفسه.

itaf1957@yahoo.com

طاقم شؤون المرأة

للإتصال أو للمراسلة

المشرفة العامة : سريدا حسين
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر

شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها

تطبع في مطابع الايام